عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

المساعدات الامريكية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية 1980-2000

غازي احمد مصلح

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1431 هـ - 2010

المساعدات الامريكية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية

إعداد

غازي أحمد مصلح

بكالوريس اقتصاد وعلوم سياسية – جامعة صنعاء – الجمهورية اليمنية

اشراف د . عبد الرحمن الحاج ابراهيم

قدمت هذة الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدارسات الاقليمية

الدراسات/الامريكية

معهد الدراسات الاقليمية – جامعة القدس

1431 هـ – 2010 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الاقليمية

اجازة رسالة

المساعدات الامريكية واثرها في السياسة الخارجية المصرية

اعداد : غازي احمد مصلح
الرقم الجامعي :(20724023)

المشرف : د عبد الرحمن الحاج ابراهيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم ..... بتاريخ .....

من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :-

1. رئيس لجنة المناقشة : د عبد الرحمن الحاج ابراهيم التوقيع .....
2. ممتحناً داخلياً د : ..... التوقيع .....
3. ممتحناُ خارجيا د : ..... التوقيع .....

القدس – فلسطين

1431 هـ – 2010 م

الإهداء

الى ..... احبائي جميعا

بمسماهم وموقعهم

لوالدتي

لافراد عائلتي جميعاَ

الذين عانوا كثيراً خلال فترة دارستي

لإخواني واخواتي الاعزاء

لزملائي في العمل جميعا

لكل من ساهم في انجاز هذا العمل

لكل من أحبوني

اهدي عملي هذا

لجامعة القدس – الدارسات العليا

لمعهد الدراسات الاقليمة / الامريكية

غازي أحمد مصلح

إقرار

اقر، أنا مقدم هذه الرسالة ،أنها قدمت الى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة ابحاثي، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة في أي جامعة او معهد أخر .

التوقيع .....

غازي أحمد مصلح

التاريخ : .../ .... / 2010

شكر وعرفان

قال تعالى " وقل ربي زدني علماً " صدق الله العظيم

الحمد الله رب العالمين الذي اعانني على إنجاز هذه الدراسة بعد جهد وعمل دؤوبين ، وعلى الله قصد السبيل .

بهذه المناسبة ، أتقدم بالشكر الى كل من ساهم معي في اخراج هذه الدراسة الى خير الوجود ، وأخص بالذكر معهد الدراسات الاقليمية وصاقمه الاكاديمي والاداري .

ولا يفوتني أن اتوجه الى مشرفي الدكتور عبد الرحمن الحاج ابراهيم، بالشكر والتقدير عرفاناً بفضله وتقديراً لعمله وجهوده على ما قدمه من توجيه ومعرفه طيلة فترة اعدادي الدارسة .
وأتقدم بالشكر ايضا الى كل الممتحنين:
د. احمد ابو دية
د. سمير عوض

غازي احمد مصلح

مصطلحات اجرائية

York Reprt :	تقرير مشترك صادر عن هيئة المعونة الامريكية في مصر من ناحية ، ووزارة الزراعة المصرية من ناحية اخرى ، ينص على أنه لا ينبغي أن يكون هدف مصر الوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الغذائي ... حيث يجب التركيز على إنتاج وتصدير المحاصيل النباتية مرتفعة الثمن .
المساعدات الانمائية :	اجمالى المنح والقروض التي تقدم وفقا لشروط ميسرة الدفع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية ، ويكون ذلك من قبل موسسات امريكية اخرى او دول. الفصل 511 من قانون الامن المتبادل الامريكي : قانون ينص بصراحة بعدم جواز منح مساعدات اقتصادية امريكيه لاي دولة اذا لم تخدم تلك المساعدات امن الولايات المتحدة .
النظام اسياسي المغلق :	هو النظام الذي تتركز السلطة فيه في يد القائد السياسي ويكون توزيع السطات ضعيف ان لم يكن معدوما
النظام السياسي المفتوح :	وهو النظام الذي يعتمد على توزيع السلطات ، وتسود فية الديمقراطية ، ويكون للرايء العام اثر هام في تشكيل سياسات الدولة بشكل عام .
النسق الدولي :	يقصد بالنسق " system" مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحدته بمعنى ان سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الاخرى ، كما انه يؤثر على سلوك تلك الوحدات .
برنامج التمويل العسكري الاجنبي :	Foreign Military Financing وهو برنامج امريكي تقوم به امريكا بتمويل مصر بما تحتاجه لشراء معدات عسكرية امريكية
التبعية : Dependency	الاعتماد المبني على التبعية وهذا المفهوم يتمثل في افتراض وجود علاقة ارتباطية بين مواقف السياسة الخارجية للدول النامية التابعة والدول المانحة متبوعة ناتج عن التقاء المصالح للدولتيين .
الاعتماد : Dependance	اعتماد ذوي اتجاهتين يتضمن علاقة متكافئة تتحقق في اطار تأثيرات متبادلة تنطوي على فوائد وايضا بعض التكاليف التي تنتج عن تقييد استقلال كل طرف .

قائمة المختصرات :

CIF:	commercial international program	برنامج الاستيراد السلعي، تخصص الولايات المتحدة من خلال هذا البرنامج المنح والقروض للمنظمات الحكومية لتمويل الاستيراد السعلي من الولايات المتحدة الامريكية.
PSP :	Private Sector Program	برنامج يقوم على تقديم الائتمان قصير ومتوسط الاجل للقطاع الخاص المصري
CIP-PSP :	Commodity Import program (برنامج الاستيراد السلمي)	تقديم ائتمان قصير ومتوسط الاجل بعملات اجنبية للقطاع الخاص لتمويل واردات ومعدات من الولايات المتحدة
PL 480 :	Food For Pease (Public Law 480 Agricultural Trade Development Assistance Act)	قانون المساعدات الامريكية الذي يقوم على اساس برنامج الغذاء من اجل السلام، حيث ينص بنده الاول على تقديم قروض باسعار مخفضة لشراء المنتجات الزراعية الامريكية وخصوصا الدقيق
USAID :	United State Agency For International Development	وكالة التنمية الدولية الامريكية
IMF :	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسه، البحث عن إجابه للتساؤلات المتكررة من قبل الكثير من المثقفين العرب والمعارضيين للهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، والعالم بشكل عام ومن اهم هذه التساؤلات تلك التي تتعلق باسباب تقديم المساعدات الامريكية لمصر، والتي لا يفوقها الا المساعدات الامريكية لاسرائيل. كما تمحورت هذه الدراسة للوصول إلى فحص للفرضية المتكونة لدى المجتمع العربي وخصوصا المثقفين والمعارضين للسياسة المصرية منهم، أن مصر تربطها مع الولايات المتحدة الامريكية علاقة غير متكافئة، وان مصر تقدم تنازلات سياسية على المستوى الوطني والاقليمي لقاء تلك المساعدات، وان الولايات المتحدة هي الطرف المؤثر في تلك المعادلة، الامر الذي يبرز الاهمية للوقوف على مدى استقلالية القرار السياسي المصري.

تبرز اهمية الدراسة، في انها تتناول موضوع هام وحيوي على كافة الصعد، فمصر تعتبر لاعبا هاما ومؤثرا في المعادلة والتحالفات الاقليمية والدولية فيما يتعلق بالمنطقة وسياساتها الخارجية، تؤثر على المجتمع الفلسطيني تأثيراً مباشرا او غير مباشر، ومن هنا فإن تعميق المعرفة مفيد جداً، حيث يسهل تشخيص نقاط القوة وبالتالي استثمارها وتجنب نقاط الضعف ومحاولة علاجها.

كما هدفت الدراسه ايضا،إلى بيان مدى تأثير الاقتصاد على السياسة الخارجية خاصه وأنها تمثل اسهاماً متواضعاً في ادبيات السياسة الخارجية الهادفة الى تكوين تراكم معرفي في مجال دراسه السياسه الخارجه للعالم الثالث، هذا بالاضافة إلى ان فترة الدراسات العلمية التي تناولت علاقة الولايات المتحدة بمصر، يعطي هذه الدراسه اهمية خاصة، خصوصاً أن هذه العلاقة لها صلة بالصراع العربي لاسرائيل وعملية السلام في المنطقة. اما بالنسبة لحدود الدراسة الزمانية والمكانية، فقد اجريت هذه الدراسه لتغطي الفترة ما بين 1980 حتى 2000، وتحديداً العلاقة الامريكية – المصرية، والاستفادة المصرية من المساعدات والمعونات الامريكية، اذ تناولت الدراسة بشكل اساسي وهام، رصد الابعاد الاساسية المكونة لظاهرة العمل في السياسة الخارجية، والذي يتضمن ابعادا اساسية، كالتوجهات العامة والاهداف والادوار الدولية والاستراتيجيات والقرارات وغيرها، هذا بالاضافة الى دراسة مكون آخر من مكونات السياسة الخارجية، الا وهو المكون الاقتصادي بكل ما يتضمنه من جوانب سواءً أكانت مساعدات دولية، او قروض ميسره، او منح او غيرها، واثر هذا العامل الاقتصادي وخصوصاً جانب المنح، والمساعدات بكافة اشكالها على القرار السياسي للدول المتلقية لتلك المساعدات وبالاخص في مجال السياسة الخارجية، مع بيان مدى قدرة الدول المتلقية للمساعدات على امتلاك القرار السياسي المستقل.

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي في انجاز هذه الدراسه، وذلك للحاجة الماسة للمنهجين، بحيث تناول المنهج التاريخي المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر منذ البداية، وتم مقارنتها بالمساعدات المقدمة للفترات ما بعد اتفاقية كامب ديفيد، هذا بالاضافة الى التعرف على اسباب اتخاذ الحكومة المصرية هذا الموقف او ذاك متبعاً التسلسل التاريخي للاحداث، اضافة الى ربط المواقف السياسية ومقارنتها مع المساعدات الاقتصادية . اما الجانب التحليلي الوصفي والمقارن، فتناول جمع البيانات والارقام المتعلقة بالمساعدات ودراستها وتحليلها وبيان نسب هذه المساعدات مقارنة بالحقول التي صرفت فيها، وكذا الشروط المحيطة والمرتبطة بهذه المساعدات، اضافة الى تحليل ودراسة مواقف سياسية مصرية وبالتالي مدى الربط بين المساعدات الاقتصادية و المواقف السياسية، وصولا الى التحقق من وجود تكافوء في العلاقة السياسية والاقتصادية وغيرها ما بين الجانبين المصري والامريكي.

عكست النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة، ان الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة الامريكية، قد شهد فترات مد وجزر وعدم استقرار، ومن المفيد الاشاره إلى ان الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تركز بالدرجة الاولى، على المساعدات يليه التجاره ثم يأتي الاستثمار، بالرغم من ان التجاره والاستثمار ايضاً هي مجالات هامة ومؤثرة في الاقتصاد المصري. كما اظهرت الدراسه ايضاً، بان شروط المعونات والمساعدات الامريكية لمصر، كانت قد عكست ثمنا غاليا عندما ترجمت ان المعونات والمساعدات مشروطه ومرتبطة بالسلام اولاً، وثانياً كانت تتعلق بيع القطاع العام (الخصخصه)، وتغلغل النفوذ الامريكي والاسرائيلي، وبالتالي خلق اسس ومعايير جديده داخل النظام الاقتصادي المصري. كما بينت ان هناك علاقه تبعية، ممثلة في اصحاب المصالح الحقيقية، وهم من استفاد من المساعدات المشروطه باشكالها، اذ انتجت شروطها طبقه رجال الاعمال بعد بيع القطاع العام ووقف التصنيع والانتاج.

عوامل كثيره، يمكن الاستناد والاعتماد عليها عكستها الدراسه وهي تعزيز المخاطر، طبيعة النظام ومركزية القرار، قد تكون حكما فاصلا في مثل هذه القضايا – الديمقراطية وحكم الشعب، الرأي والرأي الاخر، والتعددية الفاعلة. كلها معايير حكم، تساؤلات كثيره مهمه ابرزتها الدراسه، وهي مبهمه وغير مفهومه وغير مبرره ايضاً، ليست غير مفهومه فقط، ولكن بحاجه الى تفسير، والتفسير قد يعكس حقائق من شأنها الوقوف على طبيعة العلاقات الامريكية – المصرية – الاسرائيلية، الوقوف على حقيقة المعونات والمساعدات الامريكية لمصر،اثرها على السياسه الخارجية المصرية،

بينت الدراسه، بأن استقلالية القرار السياسي يكمن في ديمقراطية الحكم، والنظام الدستوري في السياسه الخارجية لاي دولة، بالاضافة الى الالتزام بالثوابت ومبادئ السياسة – مفهوم الامن القومي وجماعات المصالح والتي تعد ركائز السياسة الخارجية وتأثير الداخل والخارج.

هذه عناوين ومبادئ تفرض بالقطع على مصر، أن تعتمد الديمقراطية وكذا التعددية وتفعيل دور الاحزاب، والقبول بحكم الشعب وايلاء مفهوم الامن القومي والوطني اهتماما يتوافق و مسماه، الامر الذي يترجم بالتالي، استقلالية القرار السياسي المصري، كما لا بد من اعادة السياسه الداخلية المصرية الى مسارها

الحقيقي وثوابتها الرئيسية وفق الديمقراطية وتداول السلطة، السياسه الخارجية يجب ان تعبر عن كل القوى السياسية. لا تستطيع مصر وحدها، ولا يستطيع العرب بدون مصرالتأثير– مطلوب رؤيا تكاملية على المستوى العربي، يمكنها استخلاص العبر من اخطاء المراحل الماضية ويستفيد من تجارب اخرى تساهم في تأمين الامن القومي .

إن اهم ما خرجت به الدراسه من توصيات ، هو انه لا بد من الحفاظ على السيادة الوطنية ، تجنبا للهيمنة الخارجية– احداث تحولات سياسية ثقافية ومجتمعية – الاحترام الكامل للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

Abstract:

The study deals with the endless questions that always raised by many educated Arabs , who oppose the domination of the United States in the Middle East in particular , and the world in general. Among these questions, that deals with the reasons behind the American aids to Egypt which considered to be the largest after Israel. The study tries to prove or not the hypothesis that the American Egyptian relation is not built on equal basis , and that American has the full influence on the Egyptian foreign policy.

The study is important because Egypt plays an important and effective role in the regional and international affairs that related to Middle East, and to its foreign policy. The study also aims to clarify the connection between forming the foreign policy and the Economical aids in countries that receive aids , especially what is related to Israeli- Arab conflict and peace process.

The study covers the American – Egyptian relation for the period of 1980- 2000 and focuses on the dimensions and effects of the American aids and supports on forming the Egyptian foreign policy. The study tackles the influence of economical variable on forming of foreign policy in countries that receive aids and supports.

The methodology of the study is an analytical and historical one , because of the need for both, the historical method traces the aides from its beginning and comparing it with the existing status of aids before Camp David agreement, in addition to analyzing the reasons for adopting certain attitudes either internally or externally.

The analytical method deals with the data related to economical aids, supports and loans by clarifying the percentage of each item, and the field in which its spent connecting these with the Egyptian political attitudes, and finding out whether the Egyptian American relation was built on the equal bases.

The study results reflect that the dependency of Egypt on America is not stable and it varies from time to time. The aids comes first then trade and investment follows, the cost of these aids was very high since its connected strongly with the peace process, and selling of the public sector and supporting the private one. Which increases the American and Israeli influences on Egypt and create a new economical standards. Such standards create a new Egyptian elites who benefited from privatization and support the American- Egyptian relation.

The study concludes that democracy and adopting national political principles , and national security standards are the pillars of foreign policy that might face the affection internally , and externally. To come out of the bottle neck, the national sovereignty should be the adopted believe to avoid the external domination, in addition to constructing an Arab unity that might create a national income that will be able to face the globalization challenges which allows US to interfere in the regional affairs , in addition to adopting democracy and respecting human rights throughout the Arab World that rejects partition and tends towards unity either in the internal or external affairs.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

الحديث في الاقتصاد وعن الطلب الفعال أنه الرغبة في الشراء مقروناً بالقدرة الشرائية وفي المقابل وفي جانب السياسة الخارجية الفعالة، فالقدرة تقاس في الرغبة في تحقيق اهداف خارجية بقدرتها ايضاً على تحقيق هذه الاهداف.

فالدول عادة، ما تترجم مقدرتها على تحقيق الاهداف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة اهمها الدبلوماسية، القوة العسكرية ،الدعاية والإعلان، والأدوات الاقتصادية، وهنا وفي سياق الدراسة يتوقف الباحث عند الادوات الاقتصادية ويؤكد أنها احتلت، كأداة للسياسة الخارجية، مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، ويذهب بعيداً بأن الاداة الاقتصادية ذات الاهمية الاكثر فعالية في الساحة الخارجية تتمثل في المساعدات الخارجية Foreign Aid

هناك أهداف عده للمساعدات والهبات والمنح الأمريكية تخدم مصالحها وتساعد في رسم أجندتها الخارجية وهذا يظهر واضحاً عبر التاريخ، فالأمثلة والشواهد على ذلك، سواء مع مصر أو غيرها، كثيرة وواضحة، فمثلاً موقف أمريكا من العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، يوضح تماماً أن الاقتصاد عنصر هام من عناصر السلم والحرب وعامل مؤثر في كافة الأحداث الحياتية، حيث فرضت أمريكا على الحلفاء وقف العدوان على مصر فوراً دون الدخول في الحرب مساندة لمصر ، الموقف كان عبارة عن إشارة من الرئيس الأمريكي ايزنهاور في حينه لبريطانيا وفرنسا بأنه سوف يستخدم الاقتصاد كسلاح ضدهم إذا لم يتوقفوا عن الحرب، وكذلك كان الأمر بالنسبة لإسرائيل حيث هددت الولايات المتحدة في الفترة ذاتها بقطع المساعدات الاقتصادية عن إسرائيل في حال استمرار الحرب وتوقفت الحرب فعلاً نتيجة لتلك التهديدات.

إن المساعدات والمنح الاقتصادية لا تستخدم فقط للتأثير على السياسة الخارجية المصرية بالرغم من أهمية هذا الجانب كون مصر هي الدولة العربية الكبرى في المنطقة وهي الأكثر تأثيراً على المنطقة كافه ، لكنها تبعد بعيداً وفي اطار اعتبارات اخرى؛ منها أنها تعقد صلحاً مع إسرائيل ولها تأثير كبير ومباشر على الفلسطينيين بكافة أطيافهم، وتستطيع أن تفرض أجندتها على المتصارعين في المنطقة سواء الفلسطينيين فيما بينهم أو الفلسطينيين مع إسرائيل ،من هذا الجانب، في كثير من الأحيان أو على الأصح دائما تربط الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المساعدات والهبات، بمواقف سياسية خارجية كون مصر لها صلة بالأطراف المتصارعة بفلسطين وكذلك في السودان والمنطقة برمتها.

هذه من جانب، ومن جانب أخر فإن الولايات المتحدة أيضاً لها أجندات على السياسة الداخلية المصرية تتمثل بفرض إصلاحات داخلية لها علاقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها، فكثير من الهبات تكون مشروطة بلجراء إصلاحات سياسية، وكثير من الأحيان تطل الولايات المتحدة الأمريكية بمطالبة دول ما في المنطقة ومن ضمنها مصر باجراء إصلاحات في التعليم مثلاً، فيما يخص التسامح وقبول الأخر، تشترط في تقديم منح في هذا الجانب إجراء تعديلات على المناهج التعليمية من شأنها خلق وضع جديد لدى

الطلاب الذين سيصبحون رجال ونساء المستقبل، وهذا ينطبق على المساعدات لبرامج كثيرة لها صلة بالسياسات الداخلية المصرية إضافةً إلى السياسة الخارجية، وإن أوضح مثال على ذلك مشروع الشرق الأوسط الجديد التي روج لها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش والذي يطالب دول المنطقة العربية كافةً بإجراء اصطلاحات ديمقراطية في بلدانهم إضافة إلى المطالبة بالإنفتاح بشكل اكبر على إسرائيل وتطبيع العلاقة معها.

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ليس إلا ضمان للهيمنة الأمريكية على المنطقة لأطول فترة ممكنة تحت مسمى الحريات وحقوق الإنسان وطبعاً في حال رفض دول المنطقة التجاوب مع مثل هذه المشاريع يكون الاقتصاد ،من خلال المنح والهبات والمساعدات، هو السلاح الأقوى لإجبار الدول المقصودة على الرضوخ وقبول الطلبات الأمريكية، ونظراً لموقع مصر الهام والمؤثر في المنطقة العربية أو ما يسمى بالشرق الأوسط، إضافة إلى الأهمية الكبيرة والدور المؤثر الذي تلعبه مصر في إفريقيا. فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأهمية منذ القدم حيث أقامت علاقات مع مصر بإشكال وطرق متنوعة وتمتد العلاقة المصرية الأمريكية إلى القرن التاسع عشر حيث تعود بداية هذه العلاقة إلى توقيع المعاهدة الأمريكية التركية التجارية في السابع من أيار 1830 إضافة إلى أن أول تمثيل أمريكي في مصر كان في الإسكندرية في 12 كانون الثاني 1832 وكان الوكيل القنصلي في حينه يدعى (John Glidden) ازدادت أهمية مصر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد ظهور الاتحاد السوفيتي وتعاظم قوته، مما ادخل الريبة في نفوس الساسة الأمريكان حول إمكانية تغلغل الاتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وظهر ذلك واضحا في المقالات التي كانت تصدر في حينها تحت اسم Mr. X، تلك الأوضاع خلقت ضرورة للبحث عن آليات للوصول إلى منطقة الشرق الأوسط "المنطقة العربية " وأفريقيا ، ومن هنا برزت أهمية دول تلك المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومن ضمنها أو على الأصح في مقدمتها مصر.[1]

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة 1979، والعزلة المصرية الناتجة عن مقاطعة العرب لمصر، ونظراً لمعارضة العرب لهذه الاتفاقية، لقناعتهم بأنها تضيع الحق العربي المتمثل في تحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، أصبحت مصر ثاني اكبر دولة، بعد إسرائيل، تستفيد من المساعدات العسكرية الأمريكية حيث تسلمت مصر منذ عام 1980 حوالي 2 بليون دولار سنويا منها 1.3 بليون للمساعدات العسكرية " والهدف الأساسي لهذه المعونات هو تحديث الجيش المصري وتزويده

[1] هشام راغب، مقاله، *المعونة الأمريكية لمصر، مقدمة لا بد منها* www.saveegyptfront.org/news/?c=165&a=9646

بالمعدات العسكرية الحديثة التي تتماشى مع المعدات العسكرية الأمريكية بدلاً من الأسلحة الروسية "السوفيتية سابقاً" وبالتالي تسهيل مشاركة مصر في التحالفات التي تشكلها الولايات المتحدة الأمريكية والعمليات العسكرية، حيث يرى صناع القرار الأمريكي أن تلك المساعدات تساهم في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة ودعم مصر كحليف أساسي في الشرق الأوسط يقوي بها ويجعلها أكثر فاعلية وظهرت أهمية مصر بالنسبة للولايات المتحدة بشكل واضح في حرب الخليج الأولى ،بين إيران والعراق، وكذلك حرب الخليج الثانية سنة 1991، بين قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة من جهة وبين العراق من جهة أخرى حيث كان لمصر دورٌ أساسي وهام في الحرب ضد العراق، لإخراجها من الكويت، لا بل من الممكن اعتبارها من أهم اللاعبين في تلك التحالفات.

بالرغم من أن النظرة الأخيرة من قبل بعض الساسة الأمريكان بمراجعة حجم المعونات العسكرية لمصر ونسبة الإنفاق العسكري العال ي فإن ذلك يأتي نتيجة لتغير الخارطة السياسية عن تلك التي أقرت فيها المساعدات، وتغير هذه الخريطة يأتي نتيجة لما يلي:

1. ظهور حلفاء جدد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
2. تماسك السلام مع إسرائيل.

لقد تجددت أهمية مصر وازدادت بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية والإنفصال عن الضفة الغربية، مركز السلطة الفلسطينية، حيث ازداد تهريب السلاح وأصبح لمصر دور هام في مراقبة الحدود مع غزة ومحاولة منع تهريب السلاح لها عبر الحدود المصرية،وذلك بتشديد المراقبة ونشر جنود مصرين على الحدود .

يحاول الباحث في بحثه هذا الوصول إلى حقيقة المساعدات الاقتصادية الأمريكية ؛ هل هي هبة أم أنها أموال تبذل من اجل تعزيز أهداف إستراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط ، وهل هذه العلاقة ما بين مصر و الولايات المتحدة متكافئة بمعنى أن لكل طرف تاثيرة على الطرف الأخر وأن التسمية للمساعدات "بمعونة" هي مسمى خادع وأن الموقف المصري قوي في المنطقة يضاف إلى ذلك محاولة الباحث إثبات أو نفي مقدرة مصر على التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية بما يخص إسرائيل.

2.1 دراسات وادبيات سابقة :

إن المساعدات – المعونات – الهبات – المنح ....في العلاقات الدولية تعتبر بمثابة جسر لتحقيق الاهداف، وعلى الجانب الاخر قد تغدو نقمة في اطار الموازين التجارية ، نقمة في تقييد صنع القرار السياسي داخلياً وخارجياً للدول المتلقية والمستفيدة من هذه المساعدات والمعونات بكافة اشكالها.

وهنا فإن للمساعدات الأمريكية وفي هذا الاطار تأثيرات هامة، ربما تتمثل في إعادة هندسة المجتمع المتلقي لهذه المعونات والمساعدات للتأثير على القرار السياسي ليصب في مصلحتها وينفذ أجندتها في المنطقة برمتها بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى الصراع المحلي داخل السودان، ولأن مصر عنصر مؤثر جداً في هذا الجانب فإن الولايات المتحدة لا تضيع فرصة من الممكن الاستفادة منها في تجيير السياسة الخارجية المصرية لصالحها إلا وتستغلها.

1.2.1 الجانب النظري للدراسة :" الإطار النظري "

ويتناول هذا الجانب جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمساعدات الأمريكية لمصر، ومن ثم جدولة هذه البيانات حسب نوعها وتحليلها ومقارنة النتائج ببعضها من فترة إلى أخرى ، لمعرفة الزيادة أو النقص في المساعدات، وبالتالي ربطها مع الوضع السياسي .[2]

يرى الباحث أن هذه العملية تساعد في تحديد مدى التكافؤ في العلاقة ما بين الولايات المتحدة و مصر ، وكذلك تبرز نقاط الضعف في هذه العلاقة، ونقاط القوة مما يساعد على الخروج بتوصيات أكثر دقة.

إن موضوع العلاقات الخارجية بين الدول موضوع هام ، ويشوبه الكثير من الجدل المتكافئ بين تلك العلاقات من عدمه. في هذه الدراسة سيقوم الباحث بمراجعة أدبيات نظرية والتي تتمثل بالتسلسل التاريخي للمساعدات، وأوجه تلك المساعدات، ومن ثم تصنيفها ، إجراء التحليل اللام لربطها بالمواقف السياسية للدول موضوع البحث.

2.2.1 : الجانب العملي للدراسة "الإطار العمل " التطبيقي :

يتناول هذا الجانب تاريخ بدء المساعدات الأمريكية لمصر بكافة إشكالها، سواء أكانت مساعدات عينية تتمثل بتدريب وتأهيل كوادر عسكرية أو مدنية أو مساعدات ذات صبغة عسكرية تتمثل بالمعدات والأسلحة والاحتياجات أو ذات طابع إنساني واجتماعي، وكيفية تصاعد هذه المساعدات لتصبح مصر ثاني اكبر دولة تتلقى المساعدات الأمريكية بعد إسرائيل، وكذلك تتناول الدراسة المواقف السياسية المصرية تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة ،وربط التغيرات بالمواقف إن وجدت بالواقع الاقتصادي والسياسي في المنطقة ، إضافة إلى دراسة وتحليل التحول في العلاقة ما بين مصر والولايات المتحدة بعد اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل لتصبح مصر حليف استراتيجي لأمريكا وتصبح إسرائيل جارة بموجب الاتفاق المبرم، عليها التزاماتها اتجاه مصر وكذلك على مصر التزاماتها تجاه إسرائيل وبهذا إنتهى الصراع المسلح الذي دام لسنوات عدة.

---

[2] هشام راغب مقاله، مصدر *سابقا* *www.saveegyptfront.org/news/?c=165&a=9646*

أما الجانب الأخر، وهو جانب مهم وهو الموضوع العملي الذي سيتم بموجبة التحليل والربط ودراسة أدبيات هذا الجانب أيضاً على درجة عالية من الأهمية لما ستقدمه من مساعدة للوصول إلى نتائج أفضل .

1.الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الذي تتبناه مجموعة من الباحثين الذين يعتقدون ان العلاقة غير المتكافاة ما بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، والتي حتما ستؤدي الى تبعية مصر للولايات المتحدة نتيجة اعتمادها على الولايات المتحدة بشكل كبير في مجال المساعدات والتجارة الخارجية والاستثمار وغيرها. وللخروج من هذا المازق يتوجب تعبئة الموارد البشرية والطاقات الاخرى، للحد من قدرة الولايات المتحدة على مساومة مصر تجاه القضايا ذات الصلة بالسياسة الخارجية المصرية. حيث يرى اصحاب هذا الاتجاه أن اعتماد مصر على الدعم الاقتصادي الأمريكي والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدين ، ستؤدي حتماً إلى تبعية في القرار السياسي، وهم بذلك يؤكدون على أهمية الاقتصاد السياسي في العلاقات الدولية، ويرى هذا الفريق أن الدول الضعيفة دون تعبئة مواردها والاعتماد عل ى التنمية الداخلية سيضفي بها بالنهاية ، إلى التبعية والخضوع، وقد أكدت **نادية مصطفى** على ضرورة تعبئة الموارد في مصر من اجل القدرة عل مواجهة الدول القوية، وكذلك الأمر عند **إبراهيم العيسوي** الذي أكد على ضرورة أحداث تنمية في البلدان الضعيفة ، ومصر واحدة منها ، حتي تستطيع خلق تكافؤ في علاقاتها مع الولايات المتحدة وجاء ذلك في مقالة له **بعنوان** " **معنى التبعية** " والأمر نفسه اكدتة **زينب محمد** في دراسه لها بعنوان "**العلاقات بين دول الجنوب** "[3] "كما يرى هذا الفريق ضرورة اعتماد تكتلات اقتصادية بين دول العالم الثالث ، لمواجهة وخلق تكافؤ في العلاقات الدولية .

2.الاتجاه الثاني :

مجموعة من الباحثين الذين يعتقدون ان المساعدات الامريكية لمصر، هدفها الرئيسي السيطرة على القرار السياسي الخارجي المصري، حتى يصل الامر احيانا ان نتائج المساعدات كانت تعطي نتيجة عكسية, لانها عكست ضعفا في الدولة المصرية بشكل واضح , نتيجة لتراكم الديون بسبب فؤائد القروض الميسرة التي سبق وان حصلت عليها مصر من المؤسسات المصرفية العالمية التي هي في الاصل امريكية او تابعة للدول الغربية الحليفة لامريكا. كما يرى هذا الفريق ايضاً أن اعتماد الدول الضعيفة على الدعم الخارجي من قبل الدول القوية، سيؤدي إلى صعوبة في استقلالية القرار، و حتى التنمية، بمعنى أنه لو عملت هذه الدول على أيجاد فرص للتنمية والتكتلات الاقتصادية، و يؤكدون بأن محاولة بناء اقتصاد وطني قوي مؤثر في العلاقات الدولية في ظل أنظمة هشة غير منتجة وكفؤه غير وارد ولن يؤدي إلا إلى تبعية مطلقة ايضاً إن لم يحدث هذا النظام السياسي الحاكم وهذا ما اكده حسن نافعة في مقالته " سياسة مصر اتجاه الولايات المتحدة

[3] نعمة ، كاظم هاشم (1979) *العلاقات الدولية* ، جامعة بغداد : كلية القانون والسياسة ص. 25-26

" وهو نفسه ما عرضة "خالد الفيشاوي" في كتابة صناعة التبعية الذي يستعرض فيه قصة ديون مصر، والأمر نفسه حيث رسمت ملامحها الباحثة المصرية ثناء عبد الله والأمر ذاته ما اكدهالكاتب "أمين شلبي" في مقالة له عن العلاقات المصرية الأمريكية وأكد هؤلاء جميعاً أن اعتماد مصر كطرف ضعيف على هذه المساعدات أفرز ضعفاً سياسياً واضحاً [4].

3.الاتجاه الثالث :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن لامفر أمام هذه الدول وأنظمتها من الاعتماد على المساعدات كأساس لتحقيق التنمية ،خصوصاً في بعض الدول الفقيرة الموارد التي لا تستطيع تحقيق تنمية اعتماداً على ذاتها فهي لابد أن تعتمد على دعم خارجي ولا يرتبط بثمن سياسي يتوجب على الدول أن تدفعه، ويضربون أمثلة على ذلك لأن هذه الأنظمة لم تستجب لكثير من المواقف الأمريكية المفروضة عليها واستطاعت أن تأخذ كثيرا من المواقف المستقبلية في بعض الجوانب ؛ كموقف مصر مما يحدث في العراق الذي لا يتطابق مع وجهة النظر الأمريكية، وكذلك دورها بالقضية الفلسطينية ومواقفها التي لا تروق للمانح الأمريكي، إضافة إلى بعض المواقف الداخلية بهذه الدول على صعيد التشريعات والأنظمة التي تطالب الولايات المتحدة بتغيرها دوما،[5] ولكن يبدو أن حكم أصحاب هذا الاتجاه ليس منطقياً ، وتشعر هذه الدول حال تضييق الخناق بمنع هذه المساعدات أو الدعم، حيث تجد نفسها مضطرة إلى الموافقة على الكثير من الشروط، يدخل في ذلك عندها نظام المساومة بين الطرفين، ومن المؤكد أن يفرض الطرف القوي ذاته على الطرف الضعيف وهذا ما يثبته الكاتب محمد عبد الله في رؤيته لهذا الاتجاه وما ورد في منشورات معهد واشنطن سنة 2004 في حديث عن بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط والأمر ذاته الذي تحدث عنة محمد عبد الشفيع ،في وصفه لهذا الاتجاه عندما تحدث عن الجدلية والتحرر والحراك السياسي المصري، وفي بيئة متغيرة ،وكذلك الأمر ورد عند ناصيف حتى في حديثة عن النظرية في العلاقات الدولية، حيث أكد على أن الاتفاقيات الدولية التجارية كلها تصب لصالح الدول القوية، وإن المدافعين عنها هم من مؤيدي الأنظمة في دولهم[6].

3.1 مبررات الدراسة واهميتها

تأتي أهمية هذه الدراسة من الأسباب التالية :

1. إن هذه الدراسة تتناول موضوع هام وحيوي على كافة الصعد، فمصر تعتبر لاعباً هاماً ومؤثراً في المعادلة والتحالفات الإقليمية والدولية بما يتعلق بالمنطقة وسياساتها الخارجية تؤثر على المجتمع الفلسطيني تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، ومن هنا فإن تعميق المعرفة مفيد جدا، حيث يسهل تشخيص نقاط القوة واستثمارها وتجنب نقاط الضعف ومحاولة علاجها.

---

[4] عبد الله ثناء فؤاد. 2000. *العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والتحالف* " المستقبل العربي مج 23، 262، ص 30-31

[5] حتي ناصيف يوسف، (1985) *النظرية في العلاقات الدولية* ، لبنان : دار الكتاب العربي ، ص 21-22

[6] شلبي أمين.2000. " العلاقات المصرية الأمريكية ثلاثة عهود "، السياسة الدولية ع139: 105-106

2. قلة الدراسات السابقة في نفس الموضوع، وكذلك صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للتحليل والخروج بنتائج، لأن اغلب الدراسات السابقة للموضوع لا تزيد عن كونها مقالات أو تحليلات سياسية لا تتعمق بالموضوع وتدرسه من كافة جوانبه.

4.1 مشكلة الدراسة

كثيرة هي التساؤلات حول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وخصوصاً من قبل المثقفين العرب والمعارضين للهيمنة الأمريكية على المنطقة "الشرق الأوسط" بشكل خاص، والعالم بشكل عام ومن أهم هذه التساؤلات عن أسباب هذه المساعدات وخصوصاً أنها ضخمة للغاية ،لا يفوقها إلا المساعدات الأمريكية لإسرائيل، وهنا يبرز السؤال الأهم : ما مدى التكافؤ في العلاقة الأمريكية المصرية ؟ هل هنالك طرف ينفذ مصالحه على حساب مصالح الطرف الأخر؟، هذا بالاضافة الى الوقوف على الاهداف من وراء تقديم هذا القدر الضخم من المساعدات.

- وهل تؤثر هذه المساعدات على السلوك السياسي الخارجي لمصر سواء أكان هذا التأثير عربياً أم عالمياً؟

إن شح المصادر العربية حول موضوع الدراسة تعتبر من ابرز الصعوبات التي قد واجهها الباحث إضافة إلى شح الإحصاءات الخاصة بحجم المساعدات، وكذلك المواقف السياسية أو إحصاءات الخروقات الخاصة بتهريب الأسلحة من خلال الحدود المصرية إلى قطاع غزة وصحة تلك الإحصاءات ستكون صعوبات مضافة إلى الجهد الذي سيبذل في الدراسة .

5.1 تساؤلات الدراسة :

تتلخص مشكلة البحث في اطار التساؤلات التالية:

1. هل تستخدم الولايات المتحدة المساعدات للتأثير على مصر لتحقيق مصالحها في المنطقة ؟
2. هل للاقتصاد اثر على السياسة الخارجية , بمعنى هل يعتبر الاقتصاد احد المتغيرات في السياسة الخارجية ؟ هل هناك تنازلات سياسية مقابل المساعدات الاقتصادية؟ هل هذه المساعدات تقع في اطار تبادل منافع بين الدولتين الامريكية والمصرية؟.
3. هل التأثير ما بين الولايات المتحدة ومصر متبادل ؟
4. ما مدى تكافؤ العلاقة ما بين مصر والولايات المتحدة ؟
5. ما مدى استقلالية القرار السياسي المصري في ظل المساعدات الأمريكية لمصر ؟

6.1 اهداف الدراسة :

بالنظر لقلة الدراسات الخاصة بالسياسة الخارجية_وعلاقتها بالاقتصاد ومدى تأثير كل منهما على_الأخر، فقد تمثل هذه الدراسة إسهاماً متواضعاً في أدبيات السياسة الخارجية الهادفة إلى تكوين تراكم معرفي في مجال دراسة السياسة الخارجية للعالم الثالث، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن ندرة الدراسات العلمية التي تناولت علاقة الولايات المتحدة بمصر يعطي هذه الدراسة أهمية خاصة، وخصوصا أن هذه العلاقة لها صلة بالصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في المنطقة.

7.1 منهج الدراسة :

سيتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي في هذه الدراسة، وذلك للحاجة الماسة للمنهجين في هذا البحث، بالنسبة للمنهج التاريخي سوف يتناول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر منذ البداية، ومقارنتها بالمساعدات المقدمة للفترات ما بعد اتفاقية كامب ديفيد التي وقّع عليها الرئيس المصري محمد أنور السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن سنة 1979

إضافة إلى التعرف على أسباب اتخاذ الحكومة المصرية هذا الموقف أو ذاك متبعا التسلسل التاريخي للأحداث إضافة إلى ربط المواقف السياسية ومقارنتها مع المساعدات الاقتصادية.

أما الجانب التحليلي الوصفي والمقارن، فسوف يتم جمع البيانات والأرقام المتعلقة بالمساعدات ودراستها وتحليلها وبيان نسب هذه المساعدات مقارنة بالحقول التي صرفت فيها إضافة إلى تحليل ودراسة مواقف سياسية مصرية للوقوف على مدى الربط بين المساعدات الاقتصادية والمواقف السياسية.

يرى الباحث أن عمل التحليلات اللازمة للمواقف السياسية ،وربطها مع المساعدات الاقتصادية إن كان هنالك رابط سوف يؤدي بالضرورة الوصول إلى نتائج تساعد على التحقق من وجود تكاف ؤ في العلاقة السياسية والاقتصادية وغيرها ما بين الجانب المصري والجانب الأمريكي وبالتالي الخروج بتوصيات بعد معرفة النتائج.

8.1 أدوات الدراسة :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة اعتماداً كبيراً على الأدبيات والمراجع والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع مقتبساً منها ما يفيد دراسته، إضافة إلى ربط وتحليل العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة واثر كل منهما على الأخر.إضافة إلى اقتباس بعض الجداول الإحصائية ودراستها دراسة معمقة واستنباط نتائج من دراسة تلك الجداول تساعد كثيراً في الوصول إلى نتائج ربما تساعد المهتمين في دراسة السياسة الخارجية.

9.1 مجالات الدراسة :

تناولت الدراسة، بشكل أساسي ، رصد الأبعاد الأساسية المكونة لظاهرة العمل السياسي الخارجي. فالعمل السياسي الخارجي يتضمن أبعاداً أساسية كالتوجهات العامة والأهداف والأدوار الدولية والاستراتيجيات والقرارات وغيرها.إضافة لدراسة مكون آخر لمكونات السياسة الخارجية ألا وهو المكون الاقتصادي بكل ما يتضمنه هذا المكون من جوانب سواء أكانت مساعدات دولية، أو قروض ميسرة، أو منح أو غيرها. واثر هذا العامل الاقتصادي وخصوصا جانب المنح، والمساعدات بكافة إشكالها على القرار السياسي للدول المتلقية لتلك المساعدات وخصوصا في مجال السياسة الخارجية، مع بيان مدى قدرة الدول المتلقية للمساعدات على امتلاك القرار السياسي المستقل.

10.1 فرضية الدراسة:

يحاول الباحث في دراسته هذه الوصول إلى إثبات أو نفي الفرضية المتكونة لدى المجتمع العربي وخصوصاً المثقفين ومعارضي السياسة المصرية منهم، أن مصر تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقة غير متكافئة، وأن مصر تعطي تنازلات سياسية على المستوى الوطني والإقليمي لقاء المساعدات، المقدمة لها من الولايات المتحدة الامريكية وأن الولايات المتحدة هي الطرف المؤثر في تلك المعادلة.

الفصل الثاني

الاطار النظري

1.2 الاقتصاد السياسي

يعبر الاقتصاد السياسي عن التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية من منظور يركز على التفاعل بين الاقتصاد والسياسة، وبهذا فهو يمثل حلقة مكتملة ومرتبطة بالمفهوم الجديد في دراسة العلاقات الدولية .
يركز هذا المفهوم على الديناميات في العلاقات الدولية في العالم الحديث، والتي تعتبر محور التفاعل ما بين الاقتصاديات والسياسات في العالم، فمن ناحية يقدم توزيع القوة في النظام السياسي الدولي وطبيعة النظام الذي تتولد في داخله النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية وأيضاً تحدد هيكل النظام الاقتصادي الدولي، ومن ناحية أخرى فإن التحولات الاقتصادية الحديثة الناتجة عن نشوء اقتصاديات كبيره وحديثة تساهم في إعادة ترتيب القوى القائمة، وتحدث تغيرات جوهرية في الخارطة السياسية والاقتصادية في العالم، وهذه التغيرات المتداخلة تخلق قوى اقتصادية جديدة لها تأثيرها على الأوضاع السياسية في العالم.

إن هنالك اعتماداً متبادلاً ما بين السياسة الاقتصادية والسلوك السياسي ،حيث يساهم هذا الاعتماد المتبادل في تشكيل خط التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الدول ،مما يؤدي إلى إحداث تغيرات مختلفة في العلاقات فيما بينها، وبناء عليه لم يعد ممكناً الفصل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية وإنعكاسها على السياسة الخارجية، ولم يعد أيضاً ممكناً الاستمرار في اعتبار المتغيرات الاقتصادية مجرد عنصر أو أداه من

أدوات السياسة .فقد دأبت الدراسات السابقة على اعتبار أن السياسة هي العنصر الأساسي في السياسة الخارجية للدول وإعطائها أولوية على التغيرات الاقتصادية، ولكن التحولات التي يشهدها النظام السياسي والاقتصادي العالمي تتطلب تحليل دور الفاعلين في النظام الاقتصادي.

2.2 تلاؤم الاقتصاد السياسي مع دراسة السياسة الخارجية لمصر :

يعتبر الاقتصاد السياسي ملائماً جداً لدراسة السياسة الخارجية لمصر ودول العالم الثالث وذلك كونه يبحث في اثر الخصائص الهيكلية الاقتصادية والسياسية والقوى السياسية على سلوك السياسة الخارجية، التداخل والتفاعل ما بين تلك القضايا وقضايا التنمية والاستقلال والبناء والتبعية من ناحية وسياسات تلك الدول الخارجية من ناحية أخرى، فهنالك معضلات أساسية تواجه دول العالم الثالث في التعاطي مع قضايا جوهرية بالنسبة لها كالتنمية والاستقلال في ممارسة سياستها الخارجية ومن هذه المعضلات :

معضلة المساعد ات : من الصعوبة بمكان التوفيق بين مواجهة الحاجة إلى المساعدة الخارجية من جهة، والمحافظة على الاستقلال وامتلاك القرار من جهة أخرى وخصوصاً في المساعدات المشروطة حيث نجد دول العالم الثالث نفسها أمام قيد يحد من استقلالها، فمثلاً ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بعرض مساعدة في مجال التعليم، وتشترط لقاء إتمام تلك المساعدة عمل إصلاحات في المجال عينه، سواء بحذف مواضيع تعليمية موجودة ومتعارف عليها، مثل ما يحث على الجهاد في المناهج التعليمية في الدول الاسلاميه، والتركيز على قبول الآخر، وسياسة السلام وغيرها من مصطلحات لها صلة بإنهاء الصراع مع إسرائيل، وبهذا فإن هذا النوع من المساعدات المشروطة لها كبير الأثر على سلوك السياسة الخارجية.

وهذا يجعل من الدراسة أساساً هاماً في الربط بين الأوضاع الداخلية، من الحاجة إلى التنمية والازدهار، والسياسة الخارجية التي تربط دول العالم الثالث، بمصالح إستراتيجية مع دول كبرى ومراكز قوى خارجية . الأهداف مقارنه بالموارد وهذه المشكلة من أكثر المشكلات إلحاحاً في دول العالم الثالث، الموارد محدودة، والأهداف كبيره نظراً لكبر الاحتياجات ؛ من تنمية وبناء ونظراً لمحدودية الموارد فإن دول العالم الثالث تكون مضطرة للجوء إلى المساعدات الخارجية.

الجانب الأمني والتنمية، حيث يعتبر الجانب الأمني والتنمية متطلبين أساسيين ومنافسين تواجهه الدول النامية، فمن ناحية تستخدم الدول النامية سياستها الخارجية لغرض تعبئة الموارد الخارجية والداخلية لبناء تنمية مجتمعية من شأنها النهوض بتلك البلدان لتصل إلى التقدم والازدهار الذي تتمتع به الدول المتقدمة، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدول تسعى إلى مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المحيطة بها، سواء أكانت هذه التحديات داخلية أو خارجية، مما يجعلها تستنزف معظم مواردها ؛ الداخلية والخارجية، وهذا يعتبر عائقاً أساسياً أمام حدوث تنمية حقيقية في هذه الدول بالرغم من أهمية القضايا المذكورة، إلا أن الدراسات في هذا

الجانب محدودة، فقد إنصب الذكر في الخمسينات على اثر الايدولوجيا، والرأي العام والإعلام في تكوين السياسة الخارجية للدول، الدراسات التي تختبر مستوى التنمية المجتمعية وأثرها على السياسة الخارجية للدول النامية تكاد تكون معدومة بالرغم من أهميتها فإن لها كبير الأثر في تحديد طبيعة السياسة الخارجية التي تمارسها، من حيث الاستقلال والتنمية والأهداف الإنمائية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تلك السياسات.

من هنا فإن دارسة الاقتصاد السياسي، وأثره على السياسات الخارجية للدول النامية تجاه الدول المتقدمة، التي تمثل شرياناً أساسياً للدول النامية، وأن شكل العلاقة بين السياسات والاقتصاديات يؤثرعلى شكل العلاقة السببية المتبادلة بين الدول، ويظهر تأثير الاقتصاديات على العلاقات السياسية للدول، عدم التكافؤ الاقتصادي بين دول العالم الثالث، والدول المتقدمة يجعل من الأولى في الغالب تقع تحت تأثير الثانيه، وهذا التأثير يعرّض نفسه في التأثير على دول العالم الثالث، في محاولة فرض أجندة الدول المتقدمة على الدول النامية .

في ضوء ما تقدم يجدر السؤال التالي (إلى أي مدى تستطيع دول العالم الثالث أن تكون خارج تأثير الدول المتقدمة بحيث تتبع سياسات خارجية مستقلة حتى لو كانت أحيانا تتعارض مع مصالح الدول المتقدمة ؟).

ويتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة ؛التي ينص جلها على أنواع العلاقات والمعاملات الاقتصادية التي تدور بين الدول النامية والمتقدمة، وكيفية وطبيعة هذه العلاقات، أهي اعتماد متبادل، أم تنمية أم اتفاق مواقف ؟ وهل تستخدم الدول المتقدمة حاجة الدول النامية إليها في مجال المساعدات الاقتصادية، إلى ممارسة التأثير في إتباع سياسات خارجية معينة تخدم مصالح الدول المتقدمة ؟

إن العلاقة الاقتصادية غير المتكافأه، ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وحاجة الدول النامية الملحة إلى المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول المتقدمة، والتي تسعى جاهده الى استخدام تلك المساعدات في بناء تنمية اجتماعية من شأنها النهوض بمجتمعاتها، ذلك أن عدم التكافؤ والحاجة سيؤدي حتماً الى التأثير على سلوك الدول النامية فيما يتعلق في السياسة الخارجية لتلك الدول، ويبرز عن ذلك نماذج هامة وضرورية للدراسة والتي تتمثل في:

1. نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة.
2. نموذج التبعية.
3. نموذج الاعتماد المتبادل، كما يذهب بعض الباحثين.

و قد برزهنا العديد من التعريفات للاعتماد المتبادل ومن هذه التعريفات " أن الاعتماد المتبادل يعني الارتباط المباشر والايجابي لمصالح الدول والذي يقتضي أن التقيد في وضع دولة ما لا بد أن يؤثر في وضع الدولة الأخرى وفي الاتجاه نفسه "

استناداً إلى التعريف السابق، فإن من شروط الاعتماد المتبادل، التكافؤ والندية، بحيث يصبح لكلا الطرفين القدرة على التأثير في الآخر، بقدر تعرضه للتأثير من الآخر، التعرض للتأثير بين أطراف هذه العلاقة متبادل.

يرى بعض الدارسين أن الاعتماد المتبادل ممكنا بين الدول النامية والدول المتقدمة، من الاعتماد المتبادل بين تلك الدول ذو اتجاهين، فمن ناحية الدول النامية فهي بحاجه إلى الدول المتقدمة لمدها بالمعدات العسكرية، المساعدات الاقتصادية، أما من ناحية الدول المتقدمة فهي بحاجة الى الدول النامية، التي تمدها بالموارد المختلفة، التي تملكها مثل الموارد المعدنية، والطاقة، وكذلك موقعها الاستراتيجي الهام، فمثلاً شكلت كل من مصر والسعودية وإسرائيل وتركيا، دولاً مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال، ومن هنا فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الدول علاقة ذات تأثير متبادل، ولكن إلى أي مدى هذا الاعتماد المتبادل ممكن التأثير والتحكم فيه من قبل الدول الضعيفة والقوية ؟ بمعنى إذا تضاربت مصالح مصر، مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جانب من جوانب الحياة السياسية أو الاقتصادية، أو أي نوع من التضارب فما مدى تأثير مصر على الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية ؟

1.2.2 نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة

هو عبارة عن اعتبار سلوك السياسة الخارجية للدول المعتمدة على الدول المسيطرة، جزء أو ثمن جزئي للفوائد التي تحققها الدول التابعة، من خلال علاقاتها الاقتصادية مع الدول المسيطرة ويتجسد السلوك السياسي للسياسة الخارجية لتلك الدول في العلاقة التبادلية، العلاقات الاقتصادية بين الدول المسيطرة، والدول النامية، يتمثل في تبادل البضائع والعلاقات الهادفة إلى الاستثمار والربح، فسلوك السياسة الخارجية التابعة، هو عبارة عن جزء من العلاقة التبادلية مثل هذا السلوك، يخدم أهداف الدول المسيطرة، وهو ثمن جزئي مقابل الاعتماد الاقتصادي على الدول المسيطرة، وليس بالضرورة أن تكون المقايضة علنية ما بين الطرف المسيطر والطرف المعتمد، ومن الممكن أن تكون مقايضة ضمنية، بحيث يستجيب كلا الطرفين إلى توقعات غير معلنة بشكل صريح من الطرف الآخر بالرغم من معرفتها لكليهما.

ومن شروط نموذج هذه المقايضة، وجود علاقة شرطية بين سلوك المكافأة والتبعية يتمثل في (أشكال مختلفة من المساعدات والتجارة والاستثمار)، ومن الواضح أن الدول التي يتم مكافأتها بشكل واضح وسريع هي

أكثر الدول تبعيه، سلوك المكافأة إذا لم يكن سريعاً يساوي ثمن التبعيه، تنقضي الحاجة إليه، إضافة إلى ذلك فإن الدول المعتمدة تكافئ ،غالباً، في الفترات التي يكون فيها سلوكها ينم بالتبعيه بشكل اكبر، فالعلاقة ما بين المكافأة وسلوك التبعيه علاقة طردية، فكلما كانت المكافأة، كان الاستثمار لتلك المكافأه وكان التناغم مع سلوك التبعيه وبعكسه سوف ينخفض للتبعية .[7]

المفاهيم الأساسية لنموذج مقايضة الاقتصاد بالمواقف السياسية :

من الواضح من خلال ما تقدم أن نموذج المقايضة ينطوي على مفهومين أساسين هما :

1. مفهوم الاعتماد الاقتصادي.
2. مفهوم التبعية المطلقة.

1.1.2.2 مفهوم الاعتماد الاقتصادي:

لقد برز واضحاً في الفترة الأخيرة أهمية هذا المفهوم، والاهتمام بقضايا الاعتماد المتبادل بين الدول، والعلاقات غير المتكافئة وهي علاقة المركز، والفرق "الامبريالية الجديدة" هذا الاعتماد سيتولد عنه مشكلات رئيسية تتمثل في تحقيق التوازن ما بين حق تقرير المصير، والاستقلال السياسي من جهة، والاعتماد الاقتصادي والتقني من جهة أخرى، فقد أدرك صانعو وواضعو التسوية للحرب العالمية الثانية، خطورة القوة العسكرية غير المقيدة وبذلك فقد عالجوها بخطط الامن الجماعي، ولكنهم لم يدركوا المشكلات الخطيرة المتولدة عن العلاقة غير المتكافئة ما بين الدول المستقلة حديثاً مع القوى السياسة والاقتصادية الأخرى، والتعارض ما بين المحافظة على الاستقلالية وحق تقرير المصير وتنفيذ سياسات تخدم الدول ذات التأثير الاقتصادي والسياسي.

إن العلاقة الاقتصادية ما بين الدول تأخذ وجهين؛ الأول الاعتماد الاقتصادي، والثاني الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أما الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيمكن تعريفه بأنه اعتماد ذو اتجاهين يتضمن علاقات متكافئة نسبياً تتمثل في إطار تأثيرات متبادلة تنطوي على فوائد وأيضاً بعض التكاليف التي تنتج عن تقييد استقلال كل طرف بفضل الاعتماد على الآخر. [8]

وتمثل التجارة الخارجية أفضل مثل لذلك، فالقرار المشترك مثلاً لدولتي "X" و "Y" لتبادل البضائع والخدمات فيما بينهما على أساس محددات تتمثل في أن "X" يمكن أن تكسب شيئا من " Y" لا يمكن أن توفره بنفسها،

---

[7] Bruce E. Moon، the foreign policy of dependant state، international studies Quarterly، vol. 27، no. 3 September ، (1983)، pp. 315-316

[8] James ،A.Capporase ، " Dependence " ، "Dependency and power in the Global system : A structural and behavioral analysis international organization،vol..32، no.1(winter1978)

وأن تمكنت من توفيره فسوف يكلفها مبالغ طائلة، أكثر بكثير مما لو أخذته من " Y" والشيء نفسه، يمكن قوله بقيام "Y" بشراء سلعه ما من "X" وبهذا فإن كلا منهما يصبح معتمداً على الآخر بنسبة ما تزيد وتقل حسب المعطيات المتوفرة، ومن ثم يتحقق الاعتماد المتبادل، والسيطرة المتبادلة بمعنى أن كل دوله تصبح معتمدة على الأخرى، وعلى قرارات متجددة منها بشأن إمدادها بشيء ذي قيمة.[9]

أما الاعتماد الاقتصادي، فيمثل اختلالاً في العلاقة ما بين الفاعلين، فهو يعبر عنه اعتماد اقتصادي غير متكافئ، وبهذا فهو يمثل مفهوما عكسياً لمفهوم الاعتماد المتبادل . [10] فعلى سبيل المثال لو أن دول " X" تكسب من تجارتها مع دول "Y" أكثر مما تكسب "Y" بكثير، فإن تأثير دولة "X" يكون اكبر فلو أن دولة "Y" أوقفت علاقتها الاقتصادية مع "X"، فتكون الخسارة عليها اقل بكثير مما يقع على الدولة الأخرى، كونها تعتمد اعتماداً شبه كامل في تلبية احتياجاتها على دولة "Y" مما يجعل تأثير دولة "Y" على سلوك دولة "X" في سياساتها التي لها صلة بمصلحة دولة "Y" كبير.

يمثل الاعتماد الاقتصادي ظاهرة هيكلية ذات معنيين :-

الأول :

إن علاقة الاعتماد تعرف بوصفها نمطاً مستمراً وإن لم يكن ثابتاً من التفاعلات، وهذه الأنماط التفاعلية المستمرة تنطوي على عدم تكافؤ.

الثاني :

أنه في مجال اعتماد دولة ما على دولة أخرى، ليس من المهم فقط معرفة مدى تفاعلاتها أو حجمها ولكن المهم أيضا معرفه شكل هذه التفاعلات، ونمطها وتوزيعها وهو ما يمثل الخيارات المتاحة أمام الدولة والتكلفة التي تحتاجها.[11]

[9] Richardson، foreign policy and economic dependence p. 43

[10] Ibid

[11] Richardson and Kelly، "Economic and Richardson ، "Trade Defence and foreign policy ". alongitudinal analysis، p.198 Dependance and foreign policy compliance : bringing measurement closer to connection ' pp89-90.

2.1.2.2 مفهوم التبعية المطلقة:

من منظور الاقتصاد السياسي، من الممكن اعتبار سلوك الدول المعتمدة جزء أو أداه من أدوات التبادل، فهذه الدول تقوم من خلال سلوكها في السياسية الخارجية، بتأييد ودعم الدول المسيطرة في المحافل الدولية، وهذا التأييد ليس بالضرورة أن يكون عن قناعة ورضا بموافقة تلك الدول المسيطرة ولكن لقناعة الدول المعتمدة أن الدول المسيطرة تستطيع أن تؤثر عليها كونها تمثل القدرة على التحكم في التكاليف والفوائد (القصيرة والطويلة المدى) الناجمه عن علاقاتها الاقتصادية " مع الدول المتقدمة، من قروض أو منح أو غيرها ".

إن ذلك العنصر التبادلي يمكن النظر إليه بوصفه سلوكا تابعاً من قبل الدول المعتمدة، كونه يعبر عن سلوك يقبل رغبات وأولويات الدول المسيطرة، ويقوم بتأييد تلك الرغبات حتى دون أن تطلب الدول المسيطرة ذلك وبهذا فإن سلوك الدول المعتمدة يعتبر مظهراً سلوكياً للتأثير الناتج.[12]

هذا لا يعني أن السياسة الخارجية وطبيعة سلوك الدول المعتمدة فيما يتعلق بتأييدها للدول المسيطرة، واضح وبسيط، هنالك العديد من العوامل لها دورها الهام في التأثير على سلوك الدول التابعة في تأييدها لأولويات الدول المعتمدة، فمثلاً من جانب حكومات الدول المسيطرة ترغب في جذب تأييد الدول المعتمدة عليها لبعض أهدافها السياسية، ومن جانب آخر فإن هناك دولاً أخرى والتي تسمى الدول النامية بدأت تعمل في شكل جماعي منسق يجعل لها تأثير على بعضها البعض، ويمكنها الضغط على بعضها البعض، لإتباع سياسة تتسم بالتحدي للدول المسيطرة، إضافة إلى التأثير النابع من الجماعات الداخلية في الدول النامية والذي يأخذ وجوهاً عدة، فمنها ما يتمثل بتجنب رجال الأعمال، وهذا الجانب له شقان، فمنهم من يؤيد السياسة الخارجية التي من شأنها استمرار الاعتماد الاقتصادي، والذي في وجوده تدعم مصالحها وأعمالها الخاصة، ومنهم من ينظر إلى الاعتماد الاقتصادي على الخارج باعتباره تهديدا إلى أنشطتها الاقتصادية، وخصوصاً في مجال التجارة، والأعمال حيث ينظر هؤلاء إلى اعتماد دولهم على استيراد أنواع من البضائع يؤدي إلى الأضرار بمصالحهم الاقتصادية .

ومن جانب آخر فإن المعارضة ،أيضاً، لها دور في التأثير على السياسة الخارجية للدول المعتمدة، كون المعارضة لها القدرة على التأثير على جزء كبير من الشارع، إضافة الى بعض الساسة في حكومات الدول

[12] Richardson، pp199-200 ibid

المعتمدة الذين يعملون على معارضة تأييد أولويات الدول المسيطرة في بعض الأحيان، وخصوصاً عندما تتعارض تلك الأولويات مع مقتضيات المصلحة الوطنية والقومية مما يؤدي الى تأييد اتخاذ مواقف تناقض مع أولويات الدول المسيطرة.

مما تقدم يلاحظ أنه هنالك العديد من الضغوط والدوافع، والتي تنبع من مصادر مختلفة وفي كثير من الأحيان يضطر المؤيد لسياسات الدول المعتمدة في تأييدها للدول المسيطرة، الوقوف موقفاً مخالفاً عندما يشعر أن دولته في تأييدها قد تضر بمصالح الدول المعتمدة الوطنية والقومية .[13]

وبالرغم من كل تلك المؤثرات على السياسة الخارجية للدول المعتمدة، يبقى الغرض المحوري لنموذج المقايضة الذي يتمثل بممارسة ضغط من قبل الدول المسيطرة على الدول المعتمدة حتى ولو لم يكن ذلك الضغط واضحاً وصريحاً، كون الدول المعتمدة ترتبط مع الدول المسيطرة بعلاقات اقتصادية غير متكافئة، وإدراك قادة الدول المعتمدة قدرة الدول المسيطرة على التأثير عليها، الأمر الذي يؤدي إلى التبعية السياسية في السلوك للدول المعتمدة مما يخدم أجندات الدول المسيطرة.

ومن هنا فإن المحللون السياسيون يفترضون أن سلوك السياسة الخارجية لدولة معتمدة يرتبط باعتمادها الاقتصادي، وهنا فإن التناسب يكون تناسباً طردياً، فكلما زاد الاعتماد الاقتصادي، كلما زادت التبعية السياسية خوفاً من التهديدات الكامنة التي تطرح، بفعل السيطرة الخارجية الاقتصادية، إضافة الى ذلك تأثيرات رجال الأعمال والنخبة المستفيدة من تلك العلاقات ما بين الدول المعتمدة والدول المسيطرة ،وقدرة رجال الأعمال أولئك في التأثير على أصحاب القرار، والتي من مصلحتها الإبقاء على علاقة الاعتماد، وهذه النخب تستخدم نفوذها على أصحاب القرار في دولها، لجعل صانعي القرار ينظرون إلى تلك المصالح على أنها مصلحة قومية تستحق التأثير والدعم الحكومي.[14]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن تبعية الدول المعتمدة المطلقة في سلوكها السياسي، يرتبط بأهمية ونوع القضية المراد التبعية فيها، وهنا يبرز التعارض ما بين مصلحة الدول المعتمدة ومصلحة الدول المسيطرة، مما يؤدي إلى بروز مفهوم جديد وهو " تكاليف الفرصة "، ويقصد به تقدير التكاليف التي تتحملها الدول المسيطرة، في شكل مكافآت أو عقوبات لممارسة الضغط على الدول المعتمدة، لكي تتبعها تبعية مطلقة، هذا من جانب ومن جانب آخر التكاليف التي تتحملها الدول المعتمدة في حال قبولها، أو رفضها لرغبات الدول المسيطرة، والتكاليف هنا ليس بالضرورة أن تكون تكاليف اقتصادية ناتجة عن اقتناع الدول المسيطرة عن سد

[13] أماني قنديل " جماعة المصالح والسياسة الخارجية ، دراسة لدور رجال الأعمال في مصر ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات.1990 " ورقة بحثيه مقدمة إلى أعمال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية تحت عنوان سياسة مصر الخارجية في عالم متغير .

[14] Richardson، ibid

احتياجات كانت تقوم بها مسبقاً، وإنما قد يتعدى الموضوع ذلك ليصل إلى مواقف داخلية، سواء على الصعيد الشعبي باعتبار دولتهم تؤيد أجندة الدول المسيطرة، قد يؤدي إلى أضرار كبيرة في المصالح القومية، والوطنية، أو على مستوى أصحاب القرار، عندما يشعرون أن التأييد قد يؤثر على مصالح بلدانهم القومية والوطنية، وهنا يجب التمييز بين أربع حالات، يتضح فيها تأثير أهمية القضية وتكاليف الفرصة على العلاقة ما بين التبعية المطلقة والاعتماد وهي على النحو التالي :

الحالة الأولى: منخفض / منخفض :

وهنا تكون القضايا المطروحة غير مهمة سواء بالنسبة للدولة المسيطرة أو للدولة المعتمدة وفي هذه الحالة لن تستخدم الدولة المسيطرة الضغوط الاقتصادية من اجل دفع الدولة المعتمدة لتبني نفس المواقف، وبهذا فإن تكاليف الخضوع أيضا هنا تكون منخفضة لمحدودية أهمية القضية وربما تتفق الدولتان في موقف كهذا وخاصة عندما تتشابه مصالحها.

الحالة الثانية : منخفض بالنسبة للدولة المسيطرة / مرتفع بالنسبة للدولة المعتمدة :

وهنا تكون القضايا كبيرة الأهمية بالنسبة للدولة المعتمدة، وقليلة الأهمية بالنسبة للدولة المسيطرة، وفي حالة كهذه لن تستخدم الدولة المسيطرة أي ضغوط على الدولة المعتمدة، لأن أي ضغط اقتصادي سوف يكلف الدولة المسيطرة تكاليف تعادل أضعاف ما ستجنيه من فوائد، بل على العكس ستقوم الدولة المعتمدة باتخاذ سياسات قائمة على أساس المبادرة من قبلها للتأكيد على أهمية القضايا المطروحة.[15]

الحالة الثالثة : مرتفع بالنسبة للدول المسيطرة / منخفض بالنسبة للدول المعتمدة :

في هذه الحالة تكون القضايا المطروحة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول المسيطرة، وقليلة الأهمية بالنسبة للدولة المعتمدة، في موقف كهذا في الغالب تقوم الدولة المعتمدة بتبني وقبول أولويات الدولة المسيطرة، لأن رفضها، سيكلف الدولة المعتمدة كثيراً، حيث من الممكن أن تقوم الدولة المسيطرة في حالة كهذه، بممارسة ضغط واضح وصريح على الدولة المعتمدة، إذا لزم الأمر لذلك، مما يدفعها إلى قبول أجندات الدولة المسيطرة.

الحالة الرابعة: مرتفع / مرتفع :

وفي هذه الحالة تكون القضايا المطروحة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكلا الطرفين، "الدولة المسيطرة والمعتمدة على حد سواء، وفي حالة كهذه من المتوقع أن تقوم الدولة المسيطرة باستخدام كافة الأساليب، لإرغام الدولة المعتمدة على إتباع سياساتها، ومن المحتمل أن يصل الأمر إلى العقوبات الاقتصادية الشاملة ضد الدولة

[15] زينب محمد عبد العظيم ، السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة من1981-1991، سلسلة اطروحات رسائل الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت1997ص .40

المعتمدة، لإرغامها على تأييد وتبني أجندات الدولة المسيطرة، أما بالنسبة للدولة المعتمدة فأنها ستحاول أقصى درجات المحاولة للتخلص من ضغط الدولة المسيطرة، وخصوصاً في الحالات التي يقل العبء الاقتصادي المحتمل عليها جراء التبعية المتوقعه، ومن هنا تأتي صعوبة الخيار ما بين تعطيل المصالح الوطنية والقومية للدولة المعتمدة، بالرغم من العقوبات الاقتصادية المقترحة، أو التبعيه وقبول جزء من أولويات الدولة المسيطرة، بالرغم من أنها تتناقض مع المصالح الوطنية للدولة المعتمدة.

مما تتقدم يتضح أن اقل درجات التبعية للدولة المعتمدة، ستكون في الحالة الثانية، كون الدولة المسيطرة لن تمارس ضغطاً على الدولة المعتمدة لتبني موافقتها [16] وسيصل إلى أعلى درجاته في الحالة الثالثة، لأهمية القضية بالنسبة للدولة المسيطرة، في حين أنه من الصعوبة، ممارسة تحديد درجة التبعية في كل من الحالة الأولى والرابعة، وهنا تبرز أهمية القضية وتكاليف الفرصة، التناسب ما بين أهمية القضيه وتكاليف الفرصة، تناسباً طردياً، فكلما زادت أهمية القضية بالنسبة للدولة المسيطرة زاد الضغط بكافة أشكاله، والعكس صحيح، وكذلك كلما زادت أهمية القضية بالنسبة للدولة المعتمدة، زادت المقاومة وهذا يقودنا إلى فهم أعمق للعلاقة ما بين الاعتماد والتبعية. وتجدر الإشارة إلى انه كلما زادت أهمية القضية المعنية للدول المسيطرة، زاد احتمال استخدام الضغط الصريح الواضح، ولكن من ناحية أخرى، كلما زاد اعتماد الدول، زاد احتمال تبعيتها لرغبات الدول المسيطرة دون استخدام الضغط الصريح "[17]

يعتبر أصحاب فكرة نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة، أن العلاقة ما بين الاعتماد الاقتصادي والتبعية في السياسة الخارجية، علاقة سببيه، حيث يرى هؤلاء أن قياس العلاقة ما بين الاعتماد الاقتصادي والسياسة الخارجية بالرغم من صعوبة ذلك القياس، إلا ان درجة التبعية السياسية تزداد كلما زاد الاعتماد الاقتصادي والعكس صحيح ، وبذلك يرى أصحاب نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة، أن قياس العلاقة بين الاعتماد الاقتصادي والتبعية السياسية في السياسة الخارجية تكون على النحو التالي:[18]

1. قياس درجة الاعتماد الاقتصادي: " وتستخدم في هذا المجال مؤشرات عدة تقوم على كمية ونوعية الاعتماد الاقتصادي (مساعدات، تجارة، قروض، استثمار تدريب) وغيرها.
2. قياس التبعية السياسية: ويستخدم في ذلك مؤشرات عدة منها ما يتمثل في التصويت وما يتبعه من اتفاق تصويتي في المحافل الدولية وخاصة في الجمعية العامة مدى تركز الاتفاقات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي لدى الدولتين، الخطاب الموجه في المحافل الدولية ومدى تلاؤم هذه الخطب مع مواقف

[16] محمد ، زينب عبد العظيم ،السياسة المصرية " مرجع سابق"

[17] Moon ،consensus or compliance ، foreign policy changes and external dependence ، p. 307

[18] Moon ، the foreign policy of dependant state ، pp. 316-317

الدول المسيطرة، وكذلك طلب الدول المسيطرة من الدول المعتمدة عمل إصلاحات داخلية تتلاءم مع أولويات الدول المسيطرة، مثل طلب عمل إصلاحات في التعليم بما يتلاءم مع أجندة الدول المسيطرة، وفي حالتنا هذه ما يتعلق بالسلام وقبول الآخر والترويج له، في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام إلى مفهوم التسامح، وما يحمله هذا المفهوم من معاني منها قبول الآخر وعدم التعرض له بوسائل الإعلام.

2.2.2 نموذج "الاتفاق التابع"

يحتل سلوك السياسة الخارجية للدول النامية في هذا النموذج اهتماماً محدوداً في إطار التبعية، الاهتمام الأساسي ينصب على السياسة الداخلية، خاصة ما يتعلق في التنمية ومن هنا فإن نموذج الاتفاق التابع على عكس مفهوم مقايضة الاقتصاد بالسياسة، فهو مستمر من التبعية التي تمثل منظور نقدياً أكثر منها نظريه محدده وواضحة، وذلك أن الاتفاق التابع مبني على رؤية بديلة بشأن السياسة الخارجية للدول النامية، تستند إلى التبعية "Dependency" بدلا من مفهوم الاعتماد " Dependence "، في مفهوم مقايضة الاقتصاد بالسياسة، ويعتبر أصحاب مفهوم التبعية الاتفاق ما بين الدول المتبوعة والدول النامية بأنه ناتج عن توافق موضوعي في المصالح وهذا التوافق يتكون بفضل وضع التبعية .[19] .

يقوم الاتفاق التابع على فروض أساسية وهي كما يلي :

2.2.2 .1 الفرضية الاولى للاتفاق التابع

الذي ينظر إلى عملية صنع القرار في الدول المعتمدة على أنه قرار مستقل بالرغم من وجود تأثير الثواب/ والعقاب من جانب الدول المسيطرة.إن الاتفاق التابع يؤكد على الطبيعة الطويلة المدى للتأثير والطريقة غير المباشرة التي يتحقق من خلالها ذلك التأثير، ومن هنا فإن صنع القرار في هذا النموذج جزء لا يتجزأ من الهيكل الاجتماعي السياسي، وأن التأثير لا يحدث خلال عملية صنع القرار بل يسبق ذلك بكثير اعتباراً من اختيار صانعي القرار في الدول النامية، وفقا للمصالح والرؤى التي نتجت عن العلاقة التبعية[20] .

2.2.2 .2 الفرضية الثانية للاتفاق التالبع

فإن الدول النامية في هذا النموذج ليس كما في نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة، الذي يعتبر أن الدول التابعة لها أولويات تختلف عن أولويات الدول المسيطرة، ومستمده من حاجات المجتمع الداخلية وطبيعة النخب الموجود هـ في الدول النامية، والصراع الطبقي وما إلى ذلك من عوامل تؤثر أو تساعد على إنتاج الخيارات السياسية الأساسية. وبهذا، فإن الدول المعتمدة هنا تعتبر فاعلاً أساسياً مستقلاً من الممكن أن يؤثر ويفرض أولوياته، فإن منظور التبعية يؤكد على الطبيعة النظرية التي تتيح الخيارات السياسية، وأن هذا

[19] Moon Op.cit.p319.

[20] Richardson ، ibid

الاتفاق لم يأتي وليد اللحظة، وإنما تشكل عبر الزمن، ومن هنا فإن من غير الممكن حسب مفهوم التبعية أن يكون هنالك أولويات للدول التابعة تختلف عن أولويات الدول السائدة حتى تحاول التأثير عليها[21] .

2.2.2 .3 الفرضية الثالثة للاتفاق التابع

أن يستحب سلوك الدولتين للآخر ومن خلال التأثير وذلك وفق عوامل عده سبق ذكرها، من أبرزها المكافأة، والعقاب في حين أن النموذج الثاني، التبعية يرى أن سلوك الدولة التابعة يكون أكثر استقراراً، وذلك لأفتراضة أنه لا يمكن أن تختلف أولويات الدول السائدة عن أولويات الدول التابعة، إلا في حال تغير النظام في الدول التابعة مما يؤدي إلى تغير أساسي في سلوك الدولتين، بما يتعلق بكافة السياسات سواء الداخلية أو الخارجية .

مما تقدم يلاحظ أن النموذج الثاني يفتقد إلى المرونة الذي يتمتع بها نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة، في عملية صنع السياسة، الخارجية والداخلية على حد سواء في كل من الدولتين.حيث توجد علاقة شرطية ما بين المكافأة والتبعية على عكس نموذج الاتفاق التابع الذي ينظر إلى المساعدات الخارجية وغيرها من سلوكيات المكافأة بشكل مختلف، يتمثل في اعتبارها أساساً معاملات منتجة للتبعية أكثر من كونها سلوكيات للمكافأة، فهذه المعاملات أصبحت وظيفتها تتمثل في تأييد نخبة ما والحفاظ على نمط معين من العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الدولة، وأيضا بين الدول وتحقيق الاندماج الذي في غالبه غير متكافئ للنظم السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية مما يؤدي إلى تسوية سلوك السياسة الخارجية للدول التابعة: حيث يرى هذا النموذج أنه لا يمكن الربط ما بين زيادة المساعدات أو قلتها وفقاً لارتفاع درجة التبعية، فإن هذا النموذج يرى أنه ليس من السهل على الدول السائده، أن تستخدم المكافأة والعقوبة كوسائل ضغط للتأثير على الدول التابعة، كون الاتفاق ما بين الطرفين تشكل وفق سلسلة نظم أخذت وقتها ،وأن المساعدات ليس بالضرورة أن تكون للتأثير على الدول التابعة بل لها عدة أهداف من ضمنها ما هو ذو طابع إنساني، أو للمساعدة على إيجاد تقدم نحو حياة جديدة في الدول التابعه، مثل نمط الديمقراطية وفي كثير من الأحيان تعتبر الدول السائدة أن المساعدات مهمة بالنسبة لها أكثر من الدول المتلقية لها.

يرى نموذج الاتفاق التابع، أنه حتى لو كانت المساعدات الخارجية تستخدم أحياناً كأداة للمكافأة، أو العقاب فإن التجارة، والاستثمار الأجنبي ليس لها أي صله بذلك.كون ما يمثل هذا النمط من التجارة والاستثمار غالبا ما يكون نشاط غير حكومي وبهذا يصبح من الصعب التحكم بها لأغراض سياسية خاصة في المدى القصير.[22]

[21] Richardson ، ibid

[22] السياسة المعادية تجاه الولايات المتحدة ، زينب عبد العظيم ، مرجع ساين ص46

وحتى لو افترض أن الدولة المسيطرة تستخدم المكافأة كوسيلة للتأثير على سلوك السياسة الخارجية للنظام المتلقي لتلك المكافأة ، فإن قادة هذا النظام يواجهون صعوبات في عمليات التغير، لانهم يواجهون قيوداً وضغوطاً داخلية كثيرة تحد من حريتهم وقدرتهم على إجراء التغير المطلوب .
المفاهيم التي ينطوي عليها هذا النموذج :

في دراسة مفهوم التبعية يبرز سؤال هام، وهو هل المقصود بالتبعية الشيء نفسه الذي يعنيه الاعتماد أم أن هنالك اختلاف فيما بينها؟ في هذا الموضوع يعتبر الكثير من الكتاب أن التبعية، تنبع من النظريات الماركسية اللينينية الامبريالية، حيث يعد هذا الجوهر اقتصادي بالأساس وبهذا فإن التبعية عبارة عن غياب استقلال الفاعل بمعنى غياب الاستقلال التام للدول التابعة، ذلك بالنسبة للاعتماد ومفهوم الاعتماد المتبادل .[23]

وللتبعية وضع داخلي وخارجي، إما الخارجي فيأتي من وضع الدولة التابعة، في النظام الدولي الاقتصادي والرأسمالي، وهذا الوضع يتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير، مما يؤدي الى الضعف في التأثير على القرارات الدولية التي قد تمس اقتصاد الدول الوطني، مما يجعل هذا الاقتصاد يتشكل بفعل الارتباطات بالنشاط الاقتصادي الخارجي، ويظهر هذا واضحا في التعريف الذي قدمه أحد فلاسفة ورواد مدرسة التبعية، وهو كما يلي " يقصد بالتبعية موقف يتشكل فيه اقتصاد دول معينة بالتنمية والتوسع في اقتصاد آخر تخضع له تلك الدول، وتتخذ علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديين أو أكثر وبين هذه الاقتصاديات والتجارة الدولية، صورة التبعية عندما يمكن لبعض الدول المسيطرة أن تتوسع وتحقق نموها الذاتي، في حين لا يمكن للدول الأخرى، (التابعة) أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع الذي قد يكون ذا تأثير سلبي او ايجابي على تنميتها المباشرة .[24]

أما الجانب الداخلي، فهو يتصف بالهشاشة والتشوية نتيجة اعتماد الاقتصاد المحلي، على فاعلين خارجيين، مما يؤدي إلى عدم تكامل الإجراءات المختلفة للقطاع الاقتصادي الداخلي نتيجة ارتباطه بكل أجزائه مع الاقتصاديات الأجنبية، مما يؤدي الى عدم اكتمال العمليات الاقتصادية داخلياً (تراكم رأس المال، الإنتاج، التسويق، التوزيع، الشراء وغيرها)، وذلك يؤدي إلى الاعتماد على الفاعلين الآخرين، لاكتمال تلك الفجوات، وهذا الاعتماد يجعل الدولة التابعة غير قادرة على إدارة عمليات التنمية، وبناء اقتصاد متكامل قادر على النهوض بأعبائها.حيث يبرز التعريف التالي وهو عجز الدولة التابعة عن القيام بعمليات بناء فعال لها، وهنا يمكن تعريف التبعية الاقتصادية باعتبارها تعني افتقاد القدرة على التحكم في العناصر الفعالة لنظام اقتصادي

[23] Caporaso، Dependence : A structural and Behavioral analysis.p.18، Dependency and power in the Global system

[24] Dos T. samtos، " the structure of Dependence "، American Economic review ، vol (1976 may)، no.2.60، p.231 .

ما، ويتسم مثل هذا الموقف بافتقاد الاعتماد المتبادل بين الوظائف الاقتصادية لذلك النظام، وهذا الافتقار للاعتماد المتبادل ينطوي على افتقاد النظام للحركة الداخلية التي تمكن العمل ككيان مستقل"

الاتفاق التابع أو المقيد يتكون أيضا نتيجة اتفاق النخبات في الدول التابعة مع النخبات في الدول المسيطرة، كما سبق الإشارة اليه، نتيجة لتماثل مصالح كل منها مما يؤدي إلى تولد اتفاق واسع بشأن قضايا رئيسية خاصة بالشؤون الدولية، وهذا الاتفاق ليس بالضرورة أن يكون ضمن مشاورات أو مساومات مسبقة، ولا يدل بالضرورة على استلام أي من الطرفين للآخر، وإنما هو التقاء مصالح، وهذا يؤكد على أن الاتفاق (ليس التبعية) هو أساس التشابه في سلوك السياسة الخارجية للدول التابعة إزاء الدولة المسيطرة والناتج عن اتفاق النخب في كل من الدولتين وهنا يبرز موضوعين هامين :

أ –الاتفاق كأساس للتشابه في سلوك السياسة الخارجية:

إن علاقات التبعية التي تتشكل ما بين النخب في الدول التابعة والدول المسيطرة والتي ترتبط هذه الدول بالنظام العالمي، تؤثر كثيراً على تلك النخب، فهذه العلاقات من شأنها دعم هذه النخب،ومن ثم فإن مصالحها ألاقتصاديه الإبقاء على العلاقات، من تأييدها على الادراكات والنظريات التي تشكل الأولويات السياسية، كما أن هذه العلاقات تساعد في تشكيل إدراكات واتجاهات المواطنين في الدولة التابعة مما يسهل في تحديد الخطوط أو الحدود الأساسية للتوجهات والنقاش السياسي . [25] ومن هنا فإن نموذج الاتفاق التابع يبرز الاتفاق في المصالح بين الدولة التابعة والدولة المسيطرة من خلال سيطرة الدولة المسيطرة على التعليم، والمعلومات، وكذلك دعم النخب القائمة في الدولة النامية والتي تتشكل مصالحها من خلال تبعية دولتها، مما يؤدي في النهاية إلى تشابه في المواقف السياسية وسلوك السياسة الخارجية للدولتين.وفي حال يبرز أي تحول بأي شكل من أشكاله باتجاه الاستقلال، حتى ولو جزئياً عن الدولة المسيطرة، بحيث يبرز قيوداً داخلية وخارجية غالباً ما تكون متفاعلة مع بعضها، وتمنع التحول الجذري بعيدا عن التأييد للدول المسيطرة.ومن أهم هذه القيود الطبقة البرجوازية في الدول النامية والتي تتمثل بـ (كبار موظفي الدولة، أصحاب رأس المال المحلي، المؤسسات الدولية) اضافة الى سلوك المكافأة والعقاب والذي تمارسه الدول المسيطرة عندما تقترب الدول النامية من الحدود غير المسموح بها في السياسة.[26]

من الواضح مما تقدم، فإن نموذج الاتفاق التابع أو المقيد، يفترض أن يكون هنالك اتفاق في مجال السياسة الخارجية بين الدول التابعة والمسيطرة، وأن يكون هذا الاتفاق مستمراً ومستقراً طالما النخبة الحاكمة في الدول التابعة موجودة على سدة الحكم. وفي ظل بقاء النظام الحاكم سيبقى الاستقرار في كل من المواقف السياسية

[25] ib id .ipp. 18 and 20،Caporaso

[26] السياسة المعادية تجاه الولايات المتحدة ، زينب عبد العظيم ، مرجع ساين ،ص50

الخارجية من جانب، وسياسة المساعدات والمنح والتسهيلات من جانب آخر، ولن تتغير تلك المعادلة إلا بتغيير النظام.

ب – **التميز بين الاتفاق والتبعية:**

من الممكن التمييز ما بين الاتفاق التابع، وممارسة الضغط من خلال المقايضة السياسية للوصول الى تبعية، مما يؤدي الى وجود قدرة الدول التابعه، وذلك يدفعها الى اتباع سياسات معينه.ففي ظل وجود التأثير تكون هنالك تبعيه ومما يفترضه نموذج المقايضة، في غياب التأثير، يكون اتفاق تابع، وذلك ما يفرضه النموذج الآخر " الاتفاق التابع" [27]

وفي كلا الحالتين فإن التشابه في السياسة الخارجية ما بين الدول التابعة والمسيطرة، إنما يأتي نتيجة التأثير في نموذج المقايضة الذي يصل الى الابتزاز السياسي، أو التشويه، التبعية في نموذج الاتفاق التابع وذلك للاختلاف الجذري في خصائص الدولتين، ووفقا لنموذج الاتفاق التابع فإنه لن يكون هنالك أي تغيير جذري في المواقف السياسية والاقتصادية، سواء داخلياً او خارجياً، طالما النظام الحاكم لم يحصل فيه أي تغيير، وهذا يعني غياب التأثير والسلوك الشرطي، ومن ثم تأكيد التشابه في المواقف ما بين الدول المسيطرة والتابعة .

3.2 المتغيرات السياسية:

هنالك مجموعة من المتغيرات تؤثر على السياسة الخارجية، وهذه المتغيرات لا تؤثر على السياسة الخارجية بشكل منفرد أو ساكن.ولكن تتشكل السياسة الخارجية من خلال تفاعل تلك المتغيرات بعضها مع بعض في آن واحد.ولفهم السياسة الخارجية بشكل جيد يجب فهم الوزن النسبي لكل متغير في تحديد أو رسم السياسة الخارجية للدولة، وهنا يجدر الإشارة إلى أن الوزن النسبي لأي متغير من متغيرات السياسة الخارجية يعتمد بالدرجة الأساسية على إدراك القائد السياسي لأهمية المتغير وحجمه، فعدم إدراك القائد السياسي للمتغير لأي سبب من الأسباب يخرج ذلك المتغير من المساهمة في عملية صناعة السياسة الخارجية، مما يؤدي بالنتيجة إلى التأثير على إمكانية نجاح أو فشل سياسة ذلك القائد، فلو أخذنا على سبيل المثال زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل، وما تبعها من اتفاق كامب ديفيد سنة 1978 – 1979، الرئيس المصري أهمل الرأي العام باعتباره متغيراً من متغيرات السياسة الخارجية ولم يعطَ لهذا المتغير أهمية كبيرة في تشكيل ورسم السياسة الخارجية للدول، وبذلك أخرج هذا المتغير من عملية صياغة وتشكيل السياسة الخارجية لمصر، حيث لم يلعب هذا المتغير دوراً في رسم السياسة الخارجية المصرية في حينه، ولكنه أثر كثيراً على نجاح أو فشل تلك السياسة حيث نتج عنها المقاطعة العربية لمصر ونقل مقر جامعة الدول العربية لتونس لمدة عشر سنوات، إضافة إلى فصل مصر عن محيطها العربي وهذا ما كانت السياسة الخارجية الأمريكية

[27] ib id.p.330،Moon

والإسرائيلية تسعى إليه، وعدم دخول كل من سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضات السلام وكذلك خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل .

يرى بعض المفكرين السياسيين ،أن المتغيرات الاقتصادية والعسكرية تعتبر المتغير الرئيس الذي يؤثر في السياسة الخارجية، حيث يرى جنسن أن هذه المقدرات تحدد مدى الخيارات المتاحة للدولة في ميدان السياسة الخارجية ومدى مقدرتها على لعب دور القوى الكبرى، توافر المقدرات يؤهل الدولة لكي تلعب دور القائد أو الدولة الكبرى، ولكنه ليس من الضروري أن يؤدي إلى نفس النتيجة.[28]

بينما يرى آخرون مثل ايست أن المتغيرات الخارجية هي المتغيرات الرئيسية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة و يرى هيرمان وتجلي، أن التفاعل بين خصائص القائد السياسي وطبيعة النظام السياسي هي أساس في تشكيل وتحديد السياسة الخارجية للدولة.[29]

فاتسام القائد السياسي لأي دولة بالمرونة السياسية ،وإعطاء حيز من الديمقراطية أو التزمت والجمود السياسي والايدولوجيا، بعبارة أخرى، أن يكون النظام ديمقراطيا أو سلطوياً يؤثر كثيراً على صياغة السياسة الخارجية للدولة انطلاقاً من اولويات القوى السياسة في حالة النظام الديمقراطي، وهذه القوى السياسية تكون لها ارتباطات اجتماعية مع الرأي العام، وبالتالي تكون عنصراً فاعلاً في رسم السياسة الخارجية للدولة، أما في حالة النظام الدكتاتوري السلطوي، فإن القائد لا يعير اهتماماً لأولويات القوى السياسية القائمة في البلد، وكثيراً ما يلجأ إلى توظيف سلوكيات سياسية داخلية ناجمة عن مشكلات داخلية إلى صراعات دولية.

إن المتغيرات المختلفة التي تؤدي إلى تغير في السياسة الخارجية ،هي عبارة عن حلقات متواصلة، تكمل بعضها البعض، وأن الباحث في بحثه هذا يختلف مع المقولات التي ترى أن هنالك متغير رئيس في السياسة الخارجية يجبّ ما قبله من المتغيرات، فمثلاً ،كثير من القوى السياسية أو الدول ذات القدرات المحدودة، كان لها دورً هام– في رسم السياسات الخارجية لدول كبرى، فلو أخذنا ،مثلاً، حركة المقاومة اللبنانية ،حزب الله، فبالرغم من إمكانياته، إلا أنه أثر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول المؤيدة له، وكذلك أثر في سياسة بلده الداخلية والخارجية، هذا من جانب ومن جانب آخر إذا أخذنا الأنظمة السياسية المصرية في الأزمنة الثلاثة السابقة منذ عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى اليوم، نلاحظ أن للقائد دوراً هاماً وأساسياً في رسم السياسة الخارجية للدول وتشكيل التحالفات الخارجية، إلا أن هذا المتغير ليس هو الوحيد العامل على تغير شكل السياسة الخارجية للدول وإنما بالتناسق مع المتغيرات الأخرى .

ومن هنا يتضح أن كل من المتغيرات السياسية، قد تلعب دوراً هاماً وحيوياً، في رسم وتشكيل السياسة الخارجية في ظروف معينة، ولكنه ربما لا تلعب الدور نفسه في ظروف أخرى، وبهذا يتضح أن الوزن النسبي لأي متغير يختلف باختلاف الوحدة الدولية المراد القياس عليها، وكذلك باختلاف المواقف الدولية التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية، فالمتغيرات التي لها علاقة بالبيئة النفسية للقائد السياسي تلعب دوراً

---

[28] د.محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية سنة 1998 ، ص 434

[29] المرجع نفسه ص 434 .

هاماً في تشكيل السياسة الخارجية في فترات الأزمات، إضافة إلى أن البيئة النفسية للقائد السياسي تلعب دوراً هاماً وحيوياً في صياغة السياسة الخارجية في الدول النامية أكثر بكثير منه في الدول الصناعية المتقدمة التي تحظى بقدر من الديمقراطية .

قسم المفكر السياسي، روزناو، الوحدات الدولية طبقاً لمعايير ثلاثة هي الحجم ودرجة التطور وشكل النظام السياسي، حيث رسم جدولاً بذلك موضحاً فيه الوزن النسبي للتأثير في السياسة الخارجية لكل نمط من الوحدات الدولية

جدول رقم (1)

يوضح نظرية روزناو حول الوزن النسبي لمتغيرات السياسة الخارجية :

الحجم	**دولة كبيرة**				**دولة صغيرة**			
مستوى التطور	**متقدمة**		**نامية**		**متقدمة**		**نامية**	
النظام السياسي	**مفتوح**	**مغلق**	**مفتوح**	**مغلق**	**مفتوح**	**مغلق**	**مفتوح**	**مغلق**
ترتيب وزن متغيرات السياسة الخارجية 1)	خصائص قومية	القائد السياسي	القائد السياسي	القائد السياسي	نسق دولي	نسق دولي	القائد السياسي	القائد السياسي
2)	نظام سياسي	نظام سياسي	خصائص قومية	نظام سياسي	خصائص قومية	القائد السياسي	نسق دولي	نسق دولي
3)	نسق دولي	نسق سياسي	نسق دولي	نسق دولي	نظام سياسي	نظام سياسي	خصائص قومية	نظام سياسي
4)	القائد السياسي	القائد السياسي	نظام سياسي	خصائص قومية	القائد السياسي	خصائص قومية	نظام سياسي	خصائص قومية
أمثلة	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الهند	الصين	هولندا	اليونان	جامبيا	تايلاند

30

يتضح من الجدول ،أن متغير القائد السياسي، يحتل مكاناً رئيساً وهاماً في المؤثرات على صياغة وتشكيل السياسة الخارجية للوحدات الدولية في الدول النامية، سواء أكانت هذه الدول تخضع لنظام حكم ديمقراطي،

---

[30] نقل الجدول عن / د.محمد السيد سليم / تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص436

Approaches to comparative an international ، " pre – theories and theories of foreign policy " in R.B. Farrell ed ،James Roseau ،politics ، Euanstian North eastern university press ، 1966

كما هو الحال في الهند، أو نظام تسلطي مغلق كما هو الحال في بعض دول الشرق الأوسط، أما الدول المتقدمة صغيرة الحجم فإن النسق الدولي في العلاقات الدولية ،يعتبر المتغير الأهم في صياغة سياستها الخارجية، أما الدول المتقدمة فيتضح أن العنصر الكبير ذا النظام السياسي المفتوح، تتميز بأولويات الخصائص القومية، والرأي العام، في صناعة السياسة الخارجية، إضافة إلى أن السياسة الخارجية للدول ليست موحدة تجاه كافة المواضيع ،بل على العكس تختلف من موضوع لآخر.

ليس هنالك نمط موحد للسياسة الخارجية للدول وإنما هنالك مجموعة من العوامل تساهم في تغيير السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى، فالسياسة الخارجية للدولة لا تتغير بمحض الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات، تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي إلى تغير، فمثلاً ما تم النظر إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عنها في روسيا، أو الهند ليس فحسب وإنما أيضا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه بلد ما ،أو موضوع ما تختلف من حين لآخر وفق المتغيرات المحيطة بالموضوع أو البلد موضوع الدراسة .

فعلى سبيل المثال، وبتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر، فترة حكم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وفترة حكم الرئيس محمد أنور السادات، وخصوصاً بعد اتفاقات كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، هنالك فرق شاسع في سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه نفس البلد، ولكن لفترتين زمنيتين مختلفتين ؛ ففي زمن الرئيس جمال عبد الناصر، كان ينظر لمصر على أنها الحليفه الأكبر خصم للولايات المتحدة الأمريكية " الاتحاد السوفيتي "، وأن هذا التحالف قد يسهم في نشر نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وهذا ما لا ترضاه الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تعتبره تهديداً مباشراً لمصالحها، ولكن، وبعد اتفاقات كامب ديفيد للسلام ما بين مصر وإسرائيل، تغير سلوك السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر واصبح ينظر اليها على أنها شريك في العملية السلمية، وأنها تساهم في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبهذا نتج عن هذا التغير في سلوك السياسة الخارجية تغير في العلاقات الاقتصادية، حيث تعتبر مصر الآن ثاني أكبر متلقي للمساعدات والمنح والقروض الأمريكية في العالم بعد إسرائيل، وذلك رغبة من الولايات المتحدة الامريكية بدعم سياسات النظام القائم المؤيد للسلام والتي لا تشكل تهديداً لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

مما تقدم نلاحظ أن سلوك الدول في سياساتها الخارجية قابل للتغير من وقت لآخر، ومن موضوع لآخر، وفق متغيرات ومؤشرات تحيط بالموضوع ومن هذه المتغيرات: [31]

1.3.2 المتغيرات الموضوعية:

[31] د.محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، الطبعة الثانية1998 ص. 137

وهي عبارة عن المتغيرات الكامنة في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة وتتضمن هذه المتغيرات عاملين :

1 .1.3.2 المتغيرات الداخلية:

وهي المتغيرات التي تتكون داخل الوحدة الدولية ذاتها؛ أي أنها تكون مرتبطة البن ى للدولة والتي تنشأ نتيجة التفاعلات الدولية، مع وحدات دولية أخرى، وتشمل المتغيرات الداخلية عنصرين أساسيين وهما :

2.1.3.2المتغيرات الموضوعية للقيادة :

ويقصد بها المواصفات الشخصية للقيادة السياسية للوحدة الدولية، ومواصفات القائد أو القادة السياسيين للوحدة الدولية، من حيث وجهات نظر هؤلاء القادة إلى السياسات الخارجية للوحدات الدولية، ومعتقداتهم تجاه تحالفات وعلاقات بلدهم مع البلدان الأخرى، ومن هنا، يجدر الاشارة، لى أن جمهورية مصر العربية على سبيل المثال ،من فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر ولغاية الآن، اختلفت سياستها الخارجية وعلاقاتها مع العالم، والولايات المتحدة الأمريكية، باختلاف الرئيس ،مثلاً، كانت سياسة مصر في زمن الرئيس جمال عبد الناصر ذات توجهات قومية، لذلك ازدهرت العلاقة ما بين مصر والدول العربية الأخرى، وكان ينظر لمصر من قبل الدول العربية الأخرى، وكذلك من قبل الشعب المصري والعربي بشكل عام على أنها الشقيقة الكبرى، ولكن، تميزت فترة الرئيس محمد أنور السادات بالمقاطعة العربية لمصر نتيجية اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل، وكانت السياسة تتجه اتجاه الانفتاح، أما في زمن الرئيس محمد حسني مبارك ،فتركت الأمور كما كانت عليه، مع قليل من الانكماش بما يخص الانفتاح على إسرائيل، حيث لم يقم الرئيس مبارك بخطوات مثل سابقه من زيارة إسرائيل .

مما تقدم نلاحظ أهمية القائد السياسي في الدول النامية في رسم السياسة الخارجية للدولة .

3.1.3.2المتغيرات الموضوعية البنيوية :

وهي تلك المتغيرات المرتبطة بالخصائص القومية والتركيبة السياسية للنظام القائم في الوحدة الدولية، وتتضمن الخصائص القومية الشعور المشترك لأفراد الأمة بوجود رابط مشترك، يربطهم بعضهم ببعض بحيث يتكون لهم إحساس مشترك إلى توجيه ولائهم النهائي نحو أمتهم والسعي نحو التعبير السياسي عن تلك الخصائص المشتركة التي تربط أفراد الأمة الواحدة في شكل دولة مستقلة، ومن هنا، تتكون توجهات سياسية مجتمعية، والمقصود بها هي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعيشها أفراد المجتمع والتي لها كبير الأثر في تحديد رؤيتهم السياسية للعالم، فهذه التوجهات ليست أفكار عابرة تمر مرور الزمن، ولكنها تتسم بثباتها والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع، وعمق ارتباط هؤلاء الأفراد بتلك الأفكار وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى التوجهات المجتمعية في جمهورية مصر العربية منذ فترة حكم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ولغاية الآن تجاه الصراع مع إسرائيل، التوجهات المجتمعية لم تتغير حتى بتغير القيادة،

وحتى في أحرج الأوقات؛ فمثلاً كانت وجهة نظر المواطن المصري تجاه الصراع مع إسرائيل في الخمسينات، بأن إسرائيل دولة مغتصبة للأراضي العربية ويجب رجوع الحق إلى أهله، واستمرت هذه الفكرة، حتى حرب 1967، التي كانت مصر والدول العربية جميعها في أضعف حالاتها فيها. ولكن التوجهات المجتمعية العربية في مصر وغيرها بقيت ثابتة على حالها باعتبار إسرائيل دولة معتدية، يجب مصارعتها وإلزامها إرجاع الحقوق إلى أصحابها، وكذلك ما حصل بعد حرب 1973 من اتفاقات كامب ديفيد 1978 و 1979 وما تبعها من اتفاقات سلام ما بين الجانب المصري والعربي، وما بين إسرائيل، إلا أن التوجهات المجتمعية لم تتغير، والدليل على ذلك المقاطعة الشعبية المصرية لإسرائيل سواء من أجل العمل، أو السياحة، أو غيرها بالرغم من وجود الاتفاقات. وهذا، إن دل على شيء فإنما يدل على رسوخ ومتانة التوجهات المجتمعية تجاه قضية ما أو معتقد سياسي ما، ورغم اختلاف كل من مكونات التوجهات المجتمعية على السياسة الخارجية للمجتمع ،إلا أن تلك التوجهات تشترك في أنها تؤثر على رؤية المجتمع للوقائع الخارجية، كما أنها تضع ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية على اختيار بدائل معينة، إضافة إلى التوجهات المجتمعية توفر غطاء وأدوات لتبرير السياسة الخارجية، للوحدة الدولية تجاه مواضيع معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد أو أيديولوجيات ؛ فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية غزت العراق وأفغانستان، وتدخلت في باكستان، بحجة نشر الديمقراطية في تلك البلدان وهذا يلاقي استحساناً لدى المجتمع الأمريكي لأن التوجهات المجتمعية الأمريكية تتوافق وتعتقد بضرورة نشر الديمقراطية .

2.1.3.2 المتغيرات الخارجية :

ويقصد بالمتغيرات الخارجية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية والتي في الغالب ما تنشأ نتيجة التفاعلات مع وحدات دولية أخرى، وهذا المتغير يختص بتفسير السياسة الخارجية للوحدة الدولية، على ضوء سياسة الوحدات الأخرى تجاهها، فعلى سبيل المثال السلوك الصراعي للغرب تجاه مصر وما نتج من تحالف 1956 في زمن حكم الرئيس جمال عبد الناصر، يفسر على سلوك سابق؛ وهو عداء مصر لإسرائيل، والغرب، والناتج أيضا عن اعتداء إسرائيل على أراضٍ عربية واحتلالها، وكذلك حرب 1967، نتيجة عن نشوء أزمة ما بين العرب، ومصر بالتحديد من جهه وإسرائيل من جهة اخرى في نيسان 1967، حيث تفاقمت وأدت إلى حرب 1967 التي خسر بها العرب، حيث كان المتغير السياسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مبني على تأييد إسرائيل بشكل مطلق، مما ادى الى تقديم الدعم الكافي للانتصار على العرب، على اعتبار أن إسرائيل هي الحامي للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، السلوك السياسي الأمريكي في سياستها الخارجية تجاه مصر ما بعد الاتفاقات المبرمة ،ما بين إسرائيل ومصر، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر تغيرت وأصبحت تنظر إلى مصر على اعتبار أنها شريك في عملية السلام .

مما تقدم الأزمات الدولية ينتج عنها مجموعة من الآثار المتميزة بالنسبة لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .

2.3.2 المتغيرات النفسية:

تتعلق المتغيرات النفسية بفهم القائد السياسي، العنصر الرئيس في صناعة السياسة الخارجية للوحدة الدولية للمتغيرات الموضوعية التي تحيط بالوحدة الدولية، فعدم فهم القائد السياسي " صانع القرار " للمتغير، يفقد ذلك المتغير قدرته على التأثير، وكذلك الفهم الخاطئ لمتغير ينتج عنه نتائج سلبيه قد لا تحمد عقباها في أغلب الأحيان فإذا اقتنع قائد سياسي بمقدرة دولته العسكرية وإمكانات الدولة الهائلة جعل من ذلك القائد يتصرف بناء على تلك القناعة، ومثال على ذلك توتر العلاقات ما بين بروسيا وفرنسا عامي 1869 – 1870، نتيجة لانتصار بروسيا على النمسا ونتيجة لتحدي بروسيا للهيبة الفرنسية بترشيح أمير بروسي لعرش أسبانيا، تصور الإمبراطور نابليون الثالث ومعه حكومته والرأي العام الفرنسي، أن بإمكانة إنهاء المشكلة البروسيه عسكرياً واحتلال برلين ولكن كانت النتيجة أن هزمت فرنسا وأسر نابليون الثالث لا بل احتلت باريس نفسها، ذلك أن تصرف نابليون الثالث [32] ،كان مبنياَ على اعتقاده الخاطئ بأن ميزان القوى في صالحه حين تبين العكس في مجرد أن بدأت المعارك.

وكذلك الأمر في منطقتنا العربية في حرب الخليج الثانية ،عندما قامت العراق باحتلال الكويت حيث كان هنالك اعتقاداَ لدى القيادة العراقية والرأي العام العراقي، بأن هذا الاحتلال سوف يمر، وسترجع الكويت كجزء من العراق، معتقدين أن ميزان القوى العالمي والتوازن الدولي يصب في هذا الاتجاه وكانت النتيجة ضياع المنطقة بكاملها وما ترتب على ذلك من تبعات.

3.3.2 المتغيرات الوسطية:

وهي المتغيرات التي تتداخل في التأثير في شكل العلاقة بين المتغيرات الموضوعية، والمتغيرات النفسية والتي تؤثر على سلوك القائد السياسي وتحد من قدرته على ترجمة بيئته النفسية وخصائصه الذاتية إلى سياسة خارجية، وبهذا المعنى فإن المتغيرات الوسطية ت عتبر بدورها محدداً للسياسة الخارجية وتشمل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسات الخارجية، وتضم هيكل وعملية صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع القرار واتخاذ القرار.

4.2 محددات السياسة الخارجية:

1.4.2 المقدرات القومية :

[32] د.محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص 139

ويقصد بالمقدرات القومية حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة، أي عناصر القوة لتلك الدولة حيث تتألف تلك المقدرات من عنصرين رئيسين، هما حجم الموارد المتاحة، للوحدة الدولية، ومستوى التحديث في تلك الوحدة الدولية. حجم الموارد يعتبر مؤشراً على حجم الدولة؛ كبيرة أم صغيرة ومستوى التحديث يدل على تقدم الدولة (نامية أم متقدمة) حيث تنعكس المقدرات القومية للوحدة الدولية على علاقاتها الخارجية .

أما بما يخص الموارد فإنها تنقسم إلى قسمين :

الموارد الدائمة: والتي تتمثل في الثروة الطبيعية المتوفرة في الوحدة الدولية، ومساحة الوحدة الدولية والثروة المائية المتوفرة فيها، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة وأهمية هذا الموقع بالنسبة للدول الأخرى، توفر الموارد الطبيعية والمياه اللازمة يؤدي للتطور الزراعي للدولة إضافة إلى الموقع الجغرافي، تسهم مساهمة فاعلة في تحديد السياسة الخارجية للدولة.

الموارد المؤقتة: فهي الموارد الناتجة عن التجارة والاستثمار الخارجي في دولة ما فهذه التجارة والاستثمار لها أيضا كبير الأثر في المساهمة في رسم وصياغة السياسة الخارجية للدولة، إضافة إلى الموارد البشرية والسكان التابعين للدولة، وخصائصهم من حيث التوزيع والحجم المتوافر والسكان، يوفر للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية القادرة على المنجزات المدنية للدولة.

والذي يشمل التحديث والمقصود هنا بالتحديث التعداد التقني، والفني والتنظيمي، في الدولة الذي يمكنها من استخدام الموارد المتاحة لديها أحسن استخدام، فإن توافر الموارد في الدولة إذا لم يرافقه مستوى عالي من التحديث، لا يعني بالضرورة مقدرة الدولة على استغلال تلك الموارد، والدليل على ذلك أن الكثير من الدول النامية تمتلك خامة اليورانيوم، ولكنها لا تستطيع استخدام تلك الخامة، لاعتبارات عده ؛ أهمها عدم امتلاكها التقنية اللازمة لذلك إضافة إلى المحددات الدولية على ذلك، إن امتلاك الدولة للمهارات والتقنية العالية، ومواكبة التطور العلمي، يمكّن الدولة من إحداث تغير كبير في نظامها الاقتصادي، وبالتالي ينعكس ذلك على السياسة الخارجية، فالدول المتطورة اقتصادياً والتي لديها فائض تكون الخيارات أمامها أوسع وأكثر بكثير من خيارات الدولة النامية.

2.4.2 النظام السياسي :

النظام السياسي مقيد بمحددات تؤثر عليه في صناعة سياسته الخارجية وهي : الموارد والضوابط السياسية المفروضة على النظام وميل النظام، إلى استعمال الموارد المتاحة [33]، والمقصود بالموارد السياسية هي مجموعة الأنشطة الاجتماعية، التي يسيطر عليها النظام السياسي في الدولة من حيث التأييد الشعبي ودرجة مؤسسية النظام وتفاعل الأنشطة المجتمعية، والأنشطة السياسية في دعم النظام.

[33] مرجع سابق ص 226

يحتاج النظام السياسي لتنفيذ سياسته إلى قدره معينة، على توجيه موارده العامة إلى موارد طبيعيه، والقوى العاملة بالإنتاج، حيث تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب كثير من الموارد (في شكل تقديم معونات خارجية على سبيل المثال)، أو الاكتفاء وعدم حاجة الدولة إلى المساعدات الخارجية فتوافر الموارد وسيطرة النظام على تلك الموارد، تصبح الدولة مقدمة للمساعدات الخارجية، وهذا يلعب دوراً هاماً وحيوياً في رسم وتشكيل السياسة الخارجية للدولة، وعند شح الموارد تصبح الدولة في أمس الحاجة إلى المعونات الاقتصادية، وبالتالي تكون أكثر عرضة للتأثر منها للتأثير .

أما مؤسسية النظام، فتساعد الدولة في الحصول على المعلومات المناسبة لها، مما يساعدها في تنفيذ سياستها وتوفر الخيارات أمامها، خصوصاً وأن المؤسسية في العمل توفر قنوات مستقلة لجميع المعلومات، وتحليل البدائل، واتخاذ القرارات، مما يسهل كثير على الدول في سياستها الخارجية، ومن الشروط الأساسية والضرورية في السياسة الخارجية ؛ سرية التخطيط والتنفيذ إضافة إلى سرعة الحركة، وهذه السرية والسرعة تتعارض مع الديمقراطية، التي تتطلب مشاورات وهذا يعني البطء، لذلك ارتأى العديد من ا لباحثين أنه يوجد تعارض كبير، بين الديمقراطية والسياسة الخارجية، من ضمن هؤلاء " دي توكفيل " في كتابه المشهور الديمقراطية في أمريكا حيث يقول " نادراً ما تتطلب السياسة الخارجية الصفات التي تميز الديمقراطية، على العكس من ذلك فإنها تتطلب الاستخدام الكامل لكل الصفات التي تتعدم فيها الديمقراطية". [34] كذلك أكد "جون لوك" على ضرورة الفصل ما بين العملية الديمقراطية والسياسة الخارجية حيث قال " من الضروري ترك مسؤوليه ما يجب عمله تجاه الأجانب إلى تقرير من بيدهم السلطة" [35].وفي ميدان الأدب السياسي يقول "مورجنثاو" رائد المدرسة الواقعية : "إن السياسة الخارجية التي تتخذ الرقابة الديمقراطية هي سياسة تفتقد إلى المتطلبات الرشيدة للسياسة الخارجية الجيدة" [36] .

مما تقدم، الأنظمة التسلطية أكثر مقدرة على اتخاذ القرارات السياسية السريعة، وأنجح في رسم السياسة الخارجية، هذا لا يعني أن الرأي العام والديمقراطية ليست مهمة في هذا المجال، بل على العكس، فإن القائد يبني أولوياته في جزء كبير منها على الرأي العام والمصلحة القومية ولكن الفكرة أنه ليس من الضرورة الرجوع إلى رأي الشعب في حالة القرارات السريعة .

3.4.2 النظام الدولي :

[34] المرجع نفسه ص 233

[35] المرجع نفسه ص 233

[36] المرجع نفسه ص 259

ويقصد بالنظام الدولي، التفاعل ما بين وحداته الدولية، بمعنى أن سلوك كل وحده يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك الوحدات الأخرى، وبهذا المعنى فإن التفاعل الذي يتم بين الوحدات الدولية ليس تفاعلاً عشوائياً، وإنما هو تفاعل نمطي ،يؤثر ويتأثر بالوحدات الدولية الفاعلة في ذلك النظام، والنظام العالمي قد يتكون من مجموعة أنظمة محلية وإقليمية، ومن الأمثلة على النظام الدولي " ثنائية القطبية " والحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، حيث يؤثر الفاعلين الدوليين في النظام الدولي على السياسة الخارجية للنظام الدولي، بمعنى أن للفاعلين الرئيسيين في النظام والتركيبة الدولية للتحالفات، دوراً هاماً وحيوياً على الحرب والسلم، هنالك مدرستان، حول هذا الموضوع فهناك اتجاه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسيين في النسق الدولي، قل احتمال الحرب، وازدادت درجة الاستقرار في النظام الدولي، [37] حيث تبنى رأيها هذه النظرية، على أن وجود عدد محدد من الفاعلين الدوليين يجعل من الميسور تحديد نقاط الخلاف والاتفاق فأنه يصبح عسيراً جداً للوصول إلى اتفاق.

أما الاتجاه الثاني وهو الذي تبناه "دويتش وسينجر"، فهو يؤكد أن ازدياد الفاعلين الدوليين يزيد فرص الاستقرار في النسق الدولي، فمع ازدياد عدد الفاعلين يزداد حجم التفاعل العام الذي يدخل في النظام الدولي، وبذلك حجم الإنتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي للأخر، حيث يفرض أصحاب هذا الرأي أنه كلما زاد توجيه الإنتباه من فاعل دولي إلى آخر، يزيد من فرصة تصاعد الصراع ما بين الفاعلين الدوليين، أما إذا تشتت الإنتباه فتقل احتمالية الصراع.إن تفاعل الفاعلين الدوليين في النسق الدولي، يزيد من فرص خلق تحالفات جديدة ما بين الدول، ويقلل من احتمال نشوب حروب شاملة وخصوصاً إذا كان الفاعلين الرئيسين مسلحين بأسلحة نووية ذات تدمير شامل، وربما يزيد احتمال نشوب نزاعات مسلحة محلية، فلو أخذنا على سبيل المثال الوضع الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم؛ فقد تضاعفت النزاعات حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو منطقة الشرق الأوسط، وآسيا من خلال ما أسمته حرباً على الإرهاب، ونشر الديمقراطية حيث أطاحت بخصومها المفترضين والذين لا يشكلون تهديداً حسب النظام العالمي والتركيبة العالمية الفاعلة في النظام الدولي، وأصبحت الأمم المتحدة بعد إنتهاء الاتحاد السوفيتي أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية، فلم يجدِ قطعاً اعتراض الفرنسيين أو الروس أو الرأي العام العالمي في موقفه ضد الحرب على العراق، واستطاعت الترسانة الأمريكية أن تقول كلمتها.

[37] المرجع نفسه ص 259

1.3 الفترة بين 1830 – 1956

تمتد العلاقة الامريكية الى الفترات الاولى من استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا سنة 1791 , حيث تم توقيع المعاهدة الامريكية التركية التجارية في اليوم السابع من مايو 1830 , وكانت تلك هي بداية العلاقة الامريكية المصرية , حيث عقب ذلك التوقيع تم افتتاح اول تمثيل دبلوماسي امريكي في مصر وكان ذلك سنة 1832، إ ذ تم ايضاً افتتاح الممثلية الامريكية في الاسكندرية. مدى ادراك كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية اهمية كل منهما للاخر, فالولايات المتحدة الامريكية المستقلة حديثا عن بريطانيا تعلم جيد ان مصر تحتل موقعا جغرافيا هاما في منطقة الشرق الاوسط , اضافة الى احتلالها ثقلا سياسيا واقتصاديا هاميين وذلك كون مصر الدولة الكبرى في منطقة الشرق الاوسط وهي بمثابة القلب النابض للمنطقة فتاثيرها على الصعيدين العربي والاسلامي جعل منها دولة ذات اهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة، اما بالنسبة لمصر فان اهمية الولايات المتحدة تنبع من ان هذه الدولة الحديثة الاستقلال تتوفر فيها كافة الامكانيات اللازمة لان تصبح من الدول العظمى في العالم ومن هنا برزت اهمية كل من مصر والولايات المتحدة للاخر.

اظهرت الولايات المتحدة الامريكية اهتمامها بالمنطقة مرة اخرى اثناء مؤتمر الصلح سنة 1919 عندما اقترح الرئيس الامريكي ولسون ارسال لجنة تحقيق مكونة من مندوبيين من فرنسا وبريطانيا وامريكا الى سكان سوريا الكبرى لمعرفة راي السكان العرب في كيفية الحكم الذي يريدونه , وسميت تلك اللجنة بلجنة "كنغ كرين" , وعندما خرجت اللجنة بنتائج تدل على ان الشعور ضد الصهاينة في فلسطين وسوريا لا يمكن تجاهله وهو بالغ اشده حيث نصح بعدم الاستخفاف بذلك الشعور , اهمل الرئيس الامريكي ولسون تلك النتائج ولم يقم بنشر التقرير او اتخاذ أي اجراء حول تقرير اللجنة التي كانت نتاج اقتراحه . ولم يكترث برايء العرب في مصر وبلاد الشام وهذا يدلل على ان الولايات المتحدة الامريكية بالرغم من ادراكها لاهمية مصر بالنسبة لها بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام , الا انها كانت داعمة ومنحازة بشكل واضح الى تاسيس كيان صهيوني في فلسطين يقوم بلعب دور الحارس للمصالح الغربية .

كانت من اولويات مصر في بدايات القرن العشرين الاستقلال الوطني والبناء الاقتصادي الذي من شأنه تكوين دولة ذات سيادة قادرة على خلق تنمية في مصر حيث استمرت المفاوضات مع الانكليز وغيرهم من اقطاب السياسة في المنطقة وصولا الى اتفاقية 1936 , التي الت بمصر الى الادارة الانكليزية. وفي ابريل سنة 1947 زار رئيس اركان الجيش العربي المصري انذاك، القواعد العسكرية الامريكية، تبعه في سبتمبر من ذلك العام ان طلبت مصر رسميا من الولايات المتحدة بعثة عسكرية امريكية لتدريب القوات الملكية المصرية .

ما من شك أن الإتحاد السوفياتي شكل بالنسبة للعالم العربي؛من الناحية التاريخية والثقافية والجيو سياسية والعسكرية ،أهمية كبيرة، لا سيما تكوين الدول العربية المعاصرة ، وإستقلالها السياسي، حيث تزامن مع

المرحلة السوفياتية، ذلك أيضاً بين تكون الدولة العربية المعاصرة بعد تحلل الإمبراطورية العثمانية، وتشكل العالم العربي بصيغته الجيوسياسية المعاصرة ، وأيضاً قيام الثورة البلشفية [38]. وفي الإطار العام تلاقت كثير من الدول العربية (الثورية والتحررية)، بالإتحاد السوفياتي من ناحية المصالح السياسية والجيوسياسية خصوصاً بعد عام 1950، وتجلى ذلك في حرب 1956، ونمت هذه العلاقات وتعمقت، الى حد ما حتى أصبحت علاقات إستراتيجية، معتبرة دول الشرق الأوسط من أهم المناطق بالنسبة لها؛ بحكم موقعها القريب من حدودها، والثروات الهائلة فيها. المنطقة العربية كانت مناطق نفوذ مغلقة على الإستعمار الغربي. ففي الوقت الذي ترجمته طموحات الولايات المتحدة وسعيها لمحاولة وراثة تركة الإستعمار البريطاني، من خلال سياسة ،مليء الفراغ. ونظراً لسياسة مناخ الحرب الباردة ،فإن الإتحاد السوفياتي كان يقف متحمساً ومتربصاً لأية ثغرة أو طريقة يستطيع أن ينفذ منها لعمل أي نوع من العلاقات مع دول المنطقة أو التواجد بها رغم مبادرته للاعتراف بإسرائيل سريعاً .

من هنا، يمكن الدخول، للوقوف على طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية، وفي إطاريين رئيسيين بداية من طبيعة هذه العلاقة في إطار ثنائية القطبية؛ ماهيتها ، تطورها، وكذا في إطار أحادية القطبية مع الأخذ بالإعتبارأهم الإعتبارات في تحريك وتطوير وتوجيه هذه العلاقات؛ أي العلاقات الأمريكية– الإسرائيلية، إذ تعتبر هي الأهم في الوصول الى حقيقة العلاقات المصرية – الأمريكية وما تبعها من مساعدات ودعم ماليين من قبل الولايات المتحدة، هذا مع عدم تهميش دور الإتحاد السوفياتي وهو القطب الثاني في تحديد علاقات مصر بأمريكا.

2.3 : العلاقات المصرية الأمريكية في إطارعالم ثنائية القطبية

1.2.3 الفترة الاولى وهي ما بين 1956 – 1973:

في اليوم الثالث والعشرين من يوليو 1952 ،كانت الثورة المصرية، والتي سقط بموجبها النظام الملكي، وقام نظامً ثوري جديد، كان يستهدف تحقيق الأماني الوطنية للشعب المصري، هذه الأماني حملها مندوب خاص عن مجلس قيادة الثورة الى السفير الأمريكي في القاهرة، جون فوستر دالس – وزير الخارجية الأمريكي الذي قام بزيارة مصر عام 1953، وكان ذلك بعد إنتخاب إيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية؛ هذه الزيارة كانت تهدف الى تطويق الاتحاد السوفياتي؛ القطب الثاني من العالم، من خلال خلق الأحلاف الغربية، وكذا قواعدها العسكرية، وبدت منطقة الشرق الأوسط تستحق إهتماماً خاصاً، إذ رأت وجهة

---

38 هيثم جنابي (مشروع عربي في موسكو لتقديم روسيا بعيون عربية)

Alawat.co/details-asp?section 12/14/2008

النظر الأمريكية فراغاً يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تملأه؛ بمعنى أنه، وفي هذه الأثناء، كان قد ظهرت قوتان جديدتان ،تحمل كل واحدة منها مشروعاً إيدولوجياً مناقضاً لمشروع الدولة الأخرى ، هذا وفي الوقت نفسه كانتا تمتلكان أسلحة تدميرية فائقة، ومن هنا كان سباق التسلح وبناء الأحلاف المؤيدة ، حيث تزعم الإتحاد السوفياتي قيادة العالم الإشتراكي – التقدمي – الثوري – في حينه [39].

وكذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم الغربي – الرأسمالي، ومن هنا ظهرت سياسات وإستراتيجيات ، ومصالح جديدة في العلاقات والتفاعلات الدولية ، مثال ذلك؛ سياسة الردع ونظرية الدومينو وإستراتيجية الإحتواء، وبدا في الوقت نفسه، بأن الولايات المتحدة تركز إهتمامها الأساسي وإستراتيجيتها في مواجهة الاتحاد السوفياتي والحد من نفوذه، فبدأت ،حينها، بناء الأحلاف لمحاصرة المد الشيوعي، وسعت الى ربط الدول العربية بأحلاف تابعة، وفي المقابل كان هناك، ومع بداية الخمسينات، المد القومي الذي أخذ بالانتشار، وظهرت كثير من الرموز الوطنية ومصر على رأسها بالقطع .

1.1.2.3 حرب عام 1956:-

الثورة ونظامها الجديد ،لا شك، كانت توحي بعهد جديد، وكانت تستهدف تحقيق الأماني ، كل الأماني الوطنية للشعب المصري، في خضم ذلك، كانت هناك محاولات لمد اليد الى الولايات المتحدة لضمان الحصول على الدعم الأمريكي ،خاصة القضايا العربية التي حملتها الثورة، كإستراتيجية قومية عربية، ونظراً لظهور الاختلافات في التوجهات، سارعت مصر، الجديدة، بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر الى الاتحاد السوفياتي؛ القطب العالمي الثاني، بعد الخلاف المصري الأمريكي بشأن تمويل السد العالي، وفي تلك الأثناء قامت مصر بتأميم قناة السويس، الأمر الذي أثار حفيظة الدول الغربية ؛ بريطانيا – فرنسا واللتان سارعت، وبالتعاون مع إسرائيل، القيام بالعدوان الثلاثي على مصر. الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأول في العالم، تدخلت لصالح الإنسحاب من الأراضي المصرية، وكانت المرة الأولى التي أجبرت بها أمريكا إسرائيل وحليفاتها للإنسحاب ،خاصة وأنها لم تعلم مسبقاً في بدء هذه الحرب، إذ كان هناك تواطؤاَ بين بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل، فرنسا؛ التي كانت آنذاك هي الحليف المتميز لإسرائيل ناهيكم عن بريطانيا التي كانت تحاول معارضة أمريكا في قيادة العالم الغربي وتهدف إبقاء حضورها القيادي الغربي قائماً. من تداعيات هذه المواقف والحرب، أن شعر الرئيس الأمريكي إيزنهاور بأن هناك من خانه من بين حلفائه حيث علق أمام مساعديه بالقول " أنني لم أرَ قوى عظمى تفشل بهذا الشكل، وفي أمر كهذا [40] وما كان من أيزنهاور الى أن وجه ضربته الى الإقتصاد البريطاني ،الضعيف والمهلهل، وكذا عملتها المهزوزة ، حيث منعت واشنطن صندوق النقد الدولي من إعطاء قرض مستعجل الى بريطانيا ، الأمر الذي دفع بريطانيا الى وقف القتال فوراً

---

[39] نظام الشرابي : امريكا والعرب ، السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين : رياض الريس للكتب والنشر . لندن 1990 .

[40] رياض الريس : عام على حرب السويس (5) الحرب المنسية السويس 1956 (عن

شركة رياض الريس للكتب والنشر – بيروت) .

، وبهذا إنتهت الحرب وأدخلت قوات الطوارىء الدولية على الحدود في سيناء بين مصر وإسرائيل ،كان ذلك بفضل المساندة الأمريكية حيث أسهم الموقف الأمريكي مع الموقف السوفياتي الى إنهاء العدوان الثلاثي.
وفي عام 1959 ، كان هناك إتفاقاً أمريكياً مصرياً بهدف الحصول على القمح الأمريكي ،وبالجنيه المصري ،مدة الاتفاق ثلاث سنوات بقيمة ثلاثماية مليون دولار، كما قدمت واشنطن ثلاثماية منحة دراسية لمصريين ،وفي عام 1961، سارع الرئيس الأمريكي جون كينيدي بإرسال خطاب الى الرئيس المصري ،جمال عبد الناصر، يعرض رغبة الولايات المتحدة في تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي .
في تلك الفترة كانت القوى والتوازن الدولي في مرحلة اعادة تشكيل بعد الحرب العالمية الثانية التي خرجت منها الولايات المتحدة الامريكية، اقوى دولة في العالم ثم لحق الاتحاد السوفيتي سريعا تحت قيادة ستالين . حيث لم يكن ممكنا ترك القوتيين العظميين فعلا في هذا الوقت للحرس القديم ," فرنسا وبريطانيا" يفعلان ما يحلو لهما , وقناة السويس كانت ذات شان عظيم ووجودها تحت السيطرة المصرية افضل بكثير من وجودها تحت سيطرت قوة عظمى من الممكن ان تستخدمها كسلاح وقت اللازم . هذا من جانب ومن جانب اخر، كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ ببناء علاقات تحالف مع مصر، في ذلك الوقت وقد راى هذا الهجوم موجها ضد مصالحه , وهدد بالخول في الحرب الى جانب مصر ان لم تنسحب القوات المغيرة وكان امام امريكا اما موافقة السوفييت او معارضتهم بلا داع ولا مصلحة . اضافة الى معارضة الولايات المتحدة لاستخدام القوة كاسلوب لحل الخلافات , مفضلتا محاصرة النظام المصري لحين ان يتاكل من الداخل .

2.1.2.3 حرب عام 1967 :

انعكست الحرب البارده وظهرت تجالياتها بالمنطقة، فالحروب تقاس دائماً بالنتائج، اسرائيل وقد ترجمت بانتصارها في هذه الحرب بانها تبوأت منزلة استراتيجية وبالتالي كان التحول في العلاقة الامريكية – الاسرائيلية، والتي استطاعت اسرائيل في اطارها اي هذه الحرب، من استبدال حليفتها فرنسا بحليق اقوى واهم هو الولايات المتحدة الامريكية. الولايات المتحدة وهي القطب الاول في عالم ثائي القطبية، هذا بالرغم من ان اسرائيل قد خاضت الحرب مع العرب باسلحة معظمها فرنسية، لقد عكست هذه الفترة انجازات هامة لاسرائيل من قبل امريكا.
وكانت قد إستجابت السياسات الإقليمية ايضاً لمناخ الحرب الباردة في فترة الخمسينات، وتجسدت هذه الحالة في انقسام الدول العربية بين تقدمية و رجعية، ومثلما كان هذا الحال بالنسبة للدول العربية، كانت الحرب الباردة، أيضاً ،بأقطابها، مناصرة ومساندة كل منها لواحدة من الأطراف في الدول العربية ، وتطور الوضع الى أن وقف الإتحاد السوفياتي الى جانب القوى التقدمية العربية، ومصر على رأسها، تأييداً وتسليحاً ،بينما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مناصرة للقوى المحافظة ومنها إسرائيل وتركيا .

أما العمليات العسكرية فكانت نتاجاً لحالة التوتر هذه، منذ نهاية 1966 وحتى منتصف أيار 1967، عندما اجتازت قوات برية كبيرة من الجيش المصري قناة السويس ورابطت في شبه جزيرة سيناء في خطوة لإظهار حالة الإستعداد خاصة بعد وصول معلومات سوفياتية وكان الوضع مشابهاً على الجانب الآخر ،إذ دفعت هذه الأمور ،في مجملها الجانب الإسرائيلي ، الى إعلان حالة التأهب ، بين هذا وذاك. وفي خضم هذه التوترات وما قبلها، كانت معركة السموع وما تبعها من دخول قوات أردنية ثقيلة للضفة الغربية في 1966/11/20 قوات الأمم المتحدة تغادر مواقعها في 1967/5/18 إغلاق مضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية، في 1966/5/22 في 1967/5/30 وقع الرئيس المصري مع الملك حسين على إتفاقية تحالف عسكري على الجبهة الأردنية. ومنذ بداية 1967 كانت هذه الجبهة مشتعلة بنيران متقطعة وتراشقات هنا وهناك ،تسلل المناضلون الفلسطينيون والسوريين . من جانب آخر ، أخذ الإتجاه العام بالتصعيد العسكري كانت معركة الطيران السورية والإسرائيلية في 1967/4/7 وسقوط 6 طائرات من طراز ميغ 21 داخل سوريا، وأربع أخرى منها ثلاث داخل الأردن، في هذه الأطر، كان على الجانب الآخر أيضاً القطبين الأمريكي والسوفياتي تتورطا رويداً رويداً إستخبارياً تسليحياً معلوماتياً، حتى إن بدأت الحرب حقيقة بين كل من إسرائيل من جانب ومصر وسوريا والأردن، وبمساعدات لوجستية من لبنان والعراق والجزائر والسعودية والكويت .من جانب آخر كانت هذه الحرب قد إنتهت بإنتصار إسرائيل وبالتالي إستيلائها على قطاع غزة – الضفة الغربية – سيناء وهضبة الجولان [41] .

من هنا كانت إستراتيجية إسرائيل قد إستندت وتمثلت بالإستفادة من جميع العوامل والظروف والطاقات، حيث رأت إسرائيل أن من أهم الأهداف المتوخاة من الحرب هي تثبيت ركائز الدولة العبرية .

وكان من أسوأ نتائج الحرب، هو إخفاق القيادات العسكرية العربية، وعلى رأسها القيادة العسكرية المصرية ، بوضع الخطط العسكرية وتنفيذها في إطار عسكري محترف، حتى وعلى الأسوأ خطط الإنسحاب من أراضي المعركة، إذ ترجمت مثل هذه القيادات فشلها في التخطيط لإنسحاب عسكري منظم من شأنه تقليص الخسائر، إذ كان الإنسحاب وعلى كافة الجبهات إنسحاباً عشوائياً غير مدروس ..... إلخ.

إنتهت هذه الحرب بصدور قرار مجلس الأمن رقم 242 وذلك في تشرين ثاني 1967، والذي يدعو إسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 بالإضافة إلى عودة النازحين ألى ديارهم .

3.1.2.3 حرب عام 1973:

لقد عكست الفترة التي امتدت ما بين 1967 الى 1973، ايضاً تطورا استراتيجياً لاسرائيل بالتغيير المتميز في طبيعة العلاقة بينها و بين الولايات المتحدة.

اتت هذه الحرب على آثار حرب 1967 وما تلاها بالقطع كان مراجعة للنفس وإستخلاص العبر وهذا ما ترجمته نتائج الحرب ، ولكن طيات هذه الفترة كانت تعكس مواقف تغييرات وتناقضات تتمثل في تساؤلات –

[41] نفس السابق .

هل مثلت هذه الحرب في وقتها مؤامرة ؟ أم هي كانت حرباً تحريكية ؟ لماذا غيّر السادات ، فجأة، تحالفه مع الإتحاد السوفياتي وتوجه الى أمريكا ؟ أمور كثيرة لا بد من الوقوف عليها .

وكانت حرب أكتوبر 1973 ، هي إحدى جولات الصراع العربي – الإسرائيلي ، هي حرب إندلعت بين كل من مصر وسوريا من جانب ، وإسرائيل من الجانب الآخر بدأت الحرب بهجوم مفاجىء في 6 أكتوبر 1973 من قبل جيشي مصر وسوريا على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان، إنتهت هذه الحرب بوقف لإطلاق النار في 24/أكتوبر من العام نفسه ، وإنتهت رسمياً بالتوقيع على إتفاقية فك الإشتباك في 1974/5/31 ، حيث وافقت إسرائيل بموجبها على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا ، وضفة قناة السويس الشرقية لمصر ، مقابل إبعاد القوات المصرية والسورية من خط الهدنة ، وتأسيس قوة خاصة للأمم المتحدة لمراقبة تحقيق الإتفاقية .

وهناك اشاره الى وقفات تأمل، حيث كانت الثغرة وهي إنجاز عسكري إسرائيلي ، إختراق وإقتحام خط بارليف، وهي في المقابل إنجاز عسكري مصري، إختراق وإقتحام خط بارليف وهي في المقابل إنجاز عسكريً مصري. كيسينجر، وزير الخارجية الأمريكية، آنذاك ، كان نجماً ساطعاً على ساحة الأحداث، هذه الحرب لم تحقق الكثير، بالرغم من الخسائر الكبيرة، إتفاقاً منفرداً مع مصر ، بعيداً عن سوريا، بعد إنتهاء الحرب بمؤتمر جينيف والذي تمخض عنه قرار 338 والذي يعود ويشير الى القرار رقم 242 ، وهو كل ما جناه العرب في هذه الحرب قرار 338 ، حيث حدد ، في الوقت نفسه، خط الهدنة الجديد عند 1973/10/22 إنتهت الحرب وتوالت الأحداث ، وكانت كامب ديفيد ، إتفاقية سلام مصرية مع إسرائيل، مفاجأة حيرت إنشقاق عربي وتفاجىء سوفياتي [42] .

مرحلة حياة تاريخية مصرية – سوفياتية ، إنتهت بتحول مصري ، بقوة، الى الغرب ، وأمريكا بالذات . من ناحية أخرى فألأحداث طغت على الساحة حرب لبنان 1982، خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان الى أن وصل ،آنذاك، ياسر عرفات الى مصر مصافحاً الرئيسس محمد حسني مبارك ، ساحة عربية ملتهبة حائرة وهنا يتسائل الباحث ما وراء هذا كله ؟.

توالت الأحداث، وفي إطار ما ورد أعلاه ، مصر منعزلة إلى أن قام ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، بكسر الحصار، وذلك بعد خروجه وقواته من لبنان. عرفات في خضم هذه الأحداث – مؤتمر عمان ومن ثم إسقاط الإتفاق الكونفدرالي بالمراوغة مع الأردن ، الأمر الذي أدى الى فك الارتباط مع الضفة الغربية والفلسطينيين، الإنتفاضة الأولى وما حققته من نتائج إيجابية.

مؤتمر مدريد وصولاً الى اتفاقية أوسلو عام 1993، وهذه مرحلة جديدة من الصراع الإسرائيلي – العربي ، أدت في حينه بعودة منظمة التحرير الفلسطينية الى الضفة الغربية وغزة .

هنا و مع نهاية العلاقة المصرية الأمريكية، في إطار ثنائية القطبية، بأن الصراع العربي – الإسرائيلي ، هو المحور الأساسي بمؤشر الصعود والهبوط في نوعية العلاقات العربية – الأمريكية بشكل عام ومصر بشكل

---

[42] المصدر السابق

خاص ، خاصة وأنها بحجم ثقلها في المنطقة كانت الأكثر تأثراً بهذه العلاقات ، إذ كانت حرب 1967، ذروة التصعيد الأمريكي المباشر ضد العرب ومصر على رأسها ثروة التحول والنظر الى اسرائيل بانها بما حققته من انتصارات، فهي تستحق ان تكون حليفاً استرايجياً. حيث ساهمت واشنطن عسكرياً آنذاك في دعم العدوان الإسرائيلي بعد أن فشلت أمريكا في مرحلة ما قبل الحرب المذكورة في ضغوطها السياسية والإقتصادية على مصر عبد الناصر، وكانت مراحل أخرى لاحقة لهذه الحرب أسوأ حقبة ، إذ ، في عهد جونسون، كانت العلاقة في أسوأ حالها في تاريخ العلاقات الأمريكية – العربية ثم تبعها مرحلة الرئيس نيكسون ومرحلة حرب الإستنزاف على قناة السويس.

المحطات اللافتة هذه منذ 1973، لا بد وانها تعطي العلاقة الامريكية المصرية طبيعة لها معان، لظة التحول التاريخي لدور مصر بالمنطقة كلها، حيث إستثمر الرئيس محمد أنور السادات، نتائج حرب 1973 الإيجابية ليقبل بما لم يقبله عبد الناصر بعد هزيمته في عام 1967 أي الصلح الإعتراف والمفاوضات مع إسرائيل ، وفي إطار منفرد ومستقل عن الجهات العربية ، خاصة وهي جوهر الصراع في القضية الفلسطينية ، وارتضى السادات أن يكون الإنسحاب من سيناء هو الثمن لتحويل مجرى الدور المصري في المنطقة العربية والعالم الثالث ، من موقع القيادة الى حال السلامة عن طريق الإنعزال ، وكانت كامب ديفيد الأول ثمرة جهود كسينجر في ترسيخ سياسة الخطوة خطوة ، والتي إقتلعت الدور العربي منذ مفاوضات فك الإرتباط عقب حرب 1973 الى حين توقيع معاهدات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل بإشراف العراب الأمريكي [43] ومن هنا نجحت أمريكا في عربنة الصراعات في المنطقة ، وبالتالي تحييد مصر عن ممارسة دورها العربي الريادي وكان هناك من مظاهر عربنة هذه الصراعات الحرب اللبنانية 1982 حرب الخليج الثانية أثر إحتلال الكويت من قبل العراق.

ويلاحظ هنا انتهاء هذه الحقبة للعلاقة المصرية – الأمريكية في إطارعالم ثنائية القطبية، ويشار الى أن التطور النوعي، السلبي، المتصاعد في المنطقة دفع بنقل العلاقات العربية – الأمريكية. بالنظر الى تحول مصر من دور الخصوصية بعيداً الى دور الشراكة الى حلم أمريكا بتشجيع الأطراف العربية على إستكمال "الخطوات" التي بدأت بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد الأول وذلك عبر مؤتمر مدريد بداية وصولاً الى الإتفاقيات المنفردة التي أنتجتها وأفرزتها المفاوضات السرية في أوسلو .

3.3 العلاقات المصرية – الأمريكية في إطار عالم أحادي القطبية :

تتفاوت الرؤية العربية لأمن الخليج من دولة لأخرى ؛ ففي مصر كانت هناك رؤية خاصة بأمن الخليج ترتبط بالمفهوم التنموي، بمعنى ضرورة الأخذ بالأبعاد الإجتماعية والسياسية جنباً الى جنب بالأبعاد العسكرية، وقد برز هذا الإتجاه مع تبني مصر تحقيق التنمية الإقتصادية، عن طريق الإستثمارات والتكنولوجيا الغربية ،

[43] htt: // www.albayan .ae/serulet/satellite?(=article + cid=123796400762+pageraure= Alba ….. 6/30/2009 .

هدفاً قومياً لها منذ منتصف السبعينات ، حتى أصبح الإستقرار والسلام حجر الزاوية للسياسة الإقليمية لمصر الأمر الذي يعكس إرتباط المفهوم الرسمي لأمن الخليج بإعتباره بعداً للأمن القومي المصري الحرب الباردة ، لم تكن قد إنتهت بعد ، حيث تَوَجَسَت القيادات المصرية أن الإتحاد السوفياتي يسعى لتطويق المنطقة مستهدفاً بذلك مصر خاصة ، بعد تحولها بقوة الى المعسكر الغربي، الأمر الذي خلق وضعاً وعلاقة متوترة معه منذ وصول الرئيس المصري الراحل محمد أنور الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات للحكم وموقفه من الخبراء السوفيات ، وبالتالي الموقف من الإتحاد السوفياتي والتحول إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذي لم يستطع أحد أن يعطي تفسيراً لذلك على الجانب الآخر ، فالإرتباط بين الأمن المصري وأمن منطقة الخليج ، وكذا بين الأمن الغربي الذي يرتكز على التصور الأمريكي لأمن الخليج والذي ينظر اليه على أنه منفصل عن تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي دون نفي حقيقة كونه الخليج جزءاً من الوطن العربي وأنه مهدد بإستمرار من قبل الإتحاد السوفياتي، وأن أمنه هو أمن عسكري بالدرجة الأولى ولن يتحقق إلا عن طريق التنسيق العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي كان لها تطورها بدور مصري في الخليج ، وفي إطار أن تكون مصر قوة إستقرار وشرعية لها دور يتعلق بمواجهة التهديدات لما قد تتعرض له دول بالمنطقة وبالتالي حماية السلام .

ويلاحظ، بأن الدعم الأمريكي والمساعدات المقدمة من قبلها، خاصة العسكرية تجعل من مصر أهلاً للعب دورها في تأمين الخليج ..... المصالح المصرية المرتبطة بأمن النفط الخليجي وطرق نقله الى الأسواق العالمية عن طريق قناة السويس .

وفي سياق الدراسة ، يلاحظ ايضاً وعطفاً على ما ورد، فقد تجاذبت الدور المصري في منطقة الخليج حتى مطلع التسعينات رؤيتان ، إحداهما تنظر اليه بإعتباره مرتبطاً بالرؤية وبالدور الأمريكيين ، الأمر الذي يعني لعب الدور في ضوء، ما هو مرسوم ، وعدم الخروج عليه بإعتبار أن ذلك جزء من ترتيبات إدارة الحرب الباردة، أما الثانية، تؤكد البعد الإقليمي الأيدولوجي غير العسكري لأن المنطقة ، ومن ثم دوراً لمصر، يجب أن يلعب وفقاً لحسابات إقليمية أكثر منها دولية ، وما حسم هذا الصراع هو مناخ العلاقات العربية العربية آنذاك ، والذي إتسم بصراعيته وإستبعاده لمصر ، فلم يكن ممكناً أن يؤدي الدور المصري، وفقاً للرؤية الأولى ، فالمعطيات الإقليمية لم تكن لتسمح بذلك ، وكان من المتعذر تأديته وفق الرؤية الثانية في ظل القطيعة التي عانت منها مصر الأمر الذي فرض على مصر أن تشكل رادعاً ضد التهديدات العسكرية الإيرانية المحتملة ، وأن تكون مستعدة للتحرك عند الضرورة .[44]

في هذا الإطار كان لابد من تعاون عسكري مع واشنطن الأمر الذي فرض وجود عسكري أمريكي كذلك هناك تدريبات مشتركة بين القوات المصرية – الأمريكية خاصة وأنه قد إرتبط الإهتمام المصري بالأبعاد المتعددة لأمن الخليج ، بتعدد المصالح المصرية في المنطقة خاصة وأن صناعة نقل النفط كان يمثل

---

44 http: //www.aluiyalh.com /2006/01/13/article 22559.html

مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي المصري .أضف الى هذا وذاك بأن معطيات الجغرافيا والتاريخ ووحده الإطار الثقافي والنمط الكثيف من التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية ، تجعل أمن الخليج جزءاً أصيلاً من الأمن القومي العربي الأمر الذي يجعل من الأمن القومي المصري يتأثر بالضرورة ببيئة الأمن في الخليج وبحر العرب .

1.3.3 حرب الخليج الثانية 1991/1/17 :

يطلق على هذه الحرب "عاصفة الصحراء" ، حرب تحرير الكويت، وهي حرب شنت على العراق من قبل قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحصول على إذن مجلس الأمن الدولي ، وذلك تحرير الكويت من الإحتلال العراقي ، بحجة سرقة الكويت للنفط العراقي من خلال الحفر المائل .

بدأت الولايات المتحدة بإرسال قواتها الى السعودية في إطار عملية درع الصحراء ، وبحجة منع القوات العراقية من إجتياح الأراضي السعودية، وهذه الحشدات في السعودية كانت بداية في 7 أغسطس 1990 ووصلت في حجمها الى 500000 جندي. وفي خضم ذلك كانت هناك قرارات متلاحقة من مجلس الأمن في ذروتها القرار 678 والذي صدر في إطار إنذار نهائي للعراق بسحب قواتها من الكويت وإلا ، فإن قوات التحالف سوف تستعمل كافة الوسائل الضرورية لتطبيق القرار السابق الصادر عن مجلس الأمن رقم (660) .

من هنا أصبحت العلاقات المصرية الأمريكية عديدة الجوانب ومتشابكة تتداخل فيها المصالح الوطنية مع عوامل التأثير الخارجي، وأصبحت مصر عاملاً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وتعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق اكبر أهداف الولايات المتحدة في المنطقة وهو " السلام بين الدول العربية وإسرائيل " عقب توقيع مصر اتفاق سلام مع إسرائيل سنة 1979.

سياسيا ، عملت دبلوماسية الدولتين على إيجاد إطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية ، وهو ما أطلق عليه" الحوار الاستراتيجي " [45] لتحقيق التفاهم بين الدولتين بمعزل عن التفاصيل اليومية لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية ، كانت أول محاولة في هذا المجال عامي 1989/1988 بعقد جلستين في القاهرة وواشنطن للتحاور حول القضايا السياسية والدولية والإقليمية على مستوى الخبراء من الجانبين ، حيث توقف الحوار بعد دخول العراق للكويت ولكن تجددت فكرة الحوار سنة 1998 حيث عقدت الجلسة الأولى للحوار بواشنطن والثانية في القاهرة في كانون أول سنة 1998 والجولة الثالثة في واشنطن في شباط من عام 1999 ، ومع بداية الألفية الثالثة أصبحت الحاجة إلى الاجتماعات وزيادتها أكثر إلحاحا حيث قرر وزيرا خارجية الدولتين التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط التالية :"

1. الإسهام في إرساء تسوية مقبولة للقضية تراعي حقوق ومطالب أطراف النزاع.

[45] www.sis.gov.eg/Ar/politics/foreignpolicy

2. التوصل إلى سلام في السودان دون الإخلال بوحدته كدولة .
3. زيادة المساعدات الأمريكية لمصر لمواجهة خسائر الحرب على العراق، وكذلك الخسائر التي نجمت نتيجة لإحداث سبتمبر .
4. بدء المفاوضات الرسمية بشان اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بعد تحقيق تقدم في العلاقات التجارية في إطار اتفاقية التجارة والاستثمار. "[46]

وكانت من أهم أهداف كل من مصر والولايات المتحدة من الجلسات التي عقدت في كل من القاهرة وواشنطن " السلام والاستقرار الإقليمي والتصدي للإرهاب والإصلاح الاقتصادي في مصر" وحتى تتحقق هذه الأهداف قامت الدولتان بالاتفاق على مجالات العمل المشتركة وهي كما يلي :"

1. التحالف الاستراتيجي ويشمل التعاون العسكري من تدريب ومناورات وبرامج تسليح ومكافحة الإرهاب
2. الالتزام بالسلام للصراع العربي الإسرائيلي الذي يؤدي إلى الاستقرار الوطني والإقليمي
3. تنفيذ برنامج وطني مصري للإصلاح الاقتصادي بما يعنيه من مساعدات اقتصادية أمريكية ومن خلال المؤسسات الدولية ووضع برنامج لعلاج خلل الموازين الخارجية والمديونيةوعجز الميزانية وتحديث البنية التحتية وتعظيم دور القطاع الخاص. "[47]

حيث تجسد التعاون الأمريكي المصري ، وظهر واضحا في حرب الخليج عام ، 1991 ، فبالرغم من اختلاف الأهداف إلا أن الاتفاق في وجهات النظر حول ضرورة إخراج العراق من الكويت كان أرضية لبناء تحالف عربي أمريكي عالمي ضد العراق لاراغمه على الخروج من الكويت ، وقد استغلت الولايات المتحدة النفوذ المصري في المنطقة العربية وأفريقيا والعالم الإسلامي خير استغلال ، في ضم تلك الدول إلى التحالف الهادف إلى إخراج العراق من الكويت، وبالنهاية فان هذا يصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، وهي إيجاد شرخ في الجسم العربي ، وإضعاف العراق وخصوصاً أنها أصبحت من الدول التي يحسب لها حساب في المنطقة ، هذا من جانب ومن جانب آخر و، بعد إنتهاء حرب الخليج وخروج العراق من الكويت ، تم الاتفاق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر على ضرورة إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ، حيث لعبت مصر دوراً هاماً وحيوياً في إقناع الأطراف العربية بضرورة الجلوس مع إسرائيل على مائدة المفاوضات ، وكذلك نجحت الدبلوماسية المصرية في إقناع الولايات المتحدة بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية من المنظمات الإرهابية ، وكان الحوار معها من الأمور المحظورة في أمريكا الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا في عام 1993 خلال اتفاق أوسلو .

---

[46] ibid

[47] ibid

وكان من الملاحظ بانه ومع تزايد ارتباط العالم اقتصادياً والتطور الهائل في كافة مناحي الحياة التي لم يسبق لها مثيل عبر التاريخ ، ومع تعرض الاقتصاديات لكثير من الدول ، وخصوصاً الدول التي تعيش في حالة صراع مع دول أو قوى أخرى، للاضطراب مثل مصر ، لم يكن ممكناً فصل الاقتصاديا ت عن السياسات كما كان الأمر سابقاً ، فقد أصبح المجالان متلازمين ، وأصبحت معظم السياسات تمثل اقتصاديا ت، ومعظم الاقتصاديات تمثل سياسات وبهذا أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الدول تستند إلى أسس سياسية . وبالنظر للتسارع الكبير والترابط المتزايد ما بين السياسة والاقتصا، د فقد أصبح من غير الممكن فصل السياسة عن الاقتصاد لكل تأثيره على الآخر، وخصوصا في السياسة الخارجية، الضغوط الداخلية المتزايدة والناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بطبيعة الموارد والمشاكل والقوى الاقتصادية لبلدان العالم الثالث لها تأثير كبير على سلوك السياسة الخارجية لتلك الدول.

للاقتصاد السياسي في دول العالم الثالث أبعاد وأفاق كثيرة للاقتصاد السياسي علاقة بكل أبعاد وتفاعلات قضايا الدولة من قضايا التنمية والاستقلال والتبعية من ناحية وسياساتها الخارجية ، وخصوصاً مع الدول الكبرى من الناحية الأخرى الدول الكبرى في معظم تعاملاتها السياسية مع دول العالم الثالث تربط مساعداته الاقتصادية بكافة أشكالها بمواقف لتلك الدول تخدم أجندتها.

الفصل الرابع

المساعدات الامريكية واثرها في السياسة الخارجية المصرية

1.4 مقدمة :

تتناول الدارسة هذا الملف بشكل يسمح بالتعرف على حجم وحقيقة وفاعلية المعونات والمساعدات الأمريكية، وأثرها على السياسة المصرية الخارجية والداخلية.ومن ثم الجهود المصرية في التأثير على القرارات الأمريكية، على الأقل فيما يخص هذه المعونات والمساعدات .

ويلاحظ أن المعونة الامريكية، تعود كفكرة، عندما وقع الرئيس الامريكي جون كيندي على القرار التنفيذي لانشاء الوكالة الامريكية للتنمية الدوليه والتي تسمى اختصاراً (USAID) ،حيث كان من أهم أهدافها عند إنشائها، تحديداً، مساندة النمو الاقتصادي، من خلال التجارة وتحسين الزراعة بالاضافة الى تحسين الصحة العامة، ونشر الديمقراطية ومنع المنازعات إنتهاءاً بتوفير المساعدات الانسانية عند الحاجة[48].

هذة الاهداف في حجمها، تبدو بسيطة وساذجة بالمقارنة بالدور الذي تلعبه المعونات والمساعدات الامريكية في العالم اليوم.إذ ترجمت المعونات هذه، على أنها تلعب دوراً بارزاً وفاعلاً في المجتمع الدولي، وبالتالي كم هي الاستفادة التي عادت وتعود على الولايات المتحدة الامريكية؟ وذلك من خلال ارتباط نظم الدول المستفيدة من هذه المعونات والمساعدات بالاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية .
عطفاً على هذه النجاحات، فقد ادرك صانعوا القرار الامريكان، فاعلية هذه المعونات، حيث تأكد، وبشكل قاطع، بأن الاهداف الامريكية يمكن تحقيقها دون اللجوء للتدخل المباشر عسكرياَ، كما أن المعونات هذه يمكن أن تمثل وسائل ضغط أكثر فاعلية واقل كلفة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وكذا اطاراً مهماً لتلميع صورتها في العالم، الامر الذي يعود ايجاباً على المستوى السياسي والاقتصادي على حد سواء .

2.4 خلفية المساعدات والمعونات الامريكية لمصر :-

تطورت المعونات الامريكية لمصر، وأخذت بعداً ودوراً مهماً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام عام 1979، وبموجبها أصبحت مصر ثاني أكبر دولة تستفيد من المساعدات العسكرية الامريكية، فمنذ ذلك الحين بلغ حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لمصر حوالي ست ين مليار (60) مليار دولار، بما فيها أربعة وثلاثون مليار على شكل منح وقروض في اطار برنامج التمويل العسكري الاجنبي Foreign Military Financing ،تقوم بموجبها مصر بشراء المعدات والخدمات العسكرية الأمريكية. بهدف تحديث الجيش المصري، وتزويده بالمعدات العسكريةالحديثة التي تتوافق و تتماشى مع المعدات التي تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية.

هذه المساعدات كما تراها وزارتا الخارجية والدفاع الامريكية، تساهم في الحفاظ على المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار في المنطقة ودعم مصر كحليفة في المنطقة[49].

[48] http:// www.sareegyptfront.org/news/

[49] http:// www.marta-org/iudex.php

في هذا الاطار، يلاحظ بأن مصر تعتبر من ابرز الدول المستفيدة من المساعدات الخارجية الامريكية، ليس هذا فحسب وإنما ايضاً تلعب الولايات المتحدة الامريكية دوراً هاماً في حث الدول الغربية للمساعدة في التمويل العسكري الاجنبي، هذا البرنامج يعتبر واحداً من عدة برامج للمساعدات الاجنبية الامريكية التي تأتي في اطار جهودها لتعزيز التعاون الامني مع الدول الحليفة من خلال إقامة علاقات تحمي مصالح أمريكية محددة عبر العالم.مصر، وحدها، في هذا الاطار تحصل على حوالي مليار وثلاثمائة مليون دولار سنوياً على شكل منح، وقروض تستخدم لشراء معدات ومساعدات عسكرية وخدمات، وتتلقي التدريبات على استخدامها، بالاضافة الى دعم قطاع الصناعة الامريكية من خلال الترويج، وتشجيع السلع والخدمات الامريكية المتعلقة بالمجال الدفاعي[50] .

3.4 المعونات والمساعدات الامريكية العسكرية لمصر :-

أظهرت الدراسات، بأن مصر قد حصلت منذ عام 1979 على حوالي 34 مليار دولار في إطار برامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي، حيث كانت المخصصات السنوية لمصر حوالي 1.3 مليار دولار، وتؤكد الدراسات بأن المسؤولين الامريكيين والمصريين، قد أكدوا بأن الجيش المصري غدا أكثر استعداداً، ولدية معدات أفضل لدفاع والمشاركة في عمليات حفظ السلام في المنطقة، وكذا الاشتراك في التدريبات اللازمة وذات الاهداف الاستثنائية.

المسؤولون المصريون يؤكدون بأن المساعدات العسكرية قد لعبت دوراً في توفير السلاح للقوات المصرية بعد القطيعة مع الاتحاد السوفياتي، نتيجة لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية في عام 1973 (حرب اكتوبر)، وكذا تخلي الحكم المصري عن شعار تنويع مصادر السلاح.

وزير الدفاع الامريكي وليام كوهين أعلن في مارس 1999، أن صفقات السلاح الامريكي تأتي في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاق الصلح بين مصر واسرائيل، وأنها جزء من الاتفاق مع مصر على استبدال الاسلحة السوفياتية بالامريكية، وكان واضحاً بأن السلاح الامريكي لمصر مشروط بهدف امريكي استراتيجي أهم؛ وهو استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي على مصر، لا بل على الدول العربية مجتمعه، هذا كله يأتي في اطار استراتيجية أمريكية بأعتبار اسرائيل خطاً احمراً وحماية امنها الذي هو حماية الامن الامريكي، الامر الذي يعني رفضاَ امريكيا بتحقيق التوازن العسكري بين مصر واسرائيل.

---

[50] www.marta-org/iudex.php http://

يظهر بأن الأمر كان أبعد بكثير، فعلى اثر توقيع مذكرة التفاهم بين وزيري الدفاع الامريكي والمصري في 1988/4/4، والذي بموجبه أخذت مصر وضع الدول الحليفة لامريكا، العضو في حلف الاطلنطي، وتعهد مصر في هذه المذكرة بمنح مزيد من التسهيلات والامتيازات العسكرية، وحظر منح تسهيلات عسكرية تتجاوزها لاطراف عسكرية تتبع دولا اخرى، الا بموافقة مشتركة من الولايات المتحدة ومصر، وعدم القيام بأي أعمال تناقض اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أو خرق ملاحقها العسكرية، وعدم بيع أو أقراض ما تحصل علية من اسلحة لاي دولة تدخل في صراع مباشر مع الولايات المتحدة، أو تتواجد جغرافيا في مناطق النزاعات خاصة في الشرق الاوسط .[51]

في هذا السياق ،هناك اسئلة كثيرة تطرح من حين لاخر، كيف تنفق المساعدات العسكرية ؟ ماذا تقدم مصر في المقابل ؟ ماذا حول مشروطية المساعدات العسكرية لمصر ؟ ما مستقبل المساعدات؟ وبماذا هي مرهونة ؟ هل لهذة المساعدات تأثير في القرار السياسي المصري ؟.
يمكن الوقوف والاجابة على هذة الاسئلة عند الإنتهاء من هذة الدراسة وفي اطار النتائج والاستنتاجات .

4.4 المعونات الاقتصادية :-

المعونات الاقتصادية والبالغة في مجموعها 24.3 مليار دولار خلال الفترة من (1975-2000)، كانت قد وزعت وفقاً لدراسات عدة بهذا الشأن وعكست مايلي:-

- 6.7 مليار للواردات السلعية وبنسبة 27.6% من الاجمالي، ومثل هذا البند برنامج الاستيراد السلعي الذي كان مخصصاً في البداية لتمكين مشروعات القطاع العام من استيراد المعدات والمستلزمات الانتاجية.
- 5.9 مليار دولار لمشروعات البنية الاساسية شاملة مياه الري والصرف الصحي، والصحة العامة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات، والنقل، وذلك بنسبة 24.35 % من الاجمالي.
- 4.5 مليار دولار للخدمات الاساسية كالصحة وتنظيم الاسرة والتعليم والزراعة والبيئة، وبنسبة 18.5% من الاجمالي.
- 3.9 مليار دولار للمعونات الغذائية، وبنسبة حتى 1990 16% من الاجمالي.
- 3.3 مليار دولار تحويلات نقدية ومعونات فنية في مجال اصلاح السياسات والتكيف الهيلكلي كالتدريب وتقديم الاستثمارات وما الى ذلك وبنسبة 3.4 % من الاجمالي.

1.4.4 إنفاق المعونات:-

[51] www.ahewar.orgtdebat/show.art.asp.aid147604 http://

أكدت مصادر رسمية أمريكية (محاسبة الانفاق الحكومي) التابع الكونغرس فيما يتعلق بطبيعة وكيفية صرف مصر للمعونات الامريكية، أن هذه المساعدات والمعونات، تساعد في تعزيز الاهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وأضافت هذة المصادر حول كيفية إنفاق مصر للمعونات والمساعدات العسكرية الامريكية ،حيث أكدت بأنها تنفق في شراء معدات عسكرية، وأكدت أن الولايات المتحدة قدمت لمصر حوالي 7.3 مليار دولار بين عامي 1999 و 2005 في اطار برنامج مساعدات التمويل العسكري الاجنبي، وأن مصر انفقت خلال الفترة نفسها حوالي 50% من المبلغ، أي حوالي 3.8 مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة.

المصادر نفسها أوضحت أن المصالح الامريكية التي تم خدمتها نتيجة تقديم مساعدات لمصر شملت اوجهاً عديدة من بينها :-

- سماح مصر للطائرات الامريكية (العسكرية) باستخدام الاجواء المصرية، وكذا منحها تصريحات على وجه السرعة الى 861 بارجه حربية امريكية لعبور قناة السويس خلال الفترة من 2001 _ 2005 بالاضافة الى توفيرها الحماية الامنية اللازمة لعبور تلك البوارج .
- قيام مصر بتدريب 250 عنصراً في الشرطة العراقية، و25 دبلوماسياً عراقيا خلال عام 2004 .
- أقامت مصر مستشفى عسكرياً، وأرسلت أطباء الى قاعدة باجرام العسكرية في افغانستان بين عامي 2003_2005، حيث تلقى أكثر من 100 الف مصاب بالرعاية الصحية اللازمة.[52]

2.4.4 خفض المعونات :-

في إطار تقليص المعونات الحكومية المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول النامية، في توجه لها منذ أوائل التسعينات للتحول من المعونات الرسمية للتنمية، الى التجارة والاستثمار، كانت الولايات المتحدة الامريكية قد عكفت ،أيضا، على تطبيق هذا التوجه على مصر منذ عام 1998، حيث قررت تخفيض المعونات الاقتصادية بنسبة 5% تقريبا لكل سنة، او بنحو 40 مليون دولار لكل سنة، وبناء علية انخفضت المعونات الاقتصادية الامريكية المقدمة سنوياً من 815 مليون دولار في عام 1998 الى 775 مليون دولار في عام 1999، ثم الى 727 مليون دولار في عام 2000.

كل ذلك، مع ثبات استمرار المعونات العسكرية عند مستوى 1.3 مليار دولار سنوياً، وإن كانت هناك اقتراحات متواترة بتخفيضها أو تحويلها الى معونات اقتصادية.

[52] http:/ www.Marefa.org/rudex.php

في خضم ما ورد كانت أصوات تدعو لاستمرار تخفيض هذه المعونات، كما أكد السفير الامريكي في القاهرة ،ريتشارد دوني ،في ابريل 2006، ولكنه أكد في الوقت نفسه بأن تقليل وتخفيض المعونة الامريكية لمصر ليس معناه أن هناك أي اتجاهات سياسية أو سوءاً في العلاقات، لانها المصالح مع مصر استراتيجية، وهناك تأييد مستمر لها، لانها مهمة جداً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، وأضاف ،بأن هناك اتفاق مع الحكومة المصرية منذ عام 1998 بتخفيضها وتقليص المعونات الاقتصادية سنوياً ،وبشكل تدريجي ،مع ثبات المعونة العسكرية التي تقدر بمليار و 300 الف دولار.[53]

يتناول هذا الفصل ؛ جوانب التعاون الاقتصادي ما بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ،مع إبراز درجة الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة الامريكية للفترة (1980–2000) ، وكذا أوجه اللاتكافؤ ما بين الدولتين مع بيان درجة الاعتماد للاقتصاد المصري على الولايات المتحدة وحتى يتحقق ذلك فسوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أفرع رئيسية وهي كما يلي :

اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال التجارة (الاستيراد والتصدير).
الجانب الثاني؛ ويتمثل في اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال المساعدات .
أما الجانب الثالث، يتمثل في مجال اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار .

كما ويتم تقسيم كل من الافرع الثلاث إلى أجزاء ،كل منها يتناول جانب من جوانب اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة الأمريكية، وهل أن التعاون القائم اعتماد مصري على الاقتصاد الأمريكي ،أم انه تعاون لكل من الدولتين أهميته ودوره على الآخر؟ وبذلك يكون التأثير متبادلاً وفي حاله كهذه ،هل هذا التعاون متكافئ أم غير ذلك ؟ ستحاول الدراسة في هذا الفصل الإجابة على كل هذه التساؤلات، إضافة إلى ربط اللاتكافؤ الاقتصادي في التعامل ما بين الدولتين موضع الدراسة بالأبعاد السياسية لكل منها وأثر ذلك على سلوك كل منها في السياسة الخارجية وهل للدولة الأقل كفاءة " مصر " قدرة على التأثير على الدول الأخرى " الولايات المتحدة " لدرجة تلبي مصالح كل من الدولتين؟

3.4.4 اعتماد الاقتصاد المصري :-

يمثل الجانب التجاري عنصراً هاماً من عناصر الدراسة وذلك لما تساهم التجارة في تقديمه للدخل القومي وسوف يتم تناول هذا القسم من جوانب متعددة حيث ستقوم الدراسة بتقسيم هذا المجال الى ثلاث مستويات .[54]

[53] المصدر السابق

[54] د. زينب عبد العظيم محمد ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة من1981 – 1991 ، مركز دراسات الوحدة العربية.

1. المستوى الأول ويركز على المقولات الشائعة في الأدبيات بشأن الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة وتأثير ذلك الاعتماد على دول العالم الثالث .
2. يركز المستوى الثاني على اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة، ويناقش هذا القسم الأبعاد السياسية وسلوك مصر في السياسة الخارجية الناتجة عن ذلك الاعتماد .
3. قياس درجة الاعتماد المصري في مجال التجارة على العالم الخارجي بشكل عام وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية.

1.3.4.4 أهم المقولات الشائعة في أدبيات الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية وتأثيره على دول العالم الثالث

تهتم الأدبيات الخاصة بدراسة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بالتجارة اهتماماً كبيراً، كون هذا الجانب يمثل جانباً كبيراً وأساسياً في الدخل القومي خصوصا عندما تكون بين دول غير صناعية مع دول صناعية أخرى والتي غالباً ما تتسم بعدم التكافؤ .[55]

وهنا تتنافس العديد من النظريات ،كل منها يتناول التجارة والمكاسب المتحققة من خلالها، من زاوية ومدى تأثيرها في عملية النمو الشاملة في الدولة، ومن أبرز الآراء في هذا الصدد ما يطرحه كل من : "الكلاسيك والنيوكلاسك" من جانب، والماركسيون والماركسيون الجدد من جانب آخر، وسوف تقوم الدراسة ببلورة الاختلافات في وجهات النظر على النحو التالي:

الرؤية الأولى : وهي الرؤية التي تبناها فريق الكلاسيك والنيوكلاسيك:

والتي تعتبر أن النمو الاقتصادي، يعتمد بالأساس على تراكم رأس المال، وعلى مبدأ تطبيق تقسيم العمل ومن ثم رفع مستوى الإنتاجية، ونظراً لإمكانية تعثر النمو نتيجة الاستغلال الكامل للموارد فإن التجارة تعد الوسيلة الأمثل لتقسيم العمل إلى حده الأقصى من خلال التغلب على حقيقة السوق المحلي، إضافة إلى أن النشاط التجاري قد يؤدي إلى استغلال موارد موجودة داخلياً، ويتوفر عليها طلب خارجي مما يؤدي إلى تنشيط إنتاجها، ويساهم في تقسيم العمل ودفع حركة النمو إلى الأمام وإنتاج سلع من الممكن مبادلتها مع سلع أخرى منتجة علمياً وعليها طلب محلي .[56]

---

[55] Neil R. Richardson and Charles w.kegly، " trade Dependence and foreign policy compliance : Longitudinal Analysis "، Quarterly، vol.24، no .2 (June 1980) ، p.195. A international studies

[56] سامر صالح ضرفي ، التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال للتبادل السلعي مع الجماعة الأوروبية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،1991.ص 2- 4

وبهذا فإن التجارة تصبح مفيدة بالنسبة لطرفيها حيث توفر لكل منهما مزايا من الممكن الاستفادة منها، خصوصاً أن الاقتصاديات تختلف في عناصر الإنتاج، والإمكانات التقنية وتوفر سلعة ما في بلد أكثر من احتياج تلك البلد فيصبح من المفيد جدا تصريف تلك السلع إلى السوق الخارجي، وبهذا فإنه يتحقق للتجارة فائدة كبيره، حيث من الممكن استيراد بضائع من الخارج لو قامت الدولة أو المؤسسات التجارية الخاصة بتصنيعها، لكلف إنتاجها أكثر من السعر المنفق على استيرادها وأحيانا ضعف إن لم يكن أكثر ثمن استيرادها هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التجارة تفتح أيضاً سوقا أمام سلع محلية ذلت مواصفات جيدة ولها فائض محلي، وهذا يساهم في توزيع العمل والتنمية برمتها.

وبناء على ما تقدم، فإن التجارة تلعب دوراً هاماً في تعظيم الإنتاج الفردي والعالمي من حيث استغلال كافة موارد الإنتاج ،وفتح آفاق جديدة لاستغلال الموارد أعلى درجات الاستغلال، مما يؤدي إلى النمو الذي من شأنه أن يؤدي إلى الازدهار والرفاهية، وبهذا يستفيد الجميع من الدولة والأفراد سواء من عمل في التجارة أم لا، على اعتبار أن التجارة محرك العملية الاقتصادية بشكل كامل ها تنشط الصناعة وخصوصاً الصناعات المطلوبة خارجياً، وكذلك الزراعة بالنسبة لكثرة من الموارد الزراعية التي من الممكن الاستفادة من تجارتها، مثل تصدير القطن المصري إلى الخارج الذي من شأنه أن يزيد كميات زراعة ذلك المنتج إضافة إلى فتح مجال تصنيع المنتج نفسه محلياً. إضافة إلى تصدير جزء منه خام، استناداً إلى ما تقدم ،يرى فريق الكلاسيك و النيوكلاسيك، أنه يجب على الدول إتباع سياسة تحرير التجارة من القيود لأن التقيد يمنع من الوصول إلى الوضع الأمثل فإن التدخل يعتبر إخلالا بالاختلافات الطبيعية في تكاليف الإنتاج [57] .

وهنا خلص فريق الكلاسيك و النيوكلاسيك إلى نموذج جديد أكثر حداثة (نموذج التجارة محرك النمو) معتبرين أن التجارة هي الوسيلة الأمثل لكسر حلقات القصر الموجودة في المجتمعات الدولية، كون التجارة هي المحرك الأساسي لحلقات الإنتاج الأخرى في المجتمع فهي تنشط الصناعة والزراعة وغيرها من حلقات الإنتاج التي تدخل في عملية التصدير .

الرؤية الثانية : وهي الرؤية التي يتبناها الماركسيون والماركسيون الجدد وتتمثل فيما يلي :

يرى أصحاب هذه الرؤية، أن التجارة لعبت دوراً هاماً وحيويا في تطور الرأسمالية، وارتفاع حجم رأس المال وراء المحافظة على الأرباح، وإيجاد أسواق جديدة للسلع المنتجة للدول الصناعية المصدرة. فقامت الرأسمالية بإقامة علاقات تجارية مع مناطق مختلفة من العالم بحثا عن مصادر جديدة للعمل الرخيص، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات ربح أعلى، إضافة إلى الرغبة في حماية التجارة وما صاحبها من استثمارات أدت إلى الوصول إلى مرحلة الاستثمار، تلك المرحلة التي شكلت أساس التراكم في تطور نموها .

[57] ضرفي المصدر نفسه

وبهذا انتقلت التجارة إلى مرحلة جديدة أكثر تطوراً، وهي الإمبريالية والتي قامت من خلالها الرأسمالية بتعزيز وتأكيد التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته في الماضي، من خلال الاستثمار وذلك من اجل تحقيق تراكم أسرع لرأس مال من خلال التحكم في معدلات التبادلية الدولية، عن طريق الحماية وإقامة الاحتكارات على المستوى الدولي .[58]

يرى الماركسيون والماركسيون الجدد أن التقسيم الدولي الحالي للعمل لا يعتمد على اختلافات في طبيعة الإنتاج ما بين الدول أو ما يسمى (بالمزايا النسبية)، بل إن هذا التقسيم يعكس العلاقات القائمة ما بين المجتمعات المختلفة ،والعلاقات الاقتصادية تتحدد وفقا للتغيرات في ميدان السياسة والتقسيم الدولي للإنتاج، وتوزيعاته هو نتاج التاريخ والصراعات السياسية وليس هبه من الطبيعة .

كما ويختلف الماركسيون والماركسيون الجدد مع الكلاسيك النيوكلاسيك، لدرجة مهاجمة رأيهم القائم على اعتبار التجارة مقيدة للطرفين، عندما يتم التوزيع وفقا للمزايا النسبية معتبرين أن هذا لا ينطبق على الدول المتخلفه في تجارتها مع الدول المتقدمة، فبالرغم من المبالغ الممكن الحصول عليها من خلال التجارة العالميه، ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في مجال الصناعة والتجارة، قد تكون متساوية إلا أن المبالغ الناتجة من تلك التجارة يكون لها أثر كبير على اقتصاد تلك الدول الفقيرة، مما يجعلها أكثر اعتماداً في استمرار التجارة مع الشريك الغني، وبهذا فإن الدول الفقيرة يكون لديها الكثير مما تكسبه أو تخسره من استمرار تلك التجارة، مع الشريك الغني على عكس من الشريك الغني الذي لا تمثل تلك التجارة إلا جزءاً يسيراً من مصادر دخله القومي، وبهذا تصبح الدول الفقيرة أكثر اعتماداً على استمرار تلك التجارة .[59]
وانقطاع تلك التجارة يكون له تأثير كبير داخلياً ،من حيث التنمية واستغلال مردود تلك التجارة في التطور الداخلي وخارجياً من حيث العلاقة مع الشريك الآخر الغني، وهذا يجعل الدولة الفقيرة تنتج للدولة الغنية المسيطرة .

غالبا، ما تصدر الدول الفقيرة المواد الأولية (التي من الممكن إعادة استيرادها مصنعة)، بينما تصدر الدول الغنية البضائع المصنعة، وأيضا، وفقا لما تمليه المزايا النسبية التي تم الإشارة إليها سابقاً، ومن ناحية فإن أسعار المواد الأولية مستمرة في الهبوط وأسعار المواد المصنعة ؛ إما ثابتة أو آخذه في الصعود مما يدفع

[58] زينب عبد العظيم محمد.السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة ، مرجع سابق ص7.

[59] and ،" p.196 ،" trade Dependence and foreigh policy compliance: A longitudinal Analysis ʿRichardson and kegly
" in Hisham ،" unwelcome Guests : the political Economy and Arab relations with the superpowers ʿbahgat koramy
p.72 .، 1988) ، co.west view press ، the next Arab Decade : Alternative futures (Boulder ، ed ،Sharabi

الدول الفقيرة إلى زيادة صادراتها من المواد الخام للمحافظة على القدرة المتحقق من الدخل، ولرفع قدرتها على شراء المواد المصنعة، وهذه أكثر قابلية للتأثير بأي عوامل من شانها التأثير على التجارة من حيث الحجم والأسعار.ومن جانب آخر فإن اعتماد دول على نشاط تصديري واحد، أو مجموعة قليلة من النشاطات التصديريه يجعل هذه الدول أكثر تأثيرا بأي عوامل سياسية أو اقتصادية يكون لها انعكاساتها على التجارة، والتعاملات الاقتصادية الأخرى نظراً لاستمرار تحقيق الدول الفقيرة في تصدير موادها الأولية دخولا مواكبهم احتياجاتها، مما يجعلها غير قادرة على تغيير سياستها الاقتصادية، ويجعل البدائل أمامها قليلة في حال فقدت جزءاَ من أسواقها التصديريه، مما يجعلها في صعوبة شديدة ،يصعب معها الاستغناء عن تلك الدول الغنية المسيطرة، وبالتالي يكون تأثير الدول الغنية أكبر بكثير على الدول الفقيرة منه في حالة عكس الصورة، ومن جانب آخر فإن استمرار الدول الفقيرة بتصدير موادها الأولية إنما يقيد التنمية المحلية لديها تحرم من الاستفادة من توزيع العمل في حال تم تصنيع جزء من تلك المواد في السوق المحلي، مما يكسب تلك الدول مهارات فنية واقتصادية في مجال الصناعة التي ستؤدي ،في المستقبل، إلى كسر الاحتكار على المواد المصنعة على الدول الغنية. وبالتالي تنتهي تلك الدول.وحتى لو حاولت الدول الفقيرة تصنيع جزء من مواردها المحلية فإنها تحتاج إلى معدات من الدول الغنية، أو السوق العالمي ،وهذه المعدات غير متوفرة، وإن وجدت فبأثمان عالية جداً أو لن تدخل إلى الدول الفقيرة على سبيل استثمارات أجنبية، وهذا يجعل تلك الدول الفقيرة توافق على دخول رأس المال الأجنبي إلى السوق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة التأثير الأجنبي على الدول الفقيرة، افتقاد أسواق لبدائل أخرى يجعل الدولة الفقيرة تقع تحت تأثير الدولة المسيطرة الغنية ،فإن افتقاد أسواق بديلة قد تكون متوفرة في حال إغلاق سوق الشريك الرئيسي، أي رأس المال الأجنبي المستمر في الصناعة، يكون له اثار خطرة على اقتصاد الدولة الفقيرة ويجعل تلك الدولة تحرص أشد الحرص على المحافظة على تلك السوق وعدم افتقادها وهذا ينطوي عليه إتاحة فرص التأثير عليها من قبل الاقتصاد المسيطر، وفي الاتجاهات التي ترى مناسبة وبذلك يفرض أولوية، كما وأن للتعريفات الجمركية كبير الأثر في قابلية الدول الفقيرة، وفي التأثير في مجال التجارة الخارجية فالتعريفات الجمركية التي تفرضها الاقتصاديات الكبيرة تقف حاجزاً أمام الدول النامية، التي تسعى إلى تطور صناعتها، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية لا تفرض تعريفات جمركية على الحديد الخام المستورد ولكنها تفرض 20بالمائة على ابر الحياكة [60].

يركز منظّرو التبعية، على أن للتجارة الدولية دوراَ كبيرًا وهاماَ في فشل الدول النامية في عمل تنمية حقيقية في بلدانها، حيث لم تسفر تجارب الدول النامية في مجال التنمية،إلا عن تنمية مشوهة لم تؤدِ إلى الازدهار، والرفاهية لدى شعوبها وإنما كانت تجسيداَ لتوسع الرأسمالية، وتلبية لطلباتها، وبناءاًعليه يرى منظروا التبعية أن لاخلاص إلا في قطع العلاقات ما بين الدول النامية والدول المسيطرة تدريجياً وبشكل انتقائي.وبالرغم من

[60] Richardson، foreign policy and Economic Dependence ، p. 24

جاذبية شعار الاستقلال والابتعاد عن سيطرة الدول القوية المسيطرة، إلا أن الدول الفقيرة، لا يمكنها ،فعلا، إنهاء تلك العلاقة، وذلك لشدة حاجتها إلى العملات الأجنبية التي من خلالها تستورد منتجات الدول الصناعية من حاجات لا تصنعها الدول الفقيرة، ولا تستطيع إنتاجها والتي ،غالبا، ما تتراوح ما بين سلع ترفيهية أو منتجات رأسمالية .

وباختصار، فإن عددا من الدارسين يختلفون مع فريق الكلاسيكي والنيوكلاسيك في نظرتهم للتجارة الخارجية ،حيث يرى هؤلاء أن التجارة الخارجية مجال رئيسي في اعتماد الدول النامية الفقيرة على الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فهذا الاعتماد يأخذ سمة التأثر وذلك لسببين رئيسيين هما:

1. إن الدول النامية في اغلب تجارتها الخارجية تعتمد على تصدير المواد الأولية التي تدر لها مبالغ بالعملة الأجنبية، لا يمكن الاستغناء عنها في استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة .

2. الفوائد المتحققة من التجارة الخارجية بين طرفي المعادلة تشكل جزئاً أساسياً من مجمل الدخل القومي للدولة النامية ،والذي لا يمكن الاستغناء عنه ولكن بالنسبة للدول المتقدمة فتكون أهمية أقل منه في الدول النامية، مما يجعل قدرة الدول المتقدمة على التأثير على الدول النامية أعلى وقدرتها على التأثر أقل والعكس صحيح.

وهنا يبرز عدد من التساؤلات بشأن طبيعة العلاقة التجارية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بمصر، هل هذه العلاقة تطبيقا لوجه نظر الكلاسيك والنيوكلاسيك، وأن طرفي المعادلة مستفيد من هذه التجارة بعيدا عن التأثير والتأثر ؟ أم أنها تطبيق لمفهوم التبعية او مفهوم الماركسيون والماركسيون الجدد ،الذين يرون أن للتجارة الخارجية مجالاً رئيسياً للتأثير على الدول النامية " الفقيرة وبالتالي التبعية " الكاملة ؟ أم أن هنالك نموذج ثالث يكون فيه الاعتماد متبادل والفائدة تتحقق للطرفين بنفس الدرجة ؟ كل هذه التساؤلات ستحاول الدراسة الإجابة عليها أو على جزء كبير منها في هذا الفصل .

يؤكد الباحث بأنه يمكن الاشاره إلى ثلاث أمور هامة تساعد في فهم طبيعة العلاقات التجارية، والمساعدات التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بمصر وتبين أهم السمات التي تتسم بها هذه العلاقة، وأوجه القوه والضعف في تلك العلاقة التي تجعلها قابلة للتأثير بالتقيدات التي يمكن أن تطرأ عليها واهم هذه الأمور:

يعترف المسئولون الأمريكيون بأن الشرق الأوسط يمثل إلى الاقتصاد الأمريكي مجالاً واسعاً وفرصا عظيمة لزيادة صادراتها إلى تلك الدول، لهذا وظفت الولايات المتحدة الأمريكية برامج مساعداتها للدول النامية بصفة عامة، ولمصر بصفة خاصة، لدعم المصالح التجارية الأمريكية، وذلك بالتعاون مع الشركات الأمريكية التي تقوم على أساس السعي لتحقيق الأرباح، وهذا يظهر الارتباط الوثيق ما بين سياسة المساعدات التي تنتهجها

الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول النامية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة والسياسة التجارية [61] ويتضح ذلك فيما يلي :

ساهم برنامج الاستيراد السلعي في دخول التجارة الأمريكية إلى الأسواق المصرية، وقد تولت الشركة التجارية الأمريكية مهمة التروبع بحيث تتجاوز صادرات السلع الأمريكية إلى مصر ما يمولة المشروع " من المساعدات " ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة بنود وهي كما يلي :

1 -برنامج استيراد السلع (CIF)، ووفقا لهذا البرنامج يتم تخصيص المنح والقروض للمنظمات الحكومية لتمويل مشتريات المنتجات الأمريكية والخدمات المرتبطة بها .

2- اعتماد مخصص لانتاج القطاع الخاص (PSP) ويقوم على اساس تقديم ائتمان قصير ومتوسط الاجل للقطاع الخاص المصري، لتمويل واردات البضائع والمعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، أضافة إلى تمويل بند الدراسات والتدريبات التي من شأنها تطوير أداء البنوك، إضافة إلى ما يقدمه برنامج (CIP – PSP) من تقديم ائتمان قصير ومتوسط الأجل بعملات أجنبية للقطاع الخاص لتمويل واردات ومعدات من الولايات المتحدة حيث يعتبر هذا امتدادا للبرنامج (PSP).[62]

3- أما بالنسبة إلى المساعدات المخصصة للمشروعات، يتكرر ورود العبارة التالية في الاتفاقات الخاصة بالمنح والقروض " التكاليف بالنقد الأجنبي"، وسوف تستخدم ،على سبيل الحصر، في تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والتي يكون مصدرها واصلها في الولايات المتحدة إلا إذا وافقت الولاية على غير ذلك "[63]

يقوم برنامج الغذاء من اجل السلام وفق القانون العام رقم "480" ،في بنده الأول ،على أساس تقديم قروض ذات فائدة منخفضة من اجل سلع المنتجات الزراعية الأمريكية وبصفة خاصة الدقيق.[64]

يوضح الجدول التالي نسبة المساعدات المقدمة الى كل بند من البنود الثلاث السالفة الذكر:

نسبة المساعدات الأمريكية المخصصة لبرنامج الاستيراد السلعي والمشروعات الى إجمالي المساعدات الأمريكية لمصر .من سنة 1981 – 1991:

جدول رقم (2)

السنة	الاستيراد السلعي	المشروعات	الباب الاول من PL480	مجموع النسب
1981	27	45.9	23.8	96.7

[61] Marvia Gweibaum.Egypt and the politics pf u.s. Economic Aid ،Boulder (west view special studies on the middle East ، west view press ، co : 1986، p.57.)

[62] Status Report ،" united states Economic Assistance to Egypt " pp 57، " November 1989 .

[63] مصر ، وزارة الخارجية ، الادراة القانونية والمعاهدات " مجموعة المعاهدات التي تصدرها وزارة الخارجية الادراة القانونية والمعاهدات " القاهرة الهيئة العامة للشؤون المطابع الاميرية .

[64] Status Report ،I bid ، p 2.

96.5	23.7	39.2	33.6	1982
97.2	23	44.1	30.1	1983
89.2	22.4	40.1	26.9	1984
72.3	17.3	39.6	15.4	1985
71.9	17.6	42.4	11.9	1986
88.3	18	60.3	10	1987
88.5	16.9	61.6	10	1988
90	20.2	68.4	11.4	1989
74.7	18.4	51.8	4.5	1990
87	17.4	64	5.6	1991
87.5	**19.9**	**47.2**	**16.9**	**المتوسط**

[65]

المقصود بالتعاون 480، قانون المساعدات الأمريكي المرقم 480 والذي يقوم على أساس برنامج الغذاء من اجل السلام بنده الأول يتضمن تقديم قروض بأسعار مخفضة لشراء المنتجات الزراعية الأمريكية، وخصوصاً الدقيق يمثل الجدول السالف اتجاهين أساسيين هما:

1. تمثيل المساعدات المخصصة للمشروعات أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدره 47.2 % يليها الباب الأول من القانون الأمريكي رقم 480 بمتوسط حسابي قدره 19.9% ثم الاستيراد الذي يمثل 16.9% لمتوسط حسابي للفترة المذكورة في الجدول .
2. إن البنود الثلاث المذكورة في الجدول والتي تمثل في متوسطها الحسابي 87.5 % من إجمالي المساعدات المقدمة لمصر خلال الفترة أعلاه، هذه النسب ،في معظمها، إنْ لم يكن جميعها، تخصص للاستيراد من الولايات المتحدة، وفق ما سبق ذكره ،وهذا يوضح عمق وحجم الدوافع التجارية الكامنة وراء المساعدات، ومدى الارتباط ما بين السياسة التجارية الأمريكية وسياسة المساعدات .
3. تمثل واردات الغذاء (القمح، الدقيق، ألذره، ودقيقها) ،أهم واردات مصر من الولايات المتحدة فيما يتعلق بواردات المواد الغذائية، حيث دأبت الولايات المتحدة تاريخياً على تقديم فائض القمح لديها إلى الدول التي تعاني نقصا في الغذاء، وهذه المنتجات تشكل جزءاً أساسياً من المساعدات الأمريكية الخارجية، وتعتبر المساعدات الغذائية هامه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لسببين رئيسين :

السبب الأول: أنه ذو طبيعة اقتصادية ،حيث حققت تلك المساعدات مزايا عدة منها ،على سبيل المثال لا الحصر ،أن تلك المساعدات قدمت دعماً مباشراً للدول التي تصلها المساعدات، وبالتالي قوة العلاقة ما بين الدول المتلقية للمساعدات والولايات المتحدة، مما يترتب عليه مساندة في المواقف وتلاءم في وجهات النظر

[65] أخذ الجدول من زينب عبد العظيم محمد " السياسة المصرية تجاة الولايات المتحدة من سنة 1981 – 1991 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1997 ، ص.76 .

في بعض المواقف السياسية المشتركة، ودعما غير مباشر للفلاحين الأمريكيين، وذلك بقيام الحكومة الأمريكية بشراء الفائض من إنتاج الفلاحين بأسعار مرضية وتقديمه ضمن برنامج المساعدات الخارجية، وقد علق أحد الساسة الأمريكان على المكاسب الاقتصادية من وراء المساعدات الغذائية حيث قال " إن أسواق الغذاء الكبيرة للمستقبل هي نفس المناطق التي يتعلم فيها الناس من خلال برنامج الغذاء من اجل السلام، كيف يأكلون الإنتاج الأمريكي، إن الناس الذين نساعدهم اليوم سوف يصبحون من عملائنا غدا

السبب الثاني: يعتبر ذو طبيعة سياسية ،حيث تعتبر المعونات الغذائية أداه حاسمة للسياسة الخارجية، تساهم في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية، فقد وضع فريق العمل ،الذي وضعه الرئيس الأمريكي كأثر، لمنافشة القانون 480، إلى خدمة البرنامج للمصالح الأمريكية " فقد أورد قائمة من 8 دول ،منها مصر ،كانت تتلقى المعونة لأغراض سياسية، ويعترف المسئولون الأمريكيون صراحة بالأهمية السياسية السيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الإمدادات الغذائية [66] حيث تحدث أحد وزراء الزراعة الأمريكان السابقين عن الغذاء بقوله " إن الغذاء سلاح ،وأداة قوية في جعبة مفاوضاتنا " [67]

إن أهمية الغذاء لدى المواطن المصري تظهر واضحة جدا أعمال العنف التي قام بها المصريون سنة 1977 نتيجة لرفع أسعار الخبز، حيث قتل ما يقارب ثمانون شخصا نتيجة التظاهرات التي قام بها المصريون في حينه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية السلاح الغذائي ومدى تأثيره إذا ما استخدم في المفاوضات.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يرى معارضو استيراد مصر للموارد الغذائية الأمريكية، بأن هذا الاستيراد ليس إلا دعما للمزارع الأمريكي، وإضعافا للمزارع المصري كون الحكومة المصرية تقوم باستيراد المواد الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار السوق العالمية المرتفعة فيما تشتري المنتجات المصرية من الفلاح المصري بأسعار منخفضة .[68]

من المهم جدا التوضيح، أن المعونات الغذائية الأمريكية المقدمة إلى مصر ليست هبة للمحتاجين المصريين، وإنما هي قروض، لأن مصر تدفع أثمان ما تتلقاه من مساعدات غذائية أمريكية بواسطة القروض التي تسدد بالدولار [69]

---

[66] I bid.pp. 363،Soheir A.korsey

[67] I bid.pp. 363،Soheir A.korsey

[68] . p. 61، Egypt and the politics of U.S.Economic Aid ،Weinbaum

[69] p 367، U.S. Aid to Egypt : An illustration and Account of U.S foreign policy ،Morsy

كما توضح الدراسات ،أن الولايات المتحدة ليست حريصه ولا ترغب بأن تصل مصر إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية، حيث أورد التقرير المشترك الصادر عن كل من هيئة المعونة الأمريكية في مصر من ناحية، ووزارة الزراعة المصرية من ناحية أخرى، والمعروف بتقرير يورك York Report أنه لا ينبغي أن يكون هدف مصر ،بالضرورة، الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الغذاء، حيث يجب التخلي عن الأمن الغذائي كهدف لصالح إنتاج المنتجات والسلع التي تتمتع مصر بخبرة في إنتاجها وتصديرها، " المحاصيل البستانية المرتفعة القيمة " من أجل استخدام العائد المتولد عنه في استيراد السلع الغذائية الأساسية.

مما تقدم، يتضح أن استمرار مصر في تلقي المعونات التي هي في الأساس ليست هبات، وإضافه إلى الاستمرار باستيراد المنتجات الغذائية الأمريكية، يجعل مصر، دائماً، تقع تحت عبء القروض، ومن ثم الديون من اجل دفع أثمان تلك المواد، وكذلك استمرار مصر كسوق رئيسي لاستيراد المنتجات الغذائية الأمريكية حيث تعتبر مصر ثالث اكبر مستورد للمواد الزراعية الأمريكية.

أما من الناحية السياسية ،فقد لعبت الإمدادات الغذائية الأمريكية دوراً هاماً وكبيراً في تحسين العلاقة الأمريكية المصرية، وزادت من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مصر، استئناف الإمدادات الغذائية الأمريكية لمصر سنة 1974 كان له كبير الصلة باستعداد مصر، للتعاون والمشاركة في خطة السلام التي عرضها كيسنجر، وقد أوضح احد وزراء الزراعة الأمريكان " ابرل بوتز" في مقابلة مع صحيفة بيزنيس ويك "Business week" سنة 1979؛ أن الفضل في تحسين العلاقة المصرية الأمريكية يعود إلى الغذاء معتبرا أن الغذاء الأمريكي وخصوصا القمح على حجم النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، وجعل الروس يقفون موقف المتفرج أثناء التفاوض على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية .[70]
وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية إمداد مصر بالمواد الغذائية بالنسبة للولايات المتحدة وكذلك العمل على عدم إيصال مصر للاكتفاء الذاتي من تلك المواد ،وذلك من خلال تأمين ما تحتاجه مصر من تلك المواد.وكذلك يوضح أهمية المواد الغذائية في التأثير على سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة وكذلك خدمة لأجندتها وتجاوباً مع مشروع السلام الأمريكي في المنطقة الذي في الغالب يصب في خدمة المصالح الأمريكية حتى لو تعارضت تلك المصالح مع المصالح المصرية .

3.4.4. 2 اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال المساعدات والمعونات :-

[70] I bid p. 368 ،Morsey

يقصد بمصطلح المساعدات الإنمائية الرسمية الشائعه، إجمالي المنح والقروض التي تقدم وفقاً لشروط ميسرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية. ويكون مصدر تلك المساعدات والقروض من مصادر رسمية سواء من جانب الدول المنفردة او من جانب مؤسسات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي والهيئات التابعة للأمم المتحدة ،وبنوك التنمية المختلفة، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي يقوم أساساً على مبدأ الإقراض من اجل تغطية عجز موازين المدفوعات في الدول التي عليها مديونيات، أو يوجد عجز في موازينها إلى جانب قيامه مؤخرا بتقديم قروض بعيدة المدى لمعالجة مشاكل مزمنة غير طارئة ومساعدة الدول الفقيرة في مواجهة ديونها .[71]

ستتناول الدراسة في هذا الجانب، درجة الاعتماد المصري على المساعدات الأمريكية وأثرها على الدول المتلقية، إضافة إلى دراسة وتقييم أداء المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر، ما بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة وكذلك إلى أي مدى تعتمد مصر على المساعدات الأمريكي ة أهم ما يقال في أدبيات الاعتماد في مجال المساعدات الأجنبية وتأثيرها على مصر المتلقية:

1.2.3.4.4 الاعتماد الاقتصادي في مجال المساعدات

غالباً ما تربط الدول المانحة مساعداتها بشرط استخدام جزء من تلك المساعدات في شراء سلع وخدمات من تلك الدول، وأحياناً يكون الشرط استخدام كل ما يستورد خارجياً من نفس الدولة المقدمة للمساعدة على أن تقوم الدولة المانحة بتمويل ما يتم شرائه داخلياً، و أحياناً أخرى ،تعرض الدول المانحة على الدول المتلقية شروط شراء حاجاتها من السلع والخدمات من الدول المانحه مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمساعدات نتيجة أن أسعار تلك السلع والخدمات غالباً ما تكون أكثر ارتفاعاً من الأسعار في السوق العالمي .[72]

وتمثل المساعدات الأمريكية المشروطة تجسيداً واضحاً لهذه القيمة، فمثلا أسعار السلع الأمريكية المستوردة ضمن برامج المساعدات لا تدخل ضمن المنافسة العالمية ومستوياتها في تلك المنافسة التي تسود الأسواق المفتوحة، وبالتالي فإن المعونه المقيدة توجه أو تفسح المجال للموردين في لولايات المتحدة أن يسعروا بضائعهم وفق الأسعار الدارجة في أسواقهم المحلية، ومن ثم ،معاملة المبيعات الممولة بالمعونة الأمريكية، وكأنها أصناف لمبيعات السوق المحلي الامريكي، وبالنظر لاختلاف القوة الشرائية للسوق في الدول المتلقية مثل مصر عنها في الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار أكثر بكثير مما

[71] ايليا حريق ، " العرب واعادة النظر في النظام الاقتصادي " في : ايليا حريق محرر العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد (بيروت : دار المشرق والمغرب ، 1983).ص .28

[72] Richardson، foreign policy and Economic Dependence ، I bid، p.46

لو تم استيراد البضاعة نفسها وفق المنافسة الحرة، وهذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقروض والمنح التي تمول شراء مثل تلك السلع .[73]

هذا من جانب ،ومن جانب آخر فإن المعونات المقيدة غالباً ما تعمل على دعم العلاقات الثنائية التجارية، وبالتالي تزيد من قابلية الدول المتلقية للمساعدة للتأثر بالدول المانحة باعتبارها الممول الرئيسي لوارداتها، فقد جاء في تقرير لهيئة المعونة الأمريكية في الكونغرس "أن هيئة المعونة قد أسهمت مباشرة في تعزيز وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية " .[74]
هذه السيطرة على الواردات من خلال تمويلها يؤدي إلى تغلغل في نظام ونمطية واردات المتلقي للمساعدة، مما يؤدي إلى تقليل قدره ذلك المتلقي للمساعدة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع يعتقد أنها ضرورية لعملية التنمية لديه.

2.2.3.4.4 الاعتماد الاقتصادي في مجال سياسة صرف المساعدات

في حالة أن أي تدخل للدوله المانحة في سياسة صرف المساعدات المقدمة : " فقد تفقد الدول المتلقية للمساعدات سيطرتها وسيادتها على السياسات الاقتصادية، حيث تكون مضطرة إلى الأخذ بالسياسات التي تفرضها الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، فمثلاً إذا ما تم النظر إلى المساعدات الأمريكية كنموذج فإن دعم"القطاع الخاص " يعتبر من أهم المعايير التي تحكم توظيف المعونة الأمريكية في مختلف الدول المتلقية للمساعدات، مهما كان المنطق السياسي وراء تلك المساعدات أما بما يخص مصر فقد أكدت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس أن تنمية القطاع الخاص في مصر تعتبر في قمة أولويات المعونة الأمريكية ويظهر ذلك واضحا حيث صدر أول قانون للانفتاح الاقتصادي في مصر في حزيران 1974، حيث بدأت الولايات المتحدة وبعد شهر واحد فقط من قرار الانفتاح بتقديم المساعدات لمصر.

3.2.3.4.4 الاعتماد الاقتصادي في مجال المساعدات المتعددة الاطراف

المساعدات المتعددة الأطراف، وهي المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ليست بعيدة عن تأثير الولايات المتحدة فهي اضافة إلى كونها تملك حصة الأسد في مؤسسات الإقراض تلك ؛ تربطها علاقة وطيدة مع المساهمين الآخرين في تلك المؤسسات، مما يجعلها القوه التصويتية الأكبر، حتى أن قرارات صندوق النقد الدولي تتخذ فعلياً بما يتلاءم مع السياسة الأمريكية، وهذا يعطي للولايات المتحدة المقدرة على الطلب من مؤسسات الإقراض فرض شروطها على الدول المتلقية لتلك القروض، مثل تشجيع الإصلاح العام في السياسة الاقتصادية للدول المتلقية للمساعدات كشرط للحصول

[73] دنيا جلال ، " المعونة الأمريكية معونة للاقتصاد الأمريكي : أمريكا ومصر ، المعونة والعلاقة (10) " الاهرام الاقتصادي (24 آب / أغسطس 1987) ، ص 69

[74] دنيا جلال ، مصدر سابق ص 69

على القروض والمساعدات. وهناك بعض الشروط التي يضعها البنك الدولي لتلاءم الظروف الخاصة للدول المختلفة المتلقية للمساعدات، تجعل في النهاية تلك الدول أكثر اعتمادا على المؤسسات الأقراضية عما كانت عليه من الشروط التي يضعها عادة صندوق النقد الدولي العمل على تخصيص العملة [75] الأمر الذي من شأنه تقليل حصيلة العملة الأجنبية للمتلقي للقروض، والمتولدة عن بيع صادراته، مما يجعله يزيد من صادراته بغرض تعويض النقص في العملة الأجنبية وهذا يؤدي إلى تكريس المزيد من الموارد لغرض إنتاج كميات أكبر من البضائع، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى المزيد من الاعتماد من قبل المتلقي.ليس هذا فحسب، وإنما هنالك مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، يعتمد على صندوق النقد الدولي من أجل تقدير أداء الحكومة المتلقية للقروض والمساعدات وتجعل قراراتها بتقديم المساعدات مرهون بالتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ويظهر هذا التنسيق واضحا حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد المعونة النقدية المقدمة إلى مصر والبالغة 230 مليون دولار، من عامي 1988– 1989، حيث ربط المتحدث الأمريكي استمرار تقديم المعونة بالتوصل إلى اتفاق ما بين مصر وصندوق النقد الدولي، وهذه تعتبر سابقة صريحة وواضحة بمدى التنسيق ما بين الولايات المتحدة، ومؤسسات الإقراض العالمية، والدول الغربية المساهمة في تلك المؤسسات حيث صرح فرانك ويرنز السفير الأمريكي في القاهرة في هذا الصدد، " أن قيام الحكومة المصرية بتوقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي سوف يساهم في إرسال إشارات ايجابية قوية سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي .[76]

4.2.3.4.4 الاعتماد الاقتصادي في مجال الشروط المطلوبة

من الشروط التي تطلبها الدول المانحة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، توفر الاستقرار حيث تلتزم الدول المتلقية للمساعدات باتخاذ إجراءات من شأنها توفير الاستقرار الذي سيؤدي في النهاية إلى توفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن هذه الإجراءات تخصيص مبالغ لتحسين البنية التحتية وإجراء دراسات الجدوى وغيرها، إضافة إلى إلزام الدولة المتلقية للمساعدات بتعويض المستثمرين الأجانب عن أية رؤوس أموال قد يتم تأمي مها، وبفضل هذه الظروف التي توفرها المنح والمساعدات الاجنبية يزيد التغلغل الأجنبي في الأقتصاديات المتلقية من خلال عملية الاستثمار. [77]

إضافة إلى ذلك فإن المساعدات الأجنبية، وفي مقدمتها المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية فعلية في البلد المتلقية، لأن هذه المساعدات التي تشمل المنح والقروض تزيد من ارتفاع مديونية الدول المتلقية نتيجة لاستحقاق فوائد كبيره يصعب على الدولة المتلقية سدادها، ويعتبر

---

[75] I bid pp. 48-50 ، foreign policy and Economic Dependence ،Richardson

[76] جمال زايده ، " رحلة الاقتصادي ما بين المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدولي " ، الأهرام الاقتصادي (27 آذار / 1987) – ص 26

[77] p.382، I bid ، foreign policy and Economic Dependence ،Richardsen

تصريح الرئيس المصري محمد حسني مبارك عند هذا المعنى لمجلة نيوز ويك في شهر آذار سنة 1985 حيث قال " إنكم تعطوني حوالي 815 مليون دولار كمعونة اقتصادية وكل سنة ارد لكم فائدة على القروض العسكرية تقدر بمبلغ 500 مليون دولار تقريباً، والباقي هو حوالي 300 مليون دولار وهو مبلغ لا يساعدني في رفع مستوى شعبي "[78]

مما تقدم يتضح أن الدول المتلقية تواجه دائما نقص في العملة الأجنبية، وتزايد في الالتزامات نتيجة الديون المتراكمة، مما يؤدي إلى الاستمرار في الاقتراض وزيادة صادراتها من السلع لغرض توفير العملة الأجنبية إذا ما أرادت الاستمرار في استيراد السلع والتقنيات اللازمة من الدول الأجنبية .

5.2.3.4.4 الاعتماد الاقتصادي في مجال خدمة اهداف السياسة الخارجية للدول المانحة

تعتبر المساعدات الأجنبية من أنجح الأدوات الفاعلة لخدمة أهداف السياسة الخارجية للدول المانحة ، فغالباً ما تقدم الدول المانحة المساعدات، إما لتثبيت نظام حكم قائم في إحدى الدول النامية بحيث يخدم هذا النظام مصالحها أو دعم نخبة معارضة للنظام الحاكم إذا كان لا يخدم مصالحها، وذلك انطلاقا من اليقين بأنه لا يمكن للحكومة في الدول النامية الاستمرار في الحكم إذا عجزت عن تلبية الحد الأدنى من طموحات مواطنيها، هذا السبب الذي يدفع الحكومات للسعي وراء الحصول على المساعدات والقروض، التي تعتبر من ضروريات بقائها في السلطة وفي هذا الجانب يمكن الإشارة إلى تحليل احد الاقتصاديين السابقين في وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID "H.B.sheazy " بأن المعونات الاقتصادية الأمريكية التي تستخدم لمنع الظروف السياسية والاقتصادية من التدهور في الدول التي يمكن الحفاظ على الحكومة القائمة فيها، ذا قيمة للولايات المتحدة الأمريكية. [79] ،هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الدول المتلقية ستجدها نفسها في مرحلة ما مضطره إلى تأييد سياسات الدول المانحة، فكلما زاد الاعتماد الاقتصادي للدولة المتلقية على الدولة المانحة زاد احتمال تاييد مصالح تلك الدولة المانحة، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية فقد جندت الولايات المتحدة تلك المساعدات لأغراض تخدم مصالحها السياسية ويمكن الاستدلال على ذلك في أمرين هامين:

1. **الحرب الباردة :**

حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الشيوعي، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ،وتحديدا في مصر، كونها الدولة العربية الأكبر ولها تأثيرها ؛ عربياً وإسلامياً، وأن مصر كانت حليفاً للاتحاد السوفيتي في حقبة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكسب مصر في مرحلة الحرب الباردة له

[78] Morsy ، " US Aid to Egypt : An illustration and Account of US foreign Assistance policy ،" p.382

[79] دنيا جلال " الثمن السياسي للمعونة الأمريكية : أمريكا ومصر ، مرجع سابق ص 30

حسنات جمة ،ومن شأنه تقليص النفوذ الشيوعي في المنطقة، وهذا في نظر الولايات يعمل على تعزيز أمنها القومي ويحقق أهدافها .

2. **التسوية السلمية للمنازعات:**

فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات من أجل دعم الاستقرار واحتواء الصراعات، بما يخدم مصالحها ويظهر ذلك واضحا في اتفاقات السلام المصرية الإسرائيلية، التوصل إلى استقرار يؤدي الى خدمة المصالح الأمريكية بالسيطرة الطويلة الأمد على المنطقة برمتها، تقديم المساعدات لدولة ما يساعد في تعزيز اقتصاد تلك الدولة، وبالتالي ضمان عدم وصول معارضة ذلك النظام المنسق مع سياسات الولايات المتحدة إلى السلطة، وفي هذا الشأن صرح شولتز " إن الاتفاق على المعونات الخارجية يعتبر استثمارا في مستقبل أمريكا ومستقبل العالم، وإن تقوية أصدقاء أمريكا هي وسيلة من أكثر الوسائل كفاءة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها "[80]

1.2.3.4.4 المساعدات الأمريكية لمصر ما بين الأهداف والنتائج المحققة .

كان للبيان المشترك الذي أعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر سنة 1974، والذي تم من خلاله تحديد أسس تنمية العلاقة السياسه والاقتصادية ما بين الدولتين الأثر الكبير في اتخاذ المساعدات الأمريكية شكلاً منظماً. حيث حدد ذلك البيان الأسس اللازمة لتحقيق تنميه في العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون العملي والزراعي والطبي والثقافي [81] ويتكون برنامج المساعدات الأمريكية لمصر من أربعة بنود:- [82]

1. الغذاء من أجل السلام في إطار القانون رقم 480.
2. برنامج الاستيراد السلعي .
3. التحويلات النقدية وبدأت سنة 1984.
4. المساعدات المخصصة للمشروعات.

وفي إطار تقييم الدراسة للبرنامج الأمريكي للمساعدات لمصر ،ظهرت رؤيتان مختلفتان، تتباين في وجهات نظرها حول اثر تلك المساعدات على السياسة الخارجية المصرية ،ومدى تطابق تلك المواقف مع المصالح الأمريكية، فمنهم من نظر الى موضوع المساعدات بسلبية، معتبراً أن مصر ،دائماً ،هي المتأثر نتيجة لتلك المساعدات، مع استبعاد امكانية أن يكون لمصر القدرة على التأثير في الجانب الامريكي، وهذه هي النظرة السلبية للمساعدات الامريكية على مصر.اما وجهة النظر الاخرى، فترى ان التأثير متبادل ما بين الدولتين

---

[80] Shultz ،" A statement before the subcommittee on foreign operations ،U.S.senate .

[81] زينب عفيفي ، " ما هي حقيقة المعونات الأمريكية لمصر ؟ ، " حديث اجري مع وينس مورس وكيل مكتب الشؤون المصرية بالوكالة الدولية للتنمية حول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، آخر ساعة (18 كانون الثاني / يناير 1984) ص 15

[82] Stutus Report ،" united states Economic Assistance to Egypt ،" pp.II and III

،وما المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر، الا تجسيداً للتعاون ما بين الدولتين ضمن نسق دولي تسوده انواع مختلفة من العلاقات.

1.1.2.3.4.4 الرؤية الاولى التي تتعامل بسلبيه مع موضوع المساعدات الامريكية لمصر:

تنطلق هذه الرؤية من اعتقادها بأن المعيار السياسي هو المعيار الأساسي الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، في تحديد حجم وتدفق المساعدات الأمريكية لمصر سواء بالنسبة إلى بداية تقديم تلك المساعدات في متصف السبعينات أو استمرار تدفقها حتى تاريخه [83] حيث يرى منظرو هذه الرؤية بأن الولايات المتحدة لا يمكن ،بأي حال من الاحوال، أن تقدم أي نوع من المساعدات اذا لم يكن له مردود سياسي يخدم الاجندة الامريكية في المنطقة.حيث مثلت الندرة الشديدة في الاستثمارات الأمريكية مؤشراً واضحاً على أولوية الدافع السياسي، وبذلك لم يكن الهدف الرئيسي للمساعدات الأمريكية الإسهام في نمو وتطوير الاقتصاد المصري، على نحو يجعله مستقبلاً قادراً على الاعتماد على ذاته، بل على العكس كان للمساعدات الأمريكية جانب سلبي على الحياة الاقتصادية في مصر حيث أدى بالاقتصاد المصري إلى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن الممكن تحديد أهم الاراء في هذا الجانب على النحو التالي :-

الفصل 511 من قانون الأمن المتبادل الأمريكي، نص صراحة على أنه لا يجوز منح أي مساعده اقتصادية أو أمنية لأية دولة من الدول إذا كانت هذه المساعدات لا تخدم أمن الولايات المتحدة ، [84] وبناء علية، يقوم صندوق الدعم الاقتصادي الأمريكي بتقديم المساعدات إلى الدول التي يتم تحديدها ذات أهمية قصوى بالنسبة للمصالح الأمريكية، ويظهر واضحا أهمية مصر بالنسبة للمصالح الأمريكية، من خلال حجم المساعدات المقدم إليها منذ منتصف السبعينات، وحتى الآن، وهذه الأهمية تجعلها تحتل المرتبة الثانية في تلقي المساعدات بعد إسرائيل .[85]

يرى بعض المنظرون السياسيون، أن أساس المساعدات الأمريكية لمصر هدفها سياسي، وذلك لمكافأة مصر على تعهدها بالسير في العملية السلمية مع إسرائيل، ولحث النظام المصري على توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وليس كما يدعي البعض بأن تلك المساعدات تأتي ضمن نسق، وعلاقات دولية ما بين الدول في المنطقة، " توقيع اتفاق كامب ديفد " [86] وما نجم عنه من تدفق للمساعدات الامريكية لمصر، دليل

---

[83] جلال ، " الثمن السياسي للمساعدات الامريكية : أمريكا ومصر ، المعونة والعلاقة ، مرجع سابق ، ص29 .

[84] I bid p. 379، U.S.Aid to Egypt ،Morsy

[85] p. 365، I bid ،Morsy

[86] p. 366،Morsy I bid ، pp 32-33 ، Egypt and the politics of U.S Economic Aid ، Weinbauma

واضح على تفضيل الاولوية السياسية للولايات المتحدة الامريكية على غيرها من الامور، وبعد توقيع الاتفاق، أصبح رفع مستوى المساعدات الأمريكية لمصر هاماً وضرورياً وليس وفق تقدير دقيق للاحتياجات الإنمائية المصرية، أو على أساس ما تستطيع مصر أن تستوعبه من مساعدات، فقد كان من الضروري رفع مستوى المساعدات لكي تستطيع مصر مواجه النقص المترتب على توقف المساعدات العربية، نتيجة لتوقيع اتفاق كامب ديفيد، ومن جانب آخر دعماً للنظام الحاكم في حينه حتى يتمكن السادات من تعزيز نظامه الداخلي، بقدر يسمح له بالدخول في المخاطرة السياسية الناجحة عن توقيع الاتفاق مع إسرائيل، لذلك تركزت المساعدات على اعطاء قناة السويس حق الأولوية على غيرها من المناطق، وكذلك إعادة بناء المدن التي دمرتها الحرب لكي يشعر كل من المصريين، والإسرائيليون بالاطمئنان والثقة ببعضهما .

ومن جانب آخر، فإن للمساعدات الأمريكية الأثر الكبير في تشكيل عائق أمام الاتحاد السوفيتي ومنعه أو إعاقته من استعادة قاعدته الاقتصادية، والسياسية في مصر. إضافة إلى تشجيع مصر على تشجيع ودعم سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتي تعتبرها الخطوة الأولى نحو تحول مصر إلى اقتصاد قطاع خاص، وهذا ما شجع الغرب بشكل كامل، إضافة إلى الولايات المتحدة، لأنه الضمان لتحول مصر إلى المعسكر الغربي، إضافة إلى ارتباط المساعدات الأمريكية لمصر بشروط قبلتها حكومة السادات، في حين كانت مرفوضة في زمن عبد الناصر، ألا وهي قبول مصر حماية مصالح أمريكا في الخليج وتقديم التسهيلات لأمريكا للتدخل وقت اللزوم.

وقد أظهر الرئيس محمد أنور السادات حماسه لذلك حيث صرح لصحيفة " إنترناشونال هيدرال تريبون International Herald tribune " " أن البعض في الخليج يقول : إننا لا نحتاج إلى مساعدة أحد، وأنا أقول بوضوح، أنني رغم ذلك سوف ادافع عنهم وسوف أعطي للولايات المتحدة تسهيلات للوصول إليهم إذا ما تعرضوا لخطر " .

لم يكن الموضوع مجرد تصريح لأحد الصحف الأمريكية فحسب، فقد قدم الرئيس المصري محمد أنور السادات رسالة تفصيلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آب 1981، تحتوي عرضا للقواعد المصرية المختارة التي سوف تجهز لكي تكون معدة لإمكانية استخدام القوات الأمريكية لها [87] إضافة إلى خدمات الوقود والترنزيت عبر الأجواء المصرية بالإضافة إلى أجراء المناورات المشتركة والتي بدأت سنة 1979.

[87] هيرمان مريورك إيليش ، " الولايات المتحدة ومصر " في : وليام ب.كوانت ، الشرق الأوسط– كامب ديفد بعد 10 سنوات (القاهرة مؤسسة الهرم للترجمة والنشر ، 1989) ص 168 – 170

ونظرا لارتفاع معدلات الفائدة على المساعدات الأمريكية العسكرية لمصر، جعل مصر بمثابة مشكلة مالية حقيقية ألا وهي صعوبة الإيفاء بالتزاماتها في تسديد القروض العسكرية لما قبل 1985 (أي حتى أصبحت تلك المساعدات تقدم على شكل منح لا ترد) [88].

حيث ارتبط استمرار تدفق المساعدات الأمريكية لمصر باستخدام الشروط التي بدأت بموجبها المساعدات، وكذلك استمرار الرضا الأمريكي عن السياسة الداخلية والخارجية المصرية ،وحتى يستمر الرضا الأمريكي عن مصر على الأخرى، القيام بدورها في المنطقة والذي يتمثل فيما يلي :-

أ - استمرار العلاقة الطبيعيه الجيده المبنيه على اساس الجوار، وليس على اساس الصراع، ما بين مصر واسرائيل باعتبارها حجر الزاويه في السياسه الامريكيه في الشرق الاوسط .

ب -الالتزام المستمر باتفاقات السلام المبرمه مع إسرائيل، وتشجيع العرب الآخرين على عمل اتفاقات سلام مماثله، وازالة كافة مظاهر الصراع ما بين العرب واسرائيل، التي كانت تسود المنطقة، بمعنى اخر تطبيع العلاقة العربية الاسرائيلية

ج-العمل على لعب دور هام في التصدي للنفوذ السوفيتي في المنطقة، من خلال التأثير على الدول العربية التي لها صلة بالاتحاد السوفيتي، والتي استمرت علاقاتها بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى استمرار منح التسهيلات للأمريكان بالتدخل ،وقت اللزوم، وهذا يعني التدخل الامريكي المباشر في المنطقة وفق ما يخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية .

د- الاستمرار في التحول الجذري في الاقتصاد المصري أي اقتصاد السوق الحر، والالتزام بالبرامج العالمية للإصلاح الاقتصادي كبرامج صندوق النقد الدولي وغيرها.

هذه وجهة النظر الأمريكية بالنسبة للدور المصري ،ولكن السؤال هو هل التزمت مصر بوجهة النظر الأمريكية؟ وإلى أي مدى ارتبطت وجهة النظر الأمريكية بحجم المساعدات المقدمة لمصر؟ وهل توجد هناك درجات اختلاف ما بين الجانبين ؟ هذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه.

النظرة السلبيه من الناحيه الاقتصادية للمساعدات: هنالك العديد من الجوانب السلبية للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر، وذلك نظراً إلى أن أكثر من نصف المساعدات الاقتصادية الأجنبية المقدمة لمصر، هي من الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الدائنة لمصر، حيث بلغت نسبة الديون استناداً إلى تقديرات البنك المركزي سنة 1986 – 1987 " 40.9 % " من مجمل الدين العام لمصر، هذا إضافة إلى الديون العسكرية التي بلغت 7،1 مليار دولار سنة 1990.

[88] John Waterbury، the Egypt of Nasser and sadat : the political Economy of Two regimes ، (princetom studies an the near East ، NJ : Princeton university press، Princeton ، 1983). p 156

وخلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات، وعلى الرغم من استمرار التدهور في الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة والتضخم والنقص في العملات الأجنبية والتي أصبحت فوق طاقة مصر في الوفاء.وقد ظهر ذلك واضحاً في حديث الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي سبق الإشارة إليه " أن حوالي 500 مليون دولار سنوياً تستقطع من المساعدات كفائدة على الديون، دون المساس بأصل المبلغ علماً أن مجمل المساعدات 815 مليون دولار، وهذا يوضح جيدا الدور الذي تلعبه المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر في تدوير الأموال الأمريكية، الموجهة إلى مصر في صورة مساعدات اقتصادية .

هنا تظهر الفجوة الكبيرة ما بين نمط و آلية وأهداف تقديم المساعدات الأمريكية لمصر، ما بين الجانب الأمريكي، والطموحات الإنمائية لمصر، كان للمساعدات الأمريكية أثر كبير وسلبي على قدرة مصر على تطوير القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج محاولة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وذلك لاعتماد مصر على المساعدات الأمريكية الميسرة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية، وبصفة خاصة القمح إضافة إلى رفض الاستثمارات الأجنبية المساهمة في مشروعات استصلاح الأراضي، والتوسع الأفقي في الزراعة مستندين إلى أسباب عدة ؛ منها انخفاض الإنتاجيه لتلك الأراضي، الأمر الذي يجعل الاستثمار فيها مغامرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم يساهم القطاع العام في تخفيض عجز الميزانية، وذلك لعدم إمكانيتة من تطوير ذاته وبالتالي المساهمة في تطوير ومضاعفة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليل عجز الميزانية، إضافة إلى أن المساعدات الأمريكية لا تأخذ في حساباتها تقليل العجز في ميزان المدفوعات الذي من الممكن أن يتحقق بدعم مشاريع إنتاجية تؤدي إلى زيادة الصادرات مثل الإنتاج الزراعي وبالتالي يساهم في توفير العملات الأجنبية ويقلل من العجز.[89]

إن نمط الاتفاقات الأمريكية المصرية بما يخصص المساعدات والذي يفرض على الحكومة المصرية الاستعانة بخبراء أمريكان، الذين يتقاضون رواتب عالية جدا مقارنة بما يتقاضاه أقرانهم المصريين، إضافة إلى العدد الكبير من الأمريكان، الذين يعملون في برامج المساعدات وبرواتب ضخمة دون أن يكون للدول المتلقية للمساعدات القدرة على استبدال اؤلئك العاملين والخبراء بمصريين. وبذلك تساهم هذه الاتفاقات في تدوير المساعدات المقدمة إلى مصر[90].

لم تقتصر الاتفاقات فقط على العمال والخبراء وإلزام مصر بقبولهم فحسب، وإنما أيضا ربط المساعدات الأمريكية الميسرة بشراء المنتجات الأمريكية، حتى ولو كان لدى مصر نفسها القدرة على إنتاج مثل تلك

[89] partl : An Economic Reviw of the ، the economic and political Dimensions of Egyption External Debt ،Heba A. Nasser 43، 1990) p،literature (Cairo center for Economic and financial research and studies

[90] p. 178. ، Egypt and the political of U.S Economic Aid ،Weinbaum

المنتجات، وهذا أدى إلى إضعاف قدرة مصر على الإنتاج والمنافسة العالمية، ليس هذا فحسب، وإنما أيضا ارتفاع أسعار البضائع الأمريكية مقارنة بالأسعار العالمية فقد قدرت الزيادة في الأسعار مابين 40- 60 % من الأسعار العالمية وهذا يشكل شكلاً آخر من أشكال تدوير الأموال الأمريكية المقدمة كمساعدة لمصر[91].

2.1.2.3.4.4 الرؤية الإيجابية للمساعدات الأمريكية على مصر:

يتبنى هذه الرؤية "هيئة المساعدات والمعونة الأمريكية "، المقدمة لمصر، إضافة إلى بعض الدارسين المصريين الذين يتفقون مع هذه الرؤية ،ويتمثل جوهر الرؤية على اعتبار أن المساعدات الأمريكية أسهمت إسهاماً كبيراً في مجال إصلاح الاقتصاد المصري واستقراره ،وأن الولايات المتحدة لا تسعى من خلال المساعدات إلى إيجاد عملاء جدد أو إقامة علاقات تتسم بالتبعية، بل على العكس تحبذ الولايات المتحدة النديه في علاقاتها مع مصر، ويمكن ايجاز الآراء حول ايجابيه المساعدات الامريكية الى مصر بما يلي :-

- **الجانب السياسي** : يرى أصحاب هذه الرؤية أن السياسة المصرية الداخلية والخارجية على حد سواء هي شأن مصري محض وليس للولايات المتحدة اي دخل في صياغة او تشكيل تلك السياسات، وإنما يحددها المصريون أنفسهم من خلال الحوار والنقاش الحر والولايات المتحدة اضافة الى بعض المنظرين السياسين المؤيدين لوجهة النظر الامريكية .

يعتقدون أن سياسات مصر المتفقة مع الولايات المتحدة ناتجة عن قناعة مصرية بصحة هذه المعتقدات والآراء الامريكية حول عملية السلام، وأنها معلنة، وهي السلام والتنمية والاستقرار وإنهاء حالة الصراع مع اسرائيل وابدالها بعلاقات دول متجاورة يتم بينها تعاون وتنسيق في مجالات مختلفه ضمن نسق دولي عام، كما وليس للمساعدات الأمريكية أي أثر على فرض أجندة سياسية على المصريين.وأن المصريين وحدهم الذين يتحملون مسؤولية تحقيق أهدافهم القومية، والولايات المتحدة صديق وشريك لتحقيق تلك الأهداف وليس لها أن تغرض أجندتها .

- **الجانب الاقتصادي** : فيرى أصحاب هذه الرؤية أن المساعدات الأمريكية لمصر كان لها تأثير ايجابي على العديد من الأوضاع الاقتصادية حيث ساهمت في :

1-تقديم رأس المال والتقنية التي كان لها كبير الأثر في التغلب على العجز الكبير في مصر نتيجة لنقص العملات الأجنبية، كما ساهمت المساعدات في تطوير قدرة مصر على ادارك مشكلاتها الإنمائية وتحليلها [92] .

[91] جلال " المعونة الأمريكية معونة للاقتصادية الأمريكي : أمريكا ومصر ، المعونة والعلاقة 10 ، ص 69.

[92] Weinbaum، I bid. ،pp. 172 + 178

2- ساهمت المساعدات الأمريكية في بناء بنية تحتية في مجالات متعددة، كان لها كبير الأثر على حياة المواطن، في مجالات الطاقة والمياه، والصرف الصحي، وتحديث شبكة الاتصالات، إضافة إلى المساهمة في رفع الإنتاجية الزراعية من خلال إدخال محاصيل عالية الجودة وتدريب العديد من الزراعيين وتحسين شبكات الري، إضافة إلى تحصين الأطفال ضد الأمراض وبناء مدارس وإنشاء مراكز صحية، في حين أن مصر كانت في أمس الحاجة لمثل تلك الخدمات في السبعينات [93].

3- أما بما يخص الاتهام الموجه إلى المساعدات الغذائية الأمريكية ودورها في الحد من قدرة مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن انتباه مصر إلى تطوير المحاصيل التي يتمتع فيها المصريون بميزة [94] أكثر نفعا لمصر من السعي وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال المواد الغذائية، وبالفعل فقد أثبتت بعض الدراسات التي تؤكد بأن المساعدات الأمريكية سمحت لمصر بتخصيص مزيد من المساحات الزراعية للقطن الذي يعتبر من أهم المحاصيل التصديرية في مصر [95] .

*** اعتماد مصر على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً :**

هناك مقياسان لقياس درجة اعتماد مصر المتلقيه للمساعدات، على الولايات المتحدة الامريكيه للمساعدات:-

1. المقياس الأول : وهو قياس نسبة المساعدات المقدمة من الدولة المانحة إلى نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي للدولة المتلقية، وستقوم الدراسة بتحليل الجداول التالية لاستخراج نسبة المساعدات الأمريكية لمصر إلى إجمالي تكوين رأس المال في مصر (جداول رقم 3-4- 5-6).

---

[93] Nassar، the Economic and political Dimensions of Egyptian External Deb ، part 1 : An Economic Review at the literature ، p.52

[94] Weinbaum، " Dependent Development and U.S Economic Aid to Egypt " ، p.128

[95] Nassar، the Economic and political Dimensions of Egypt External Debt ، parti : an Economic Review of literature، p.54

(جدول رقم 3)

التكوين الرأسمالي الثابت لمصر (1981 – 1991)

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت
1981	1428،7297
1982	8571،7812
1983	4285،9141
1984	8571،9422
1985	714،10225
1986	571،10298
1987	000،11500
1988	285،18624
1989	727،13662
1990	000،8458
1991	1291،5929

أما الجدول الثاني فيمثل

حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقيمة ما هو مخصص منها للمشروعات، إضافة إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من المساعدات من سنة (1980–1991)

القيمة بالمليون دولار .

(جدول رقم 4)

حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية، المساعدات المخصصة للمشروعات

القيمة بالمليون دولار

السنة	حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من USA	قيمة ما هو مخصص للمشروعات	إجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات
1980	518،1135	384،502	1387
1981	681،1101	128،506	1292
1982	889،1040	967،407	1441
1983	371،999	774،440	1463
1984	335،1116	000،450	1794
1985	248،1301	000،515	1791
1986	161،1301	282،551	1716
1987	532،997	138،601	1773
1988	747،1003	820،617	1537
1989	000،877	000،600	1578
1990	389،1101	389،570	5604
1991	819،945	319،613	4988

(جدول رقم 5)

حجم ونسبة المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية وقيمة ما هو مخصص للمشروعات مقارنة بإجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات من (1980– 1991)

القيمة بالمليون دولار

السنة	المساعدات الأمريكية لمصر	المخصص من المساعدات الأمريكية للمشروعات	إجمالي ما تتلقاه مصر من المساعدات	النسبة المؤوية للمساعدات الأمريكية الإجمالي إلى المجموع الكلي	نسبة المخصص للمشروعات من المساعدات الأمريكية
1980	518،1135	384،502	1387	%81.868	% 44.242
1981	681،1101	128،502	1292	% 85.269	% 45.578
1982	889،1040	967،407	1441	% 72.253	% 40.357
1983	371،999	774،440	1463	% 68.309	% 44.105
1984	355،1116	000،450	1794	% 62.222	% 40.309
1985	248،1301	000،515	1791	% 72.634	% 39.577
1986	161،1031	282،515	1716	% 75.825	% 42.368
1987	532،977	137،601	1773	% 55.134	% 60.262
1988	747،1003	820،617	1537	% 65.256	% 61.551
1989	000،877	000،600	1578	% 55.576	% 68.415
1990	389،1101	389،570	5604	% 19.653	% 51.788
1991	819،945	319،613	4988	% 18.961	% 64.845

* معدل المساعدات الأمريكية إلى إجمالي المساعدات العالمية المقدمة لمصر خلال الأنثى عشر سنة المذكورة في الجدول أعلاه 61.0249 % .

* معدل المساعدات المخصصة للمشروعات الأمريكية المقدمة إلى مصر خلال الأثنى عشر سنة المذكورة في الجدول أعلاه 50.2830 % .[96]

[96] المصدر : البيانات أخذت من "" السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة " د. زينب عبد العظيم محمد التي أخذتها بدورها من إحصائيات وزارة التعاون الدولي ، قطاع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بيان يوضح استخدام القروض والمنح المقدمة بحكومة جمهورية مصر العربية من الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للمركز المالي حتى 1992/3/30 ، أما ما تتلقاه مصر بشكل إجمالي مأخوذ من : world Bank، the Bank Deferent : (Washington DC) world Development report

جدول رقم (6)

حجم المساعدات التي تتلقاه مصر من الولايات المتحدة مقارنة بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر من سنة (1981 – 1991) القيمة بالمليون دولار . [97]

السنة	المساعدات الأمريكية	التكوين الرأسمالي الثابت	النسبة المئوية للمساعدات الأمريكية
1981	681،1101	1428،7297	% 15.09
1982	889،1040	8571،7812	% 13.332
1983	371،999	428،9141	% 10.932
1984	355،1116	8571،9422	% 11.874
1985	248،1301	714،10225	% 12.725
1986	161،1301	571،10298	% 12.634
1987	532،977	000،11500	% 8.674
1988	747،1003	000،18624	% 5.389
1989	000،877	727،13662	% 6.418
1990	389،1101	000،8458	% 13.02
1991	819،945	1291،5929	% 15.952

معدل النسبة المئوية للمساعدات الأمريكية في الإحدى عشر سنة المذكورة مقارنة بالتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت تساوي 11.460 % .

يتضح من الجداول السابقة أن نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة إلى جمهورية مصر العربية إلى التكوين الرأسمالي الإجمالي، بلغت في متوسطها خلال الفترة المشار إليها في الجدول والتي تمثل أثنا عشر سنة تساوي 11.460 % وهذا يوضح ضعف نسبة المساهمة الأمريكية من خلال مساعدتها في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر إضافة إلى أنه من الواضح، من خلال الجداول السابقة، انخفاض نسبة ما هو مقدم للمشروعات، لما تقدمة المساعدات الأمريكية الخاصة بالمشروعات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ولكن حسب الاحصائيات في الجداول اعلاه، فإن المساعدات الامريكية لمصر تشكل نسبة عالية جداً وهامه مقارنه بإجمالي المساعدات العالمية المتقدمة لمصر، وهذا يجعل من تلك المساعدات أن تلعب دوراً هاماً وحيوياً في المنظومة الاقتصادية المصرية.

[97] المصدر : التكوين الرأسمالي الثابت :

"International monetary fund " IMF، international statistice year book ، Washington) 1992 ، (1992 DC.IMF

نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر والمخصصة للمشروعات تظهر في الجدول رقم(7)

السنة	المساعدات الأمريكية المخصصة للمشروعات	إجمالي التكون الرأسمالي	النسبة المئوية
1981	502.128	3297.1428	% 6.886
1982	407.967	7812.8571	% 5.221
1983	440.774	9141.428	% 4.821
1984	450.000	9422.8571	% 4.775
1985	515.000	10225.714	% 5.136
1986	515.282	10298.571	% 5.034
1987	601.137	11500.000	% 5.227
1988	617.820	18624.000	% 3.317
1989	600.000	13662.272	% 4.391
1990	570.389	8458.000	% 6.743
1991	613.319	5929.1291	% 10.344

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن متوسط المساعدات الأمريكية الخاصة بالمشروعات للسنوات المذكورة في الجدول أعلاه 5.617 % من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في جمهورية مصر العربية .

وهذه النسبة تعتبر ضعيفة وغير مؤثرة بشكل فعال في الاقتصاد المصري، وهذا يدل على أن اعتماد مصر على المساعدات الأمريكية في هذا الجانب ضعيفة .

المقياس الثاني :

وهو المقياس الذي يقيس مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المساعدات إذا ما قيست نسبة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي نسبة المساعدات المقدمة عالمياً وتظهر هذه النسبة كما هو في

الجدول رقم (8)

القيمة بالمليون دولار . [98]

السنة	المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر	إجمالي المساعدات المقدمة لمصر	النسبة المئوية
1980	1135.518	1387	% 81.868
1981	1101.681	1292	% 85.269
1982	1040.889	1441	% 72.253
1983	999.371	1463	% 68.309
1984	1116.355	1794	% 62.222
1985	1301.248	1791	% 72.654
1986	1301.161	1716	% 75.825
1987	977.532	1773	% 55.134
1988	1003.747	1537	% 65.256
1989	877.000	1578	% 55.576
1990	1101.389	5604	% 19.653
1991	945.819	4988	% 18.961

حيث يبلغ متوسط معدل المساعدات الأمريكية إلى مصر مقارنة بأجمالي المساعدات للفترة المحددة في الجدول أعلاه 61.0249 %، وهذه النسبة تعتبر عالية جداً، وهذا مقياس لدرجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المساعدات الإنمائية، بفقدان مصر لهذه المساعدات تخسر أكثر من ستين بالمائة من المساعدات التي تتلقاها من جميع دول العالم .

[98] المصدر : البيانات في الجدول أعلاه أخذت من جداول سابقة مأخوذة عن إحصائيات خاصة بصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي ، حيث تم تحليل الأرقام للوصول إلى النسبة أعلاه .

تشير البيانات السابقة إلى انخفاض نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر خلال سنتي 1990– 1991 حيث يبلغ متوسط معدل المساعدات لهاتين السنتين 19.307 % من إجمالي المساعدات المقدمة عالميا لمصر .بينما يبلغ متوسط معدل المساعدات المقدمة لمصر خلال فترة السنوات السابقة سنة 1990 (69.436 %) من إجمالي المساعدات العالمية، وهذا الانخفاض لم يأتِ من تقليص نسبة المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر، حيث يظهر ذلك واضحا في الجدول، وإنما سببه أزمة الخليج ودخول مصر في التحالف العالمي ضد العراق ،وحشد قوات عالمية وعربية للحرب ضد العراق حيث ارتفعت المساعدات العالمية لمصر في تلك الفترة لغرض تعويضها عن الأضرار التي ستلحق بها نتيجة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق.

أن المقياس الصحيح لقياس درجة اعتماد مصر على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المساعدات هو المقياس الثاني؛ لأنه يعطي مؤشراً واضحاً إلى أهمية تلك المساعدات وإلى ضخامتها مقارنة بإجمالي ما تتلقاه مصر من مساعدات.

إن النسبه الحقيقية للمساعدات الامريكية المتقدمة لمصر هي 69.5% وهي النسبة الناتجه عن حسابات كمية المساعدات الامريكية باستثناء سنتي 1990،1991 على اعتبار أن هاتين السنتين حصيلة أزمه طارئه زادت من نسبة المساعدات العالمية، ولكن وبإنتهاء أزمة الخليج تقلصت المساعدات العالمية، وبقيت المساعدات الامريكية على حالها، وهذا يعطي المساعدات الامريكية ،بشكل عام ،أهمية قصوى مقارنه بإجمالي المساعدات المقدمة لمصر، وحتى مقارنه بإجمالي التكوين الرأسمالي لمصر .

3.3.4.4 اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار :

يقصد بالاستثمار هنا ،المشروعات الخاصة في دولة ما يملكها أو يديرها مستثمرون في دولة أخرى، ويكون لهؤلاء المستثمرين الأجانب دور مهم في إدارتها، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً هاماً ورئيسياً لتحديد مدى انتعاش النشاط الدولي للشركات متعددة الجنسيات أو انكماشه .[99]

وتعرف المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسية، على أنها مؤسسات كبرى وطنية أو قومية من حيث رأس المال والرقابة، ولكنها دولية من حيث ميدان النشاط، وهي مؤسسات رأسمالية خاصة تنقل إلى الخارج

[99] زينب عبد العظيم ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الامريكية من سنه 1981-1991 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997.ص 118

عمليات إنتاجها على نطاق له تأثير جوهري في بنية الاقتصاد، من حيث الاستيراد والتصدير والأسعار في البلد المضيف وسوق العمل فيه .[100]

تتناول الدراسة في هذا الموضوع مناقشة أمور هامة على النحو التالي :

1 -الأدبيات الشائعة، بشأن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وأثار ذلك السلبية والإيجابية على الدول النامية .

2 -الاستثمار الأمريكي في مصر وأبعاده السياسية والاقتصادية .

3 -مدى اعتماد مصر اقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار.

1.3.3.4.4 الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وأثره عليها :

يعتبر الاستثمار الأجنبي في بعض الدول النامية أهم من المساعدات والتجارة الخارجية اذ يعتبر مسؤولاً عن نصف الناتج القومي لتلك الدول وأحياناً أكثر .[101]

وللاستثمار الأجنبي في الدول النامية آثارً سلبية وأخرى إيجابية وهي كما يلي :

- **الآثار الايجابية** : تتلخص إيجابيات الاستثمار الأجنبي في أمرين هامين وهما :

1 -يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحويل الأموال والتقنية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة لذلك الاستثمار، وتشمل التقنية كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الاستثمار مما يؤدي إلى النهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية وتحديثها وزيادة العمالة وتطوير المستوى الفني والتقني للدول المضيفة، مما يساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية في البلد المضيفة .

2 -للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، وذلك من خلال العوائد التي تعود على الدولة المقيمة من خلال الضرائب التي تتلقاها من الشركات المستثمرة، إضافة إلى أن المشروع المملوك أجنبياً ،يوفر المنتجات التي كان من المفروض استيرادها من جانب الاقتصاد المضيف، إضافة إلى توفر فرص عمل أغلب الأحيان في الدول المضيفة، وكذلك توفير نشاط تصديري تستفيد منه الدول المقيمة .

- **الآثار السلبية** : تتمثل الأمور السلبية للاستثمار الأجنبي في الدول النامية فيما يلي :

[100] محمد السيد ، الشركات عابرة القوميه ومستقبل الظاهرة القومية ، سلسة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1986. ص 13-14.

[101] د زينب عبد العظيم ، مرجع سابق ص.119 .

1 -يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى استنزاف رأس المال في الدولة المضيفة، وذلك لأن التدفقات النقدية الناجمة عن الاستثمار ،تحّول إلى الدولة الأم ولا يتم إعادة استثمارها مره أخرى، وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد والشركات والدول المستثمرة أكثر من الدول المقيمة.

2 -إن معظم مشتريات الشركات الاستثمارية متعددة الجنسيات، من معدات وتقنيات ذات صلة بموضوع الاستثمار يتم شرائها من الدولة الأم وليس من الدولة المضيفة وغالباً ما تكون تلك المعدات غير متوفرة لدى الدولة المضيفة، وهذا يحد من فائدة الدولة المضيفة، التحولات الخارجية لفوائد الاستثمار وكذلك استيراد معدات من الخارج يؤثر على ميزان المدفوعات سلباً في الدول المضيفة .

3 -إن المهارات الفنية والتقنية المستوردة من قبل الشركات الاستثمارية غالباً ما تكون خارج متناول يد الطبقة العاملة في البلد المقيمة، وذلك كون الشركات المستثمرة تعتمد على منتجات من الدولة الأم وهذا يثير جملة من الشكوك حول إمكانية استفادة الدولة المضيفة من التقنيات، بما يكون له أثر إيجابي يدفع منتجاتها المحلية أن تكون في دائرة المنافسة العالمية .

4 -يتناسب نجاح الاستثمارات الأجنبية وفقاً لمقياس النمو والتوظيف للسكان المحليين تناسباً طردياً مع اعتماد الدولة سياسياً على ذلك النجاح، وهذا يؤدي إلى زيادة نفوذ المستثمرين الأجانب والمدراء المحليين العاملين بالشركات والمؤسسات الاستثمارية، وفي حال وجود تنافس مابين مصالح الشركات الاستثمارية ومصالح الدولة في مجال ما، عندها يستخدم المستثمرون، المدراء المحليون نفوذهم للتأثير على صانعي القرار في الدولة المضيفه وإقناعهم بعدم وجود تعارض في المصالح.

وبالنهاية ، فإن الدولة المضيفه بتشجيعها الاستثمار الأجنبي على أمل التخلص من الخارج على المدى البعيد، فإنه في كثير من الأحيان يؤدي إلى تغلغل النفوذ الأجنبي الذي سيؤدي الاعتماد للدولة المضيفه على الاستثمار والذي يقود إلى قوة التأثير .

2.3.3.4.4 الاستثمار الأجنبي في مصر بداية –إبعاده–ودوافعه :

1.2.3.3.4.4 بداية الاستثمار الاجنبي في مصر :

كان لاتفاق كامب ديفيد ما بين مصر وإسرائيل (اتفاق السلام) أثركبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وخصوصاً الأمريكي في مصر، وتحديداً بعد خطاب الرئيس المصري محمد محمد أنور السادات الذي ألقاه أمام أعضاء الغرفة التجارية الأمريكية في 27/ آذار / 1979 الذي دعي فيه الشركات الأمريكية الكبرى للمشاركة في " حصاد السلام " وذلك من خلال توجيه استثماراتهم المباشره إلى البلاد مشيراً إلى المزايا الكثيرة لذلك الاستثمار .

2.2.3.3.4.4 الدوافع المصرية لتشجيع الاستثمار :

إن الظروف الاقتصادية المصرية التي أعقبت زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل، واتفاقات كامب ديفيد للسلام ما بين مصر وإسرائيل، كانت صعبة للغاية وذلك نتيجة لمقاطعة الدول العربية لمصر، وعدم رضا الحليف السوفيتي عن تلك الاتفاقات، مما أفقد مصر الدعم الاقتصادي العربي، والمساعدات المقدمة من الحليف السوفيتي، وعاشت مصر بعدها في عزلة تامة عن محيطها العربي حتى أن الجامعة العربية تم نقلها من القاهرة إلى تونس .

حيث أعقبت توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد سنة 1979 للسلام، دعوة السادات في خطابه أمام الغرفة التجارية الأمريكية في 27 آذار 1979، الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في"حصاد السلام "، [102] وذلك من خلال توجيه استثماراتهم المباشرة إلى مصر مشيراً في خطابه إلى المزايا الكثيره من ذلك الاستثمار. ولكن وبالرغم من تجاوب بعض الشركات الأمريكية الكبرى لنداء السادات، وبجهود مصر لجذب الاستثمارات الخارجية ،إلا أن الاستجابة لم تكن على المستوى المطلوب، وذلك بسبب سياسات وإجراءات وحوافز الاستثمار في حينه التي لم تكن مشجعة للشركات الاستثمارية، اضافه إلى ضعف القطاع الخاص في مصر وتخلفه عن القدرة عن مجاراة الشركات الاستثمارية، مما دفع الحكومة المصرية إلى إتباع سياسات وإجراءات وحوافز لجذب الاستثمار وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف، من خلال سن قوانين تضمن للشركات الحماية ضد التأميم مستقبلاً ، اضافه إلى تعاون الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال من خلال تشجيع الشركات وحثها على الاستثمار في مصر، الدوافع الرئيسية لتشجيع الاستثمار من قبل الحكومة المصرية ،سواء أكان ذلك الاستثمار أجنبياً غربياً أو أمريكياً أو عربياً ذات طبيعة اقتصادية في الدرجة الأساس.حيث كان الهدف الرئيسي هو التغلب على التدهور الذي أصاب البنية التحتية وضعف الالكفاءة الصناعية والعجز في السلع الغذائية الأساسية.[103]

3.2.3.3.4.4 الدوافع الأمريكية في مصر :

بعد زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى إسرائيل، زادات العزلة الشديدة التي عاشتها مصر بعد تلك الزياره وتوقيع اتفاق كامب ديفيد، نتيجة المقاطعة العربية وقطع المساعدات والمعونات المقدمة لمصر، إضافة إلى عدم رضا الاتحاد السوفيتي ،الذي كان حليفاً أساسيا لمصر، عن تلك الزيارة والاتفاقية.

أصبحت الفرصة سانحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتوطيد العلاقات مع مصر، وذلك من أجل تعزيز عودة مصر إلى المعسكر الغربي ولدعم اتفاقات السلام المبرمة ما بين مصر وإسرائيل، هـ من شأن تلك الاتفاقات أن تنهي الصراع العربي الإسرائيلي، وتوطد الاستقرار في المنطقة، وهذا الاستقرار يقلل من حاجة

[102] د.زينب عبد العظيم ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق ص 122

[103] د.زينب عبد العظيم ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق

مصر والدول العربية إلى الاتحاد السوفيتي، للتجهيز بالأسلحة اللازمة لمواجهة إسرائيل وهذا في النهاية يؤدي إلى تقليص دور النفوذ السوفيتي في المنطقة ويضاعف من النفوذ الأمريكي كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأساسي لعملية السلام .

استناداً إلى ما تقدم، يتضح أن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من تشجيع الاستثمار في مصر كانت ولا زالت ذات طبيعة سياسية .

من ناحيتها، قامت الحكومة المصرية بتبديد المخاوف لدى الشركات الكبرى الأمريكية، والغربية بمنح إعفاءات ضريبية وسن قوانين حماية لتلك الشركات، وضمانات ضد التأميم مما يضمن بالنهاية لهذه الشركات العمل في مناخ من الاستقرار، والذي يؤدي إلى نمو اقتصادي. وفعلاً، استجابت بعض الشركات لنداء الرئيس المصري محمد أنور السادات ولجهود مصر في جذب الاستثمار الخاص الأجنبي [104] وخصوصاً بعد أن اطمأنت إلى التشريعات والقوانين الجديدة التي تضمن لها الحماية والحقوق وخصوصاً ضد التأميم .

وبالرغم من التشجيع المستمر للشركات الكبرى الأمريكية من قبل كل من الحكومات المصرية والولايات المتحدة الأمريكية لعمل استثمارات في مصر، إلا أن البيانات المتوفرة أشارت إلى صغر حجم تلك الاستثمارات، وأنها لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه القادر على المساهمة في عملية التنمية، حيث أشارت هيئة المعونة الأمريكية في تقرير صدر عن مكتبها في القاهرة، أن السبب الرئيسي لضعف الاستثمار الأمريكي في مصر هو تخلف القطاع الخاص، المؤسسات والشركات الأمريكية لا تحبذ التعامل مع الشركات العامة والحكومية [105] وذلك من منطلق مفهوم الاعتقاد الإيديولوجي الأمريكي في أن الملكية العامة والحكومة تعني تلقائياً الاتجاه إلى النظام الاشتراكي [106] ومن هذا المنطلق، قامت الحكومة الأمريكية بمساعدة مصر لتنمية القطاع الخاص والنهوض به ليصبح قادراً على التعاون مع المستثمرين الأمريكان، وبالتالي زيادة الاستثمار الأمريكي في مصر.وهنا تجدر الإشارة أن الشركات الأمريكية ركزت على جعل استثمارها في قطاع واحد رئيسي وحيوي، وهو النفط حيث تملك الشركات الأمريكية العاملة في قطاع الاستثمار في مصر أعلى مستوى لها حيث تصل إلى 1.3 مليار دولار والتي تمثل 72 % من إجمالي الاستثمارات المصرية في القطاع ذاته.وتعتبر شركة أمكو (Amoco) الرائدة في مجال التنمية النفطية في مصر ،[107] إضافة إلى بعض الاستثمارات التي ازدادت في فترة الثمانينات والتسعينات في مجال الصناعة

[104] د.زينب عبد العظيم ، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق ص122

[105] مرجع سابق ص 123

[106] جلال " المعونة الأمريكية تجابي القطاع الخاص أمريكا وصر ، المعونة والعلاقات ، ص23.

[107] جلال ، المعونة الأمريكية تجابي القطاع الخاص ، مرجع سابق .

والزراعة وغيرها.إن توجيه الاستثمارات الأمريكية في مصر إلى قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد المصري وهو النفط، يجعل من تلك الاستثمارات أن تلعب دوراً هاماً قد تصل إلى درجة القابلية للتأثير، وهذا يعني اذا حصل توقف في تلك الاستثمارات لأي سبب كان، فإن ذلك يلحق خسائر كبيرة بمصر يصعب تداركها في فترة قصيرة .

ويوضح الجدول التالي حجم الاستثمارات في قطاع النفط وفقاً للسنوات الميلادية ونسبة الاستثمار إلى إجمالي الاستثمار في مجال النفط .

إجمالي الاستثمارات في قطاع النفط وفقاً للسنوات الميلادية

جدول رقم (9) القيمة بالمليون

1985	1984	1983	1982	1981	1980
2101.4	2122.3	1997.9	1769.2	1348.376	1009.376

1991	1990	1989	1988	1987	1986
1292.4	1345.8	1486.9	1522.9	1634.2	1897.0

نسبة الاستثمار الوطني إلى إجمالي الاستثمار في قطاع النفط

جدول رقم (10)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	المتوسط
النسبة	28.6	32.7	32.7	32.7	35.3	36	28.2	40.1	33.9	26.2	20	17.2	30.3

نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمار في قطاع النفط

جدول رقم (11)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	المتوسط

نسبة	71.5	67.26	67.26	67.27	64.62	63.9	61.78	59.81	66.1	73.71	80.03	82.8	68.83

نسبة الاستثمار الأمريكي في قطاع النفط إلى إجمالي الاستثمار

جدول رقم (12)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	المتوسط
نسبة	32.9	30	30	27.7	28.8	31.7	25.2	23.95	28.1	37.5	33.94	32.26	30.17

نسبة استثمار الولايات المتحدة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية

جدول رقم (13)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
النسبة	%46	%44.7	%44.8	%41.1	%44.6	%49.6

1986	1987	1988	1989	190	1991	المتوسط
%42.9	%40	%42.47	%41.8	%42.4	%38.97	%40.06

المصدر : الجداول السا بقة أخذت من الجدولين (15) ورقم (16) من كتاب السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم استخراج النسب المذكورة لغرض معرفة النسبه الاجماليه للاستثمارات الامريكية، مقارنه نسبة الاستثمارات الاخرى.حيث تم حساب المتوسطات .

يتضح من الجداول السابقه أن جل الاستثمار الامريكي.تركز على مجال رئيسي وحيوي، واحد من مجالات الاقتصاد المصري، وهذا التركيز يعطيه أهمية بالغه، ويعطيه القدرة على التأثير، حيث تساوت نسبة الاستثمارات الامريكية مع الاستثمار الوطني في بعض السنوات، وتفوق عليه في اخرى.لكن المتوسط العام للاستثمار الامريكي يتساوى مع الاستثمار الوطني المصري، وهذا يجعل منه عاملاً فاعلاً ومؤثراً في الاقتصاد المصري، خصوصاً أن هذا القطاع آخذ بالنمو، هذا ومن جانب اخر فإن نسبة الاستثمار الامريكي الى اجمالي الاستثمار العالمي، في هذا المجال بلغت 40% وهذا يعطي الاستثمار الامريكي الاولوية على باقي المستثمرين، ويجعل منه الاكثر تأثيراً وفاعلية .

1.5 الخاتمة والخلاصة

تتناول الدراسة مجموعه من المتغيرات التي تدخل في تشكيل السياسة الخارجية، وتوثر على تشكيل تلك السياسة بشكل منفرد, تتشكل السياسة الخارجية نتيجة تفاعل المتغيرات بعضها مع بعض ولا يتم التقيد بشكل

ساكن ومنفرد حيث يعتبر إدراك القيادة السياسة الصانعة للقرار لأهمية المتغير السياسي عاملا أساسيا لكي يصبح هذا المتغير فعال وبعبارة أخرى وجود المتغير السياسي لا يعني بأنه سيدخل في عملية السياسة الخارجية ما لم يكن هناك أداراك لأهمية ذلك المتغير من قبل القيادة السياسية.

تعتبر المتغيرات الاقتصادية والعسكرية , المتغيرات الرئيسة التي تؤثر في تشكيل وصناعة السياسة الخارجية ,حيث أن هذه المقدرات تحدد مدى الخيارات المتاحة للدولة في ميدان السياسة الخارجية .أما فيما يتعلق بموضوع تأثير المساعدات والمنح والقروض الأمريكية على صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية ومدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في المجلات السالفة فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات المحددة لقياس وجه اعتماد مصر على الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي وقد تمثلت المؤشرات فيما يلي:

أولا: في مجال المساعدات حيث بلغت نسبة المساعدات التي تتلقاه ا مصر من الولايات المتحدة إلى إجمالي ما تتلقاه مصر من المساعدات 60 % وهذه نسبة مرتفعه , بينما شكلت نسبة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي التكوين الرأسمالي في مصر 11.50%, وهذا واضح في تحديد ضعف نسبة المساعدات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي , ولكن هذا لا يلغي أهميتها كونها تساوي أكثر من ستون بالمائة من إجمالي المساعدات العالمية. ولكن هذه المساعدات في درجة ما أصبحت عبئا على كاهل مصر حيث أنها رفعت عبء الدين حيث تم الإشارة إلى تصريح الرئيس المصري حسني مبارك بأنه يتم استيفاء 500 مليون دولار من أصل المساعدات البالغة 850 مليون دولار مع بقاء أصل الدين وهذا المبلغ يشكل 59%من إجمالي المساعدات مما يفقد تلك المساعدات الفعالية والقدرة على إحداث تنميه وتغير على الصعيد المحلي.

ثانيا: في مجال التجارة: قد تركزت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة في مجالين رئيسين وهما القطن ومنتجاته, والنفط ومنتجاته حيث شكلت هذه الصادرات في هذا المجال 44% من إجمالي صادرات مصر .بينما تركزت واردات مصر من الولايات المتحدة في القمح, والأخشاب, والمواد الكيماوية, وصفائح الحديد, ودقيق القمح, إن صادرات مصر تغطي 32% من إجمالي وارداتها وهذا يجعلها تقع تحت درجة عالية من الانكشاف التجاري, تمثل نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة إلى إجمالي الصادرات 5.5% بينما تمثل واردات مصر من الولايات المتحدة مقارنة بإجمالي الواردات 15.3% حسب الملحقات الإحصائية الصادرة من وزارة التعاون الدولي– قطاع الولايات المتحدة (بأنه إجمالي يوضح موقف استخدام القروض). وهذا يوضح مدى العجز في الميزان التجاري والى أي حد تلجا مصر إلى مصادر دخل أخرى لتغطية الفائض في قيمة الواردات.حيث تشير الإحصاءات والدراسات في هذا المجال أن النسبة الكبرى في واردات مصر من الولايات المتحدة تركزت في استيراد القمح والذرة ودقيق القمح حيث بلغت نسبة الاستيراد من هذه المواد إلى إجمالي الواردات 55% وهذا يوضح مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة في استيراد تلك

السلع الهامة, وهذا مؤشر واضح بإمكانية التأثر في حال حدوث أي طارئ على تلك الواردات من تغيرات لأي سبب كان, هذا التحكم الأمريكي في الواردات الرئيسية يجعل الولايات من الولايات المتحدة قادرة على التأثير على مصر في حال اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة لمصر إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: في مجال الاستثمار : تمثل مساهمة الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص مساهمة متواضعة في المساهمة في التنمية في مصر نظرا لتركزها في قطاع رئيسي وهام من قطاعات الاقتصاد المصري وهو النفط حيث فاقت قيمة الاستثمارات الأمريكية في المجال الحيوي الاستثمار الوطني وقاربت من مجموع الاستثمارات العالمية في القطاع نفسه, بصفه عامه إن اعتماد مصر على الاستثمارات الأمريكية وفقا للإحصاءات والمعطيات.لا يعد اعتمادا كبيرا بمجمله ولكنه اعتمادا كبيرا وهاما فيما يتعلق بقطاع النفط بمعنى آخر فان غياب الاستثمار الأمريكي في قطاع النفط لأي سبب كان يجعل من الصعوبة بمكان تدارك هذا الغياب بسرعة مما يجعل تأثير الولايات المتحدة في هذا المجال مرتقع وخصوصا في صياغة السياسة الخارجية بما يتعلق بالولايات المتحدة, حيث أن اقتصاد تلك الاستثمارات ربما يعرض الاقتصاد المصري للخطر, وان إمكانية إحلال شريك آخر بدل من الشريك الأمريكي في هذا المجال سيكون ذو تكاليف مرتفعه.مما تقدم نلاحظ أن تأثير الولايات المتحدة في مجال الاستثمار كبير, حيث ان الولايات المتحدة إذا ما أقامت شركاتها المستمرة في قطاع النفط يوقف هذه الاستثمارات أو سحبها لأي سبب كان فان مصر ستخسر شريكا لا يمكن تعويضه بسهولة.

نلاحظ مما تقدم أن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة الأمريكية شهدت فترات مد وجزر وعدم استقرار لذلك الاعتماد بدرجه ممكن اعتبارها نموذجا للاعتماد أو متوسطا حسابيا مستقر ولكن من المفيد الإشارة أن الاعتماد الاقتصادي لمصر على الولايات المتحدة تركز في الدرجة الأولى على المساعدات يليه التجارة ثم يأتي أخيرا الاستثمار وهذا يعني أن المساعدات تحتل المرتبة الأولى للاعتماد المصري على الولايات المتحدة بدرجه تفوق التجارة والاستثمار ولكن تركز التجارة في مجال محدد وهو القمح ودقيقه والذرة وكذلك تركز الاستثمار في قطاع واحد عالي الأهمية بالنسبة لمصر يجعل من التجارة والاستثمار مجالات هامه ومؤثره في الاقتصاد المصري.

1.6 استنتاجات وتوصيات

دراسات وابحاث وتوصيات كثيرة، دعت الى ضرورة الاهتمام بعملية صنع القرار السياسي والتركيز على مصادره وآلياته.لقد شجعت هذه التوصيات على البحث في الاسس والمرتكزات التي تساهم في مشاركة كافة القوى الاجتماعية منها وكذا الاقتصادية والسياسية في صنع القرار، والسعي دون الانفراد وممارسة الاستبداد .

إن الامكانات الاقتصادية، أينما وجدت، تقترن بالمطلق بمستوى الاداء السياسي في ادارة الموارد المادية والطبيعية والبشريه، وغالباً ما تقترن مستويات العلاقات السياسية المختلفة بإمكانيات المجتمع الاقتصادية وكذا موارده التي يتوافر عليها .

إن العلاقات بين مختلف دول العالم تزداد ،ومنذ زمن، تعقيداً وتشابكاً حتى اصبح من المستحيل على اية دولة ان تبقى بعزله عما يحيط بها من تطورات وأحداث خارجية، كما أنها لا تسطيع ان لا تكون مؤثره ومتأثره بهذه الاحداث.ومن المؤكد أن درجة هذا التأثر والتأثير تتناسب بشكل طردي مع الاهمية الاستراتيجية والجغرافية للدولة أو المنطقة .

المنطقة العربية ،والتي تحتل مصر موقع القلب منها وهي حقائق الجغرافيا مدعمه بالتاريخ، تعتبر من أكثر مناطق العالم جذبا للمؤثرات الخارجية والتدخلات الاجنبية وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي وثروات مادية هائلة، الامر الذي يرشحها لأن تكون واحدة من أكثر المناطق تأثيراً في مجريات الاحداث والتطورات الدولية .

يلاحظ الباحث ان الواقع يشير الى أن معظم دول هذه المنطقة هي متأثره أكثر مما هي مؤثره، هي تخضع ،بشكل أو باخر، لكثير من التدخلات والضغوط الخارجية ،و يظهر أثر التدخلات الخارجية هذه واضحاً وجلياً في كثير من الميادين ،من أبرزها ما يتعلق بموضوع الدراسه وهو عملية صنع القرار السياسي واستقلاليته خاصة في ميادين السياسة الخارجية .

إن صنع القرار في كثير من دول العالم، لا يقتصر على الحكومات أو السلطات التشريعيه بل يتعدى ذلك الى جماعات الضغط باشكالها المختلفة، والتي بالقطع تربطها علاقات وثيقة بحكومات هذه الدول، الامر الذي يسهم في التأثير أيضا على عملية صنع القرار.وأهم هذه الجماعات هي القوى الاقتصادية ذات الدور الهام والفاعل في الضغط والتأثير على صانعي القرار باتجاه اصدار القرارات التي تخدم مصالحها بالدرجة الاولى.هذا واستكمالاً، فإن هناك عوامل داخليه وأخرى خارجية تؤثر في صنع القرار السياسي، ففي الانظمة الديمقراطيه التي تقبل الرأي والرأي الاخر، فإن صنع القرار يشهد تقدماً ملموساً على أرض الواقع، والسبب يعود الى توسيع دائرة المشاركة للاحزاب والمنظمات والصحافة والرأي العام عموماً من خلال الكثير من الاجراءات التي تتخدها الدولة من اجل معرفة ردود الفعل حول القرار.اما على الجانب الآخر ،هناك الأنظمة غير الديمقراطية وهي كثر اذ أن مساحة الرأي الاخر موجودة شكلاً دون مضمون، هذا مع وجود الدستور الذي يعطيها الحق في طرح افكارها واقتراحاتها وأرائها المؤيدة او المعارضة للنظام القائم، الا أنها تبقى نصوصا قانونية غير فعاله.من هنا كانت اهمية العوامل والبيئة الخارجية في التأثير على القرار، هذه البيئة التي تتشكل من ظروف المجتمع الدولي، بشكل عام، بما يتضمنه من دول ومنظمات دوليه خاصة بعد

التطورات العالمية ودخول الكثير من المسائل الداخلية في المنظور الدولي بحيث أصبحت معالجتها تتم وفق احكام القانون الدولي وليس القانون الداخلي ؛ كحقوق الإنسان والبيئة والمناخ والنزاعات الداخليه، ومدى توفر الديمقراطيه في الحكم .

هنا وبصدد الدراسة، بأنه ومثلما هو الحديث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ومقرونيته بالقدرة الشرائيه، فإنه وفي السياسه الخارجية ،أيضا، وعند الحديث عن فعاليتها، فالمعنى أن تترجم وتعكس الرغبه في تحقيق هدف خارجي وكيفية القدرة على تحقيق هذا الهدف. من هنا فالوسائل متعددة من خلال ترجمة الدول مقدرتها على تحقيق مثل هذه الاهداف :
" الدبلوماسية _ القوات المسلحه _ الدعايه ..... إنتهاءاً بالادوات الاقتصادية " .

فالادوات الاقتصادية في العلاقات الدوليه المعاصره، احتلت مكانة هامه كوسيله للسياسة الخارجية، هذه الاهمية تكمن في احتلال الرفاهية لشعوب المجتمعات الدوليه مكانة بارزة في سلم أولويات الاهداف القومية للحكومات المعاصره، هذا بالاضافة الى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعمتاد من زيادة في أهمية وأولويات الادوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.من اكثر الادوات الاقتصادية فعالية في الساحة الخارجية هي المساعدات الخارجية **Foreign Aid** .

ومن خلال البحث تبين بأن المساعدات الخارجية أول من استخدمها الدول القوية الغنية في المجتمع الدولي، وبالذات الدول الغربيه وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي التي تتربع على رأس النظام الاقتصادي العالمي وكانت احد قطبي العالم.استخدمت المساعدات الخارجية كوسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي (وعلى رأسه آنذاك الاتحاد السوفياتي) وبسط النفوذ الغربي في الدول الناميه.ثم اتجهت هذه الدول بعيداً، الى أن أخذت تستخدم المساعدات الخارجية كوسيله لتحقيق اهدافها.
فالولايات المتحدة الامريكية، وهي القطب الاكبر في السياسة الدولية، ذلك بسبب قدراتها النووية والحربية بالاضافة الى ضخامة اقتصادها وسعة قاعدته المورديةً – الولايات المتحدة والحال هذه، توظف هذه المعونات والمساعدات من اجل تحقيق أهدافها وفرض سيطرتها على العالم.فالاهداف الامريكية من المعونات والمساعدات التي تقدمها لدول العالم، قد تتمثل في هندسة المجتمع المتلقي لهذه المعونات لخدمة مصالحها على المدى الطويل، ووفق الشروط المصاحبة للمساعدات والمعونات.وهنا وبالنسبة لمصر أحد أطراف هذة الدراسة – مصر الدولة المركزية، والتي يفترض أن تقود المنطقة العربية والتي شهدت تحولات كبيرة وخطيرة، إذ قيل يوماً، بعد الانقلاب على بعض الثوابت في السياسة المصرية الخارجية، أن المصريين سيأكلون بملعقة من ذهب، ثمة جدل ونقاش جراء ذلك التحول، ونقاش يقارب بين ما يمكن للسياسة أن تجريه من تحولات تكتيكية بقصد الموائمة والتكيف، وبين التحولات الجذرية التي من شأنها هدم الثوابت وهدر المكاسب التي لا تعني مصر وحدها وإنما تعني المنطقة باكملها.على الجانب الاخر، سعت الولايات المتحدة

،ومنذ قيام ثورة يوليو عام 1952، للسيطرة على الموقف المصري و،التأثير على القرار السياسي المصري، مستخدمه سلاح المعونات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق هذا الهدف الذي تحقق مع حرب اكتوبر 1973 (والتي انتهت بتوقيع معاهدة كامب ديفيد) وما تلاها .

لا بد هنا من التطرق الى التحولات المتسارعة على الساحة المصرية، بغرض الوقوف على ما كان يجري تباعاً.فمنذ عام 1955 ،أي بعد ثلاث سنوات على ثورة يوليو المصرية عام 1952، ساهمت مصر في تأسيس حركة عدم الانحياز العالمية، تبعها عام 1958، إعلان الوحدة العربية بين مصر وسوريا، وصولاً الى حرب عام 1967 التي انتهت باحتلال اسرائيل لقطاع غزة وسينا والضفة الغربية واجزاء من سوريا ولبنان – الى اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وفي عام 1972، قرار الرئيس السادات طرد الخبراء السوفيت وبداية نسج علاقات مع الولايات المتحدة، وفي عام 1973 وبداية حرب مصر على اسرائيل ، 1977 وزيارة الرئيس السادات للقدس وبدء تغير موقف مصر من الصراع العربي الاسرائيلي، ثم توقيع اتفاقية كامب دايفيد عام 1979 حيث المقاطعة العربية لمصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس، وفي عام 1988 بدء عودة العلاقات العربية المصرية مع العديد من الدول العربية، 1989 السماح بعودة مصر الى الجامعة العربية واعادة مقر الجامعة الى القاهرة، 1994 حيث توقيع تفاق تطبيق الحكم الذاتي في غزة واريحا في القاهرة .... إنتهاءاً بتوقيع اتفاقية كويز، وتصدير الغاز لإسرائيل.

محطات رئيسية لها دلالات مهمة جداً في توجهات السياسة الخارجية المصرية، وهو ما يتعلق بصلب الدراسة .

فمنذ عام 1980 وكما انعكس ذلك بدراسة، كان المنطلق الاساسي للادارة الامريكية هو اللعب بورقة المعونات والمساعدات، والتهديد بتخفيضها وإلغائها كلما استشعرت نوعاً من الاستقلالية في القرار السياسي المصري، ومخالفة للاجندة الامريكية الاسرائيلية في المنطقة، امريكياً ذهبت بعيداً لتوظيف ورقة المعونات بشكل اساسي لتحقيق مصلحة " اسرائيل " والوفاء بطلباتها وحفظ امنها، مع جعل الموقف المصري متوافقا ومتنافساً مع الموقف الاسرائيلي .

لقد عكست الدراسات والابحاث بهذا الشأن، بأن تطور المعونات الامريكية لمصر قد بدأت مع إنتهاء حرب 1973، وكانت المساعدات في شكل مساعدات اقتصادية مختلفة – هذا عدا المساعدات العسكرية، وكانت قد فاقت ما تلقته أي دولة عدا اسرائيل، اذ اخذت مصر مكانة متقدمة بين الدول المتلقيه للمعونات الامريكية – لكن بدت في معظمها في صور عينيه او خدميه، وهذا يختلف تماماً في حالة اسرائيل، والتي تحصل على مساعداتها الاقتصادية جميعها في صورة نقدية.وعوداً امريكية كثيرة وعلى أعلى المستويات الامريكية بمساواة المعونه بين مصر واسرائيل، إلا أن ذلك لم يتحقق، ومبالغ المعونه تصل ببـطء، ولا يتم الصرف الا

عند البدء في العمل الفعلي، هذا بالاضافة الى أن مستشاري المشروعات المصريه هم امريكيون وبكلفة مبالغ بها.نسبة من المعونات والمساعدات يأتي في شكل شراء قمح ومنتجات اقتصادية معينه .

الدراسات الموثقه في سياق الدراسه، تشير الى أن قيمة المعونات الامريكية الفعليه لمصر يعود ثلثها (30%) الى الولايات المتحدة على شكل رواتب للخبراء الامريكان، رسوم شحن، وشراء سلع مبالغ في سعرها وبأسعار محددة سلفاً، وكشفت بعض التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط المصرية أن 40% من المعونات الامريكية لمصر طوال 26 عاماً، اي ما يعادل 6.8 مليار دولار من اصل 25 مليار تذهب لشركات أمريكية في صورة استيراد سلع وخدمات من امريكا، وأن الصافي النهائي الذي تحصل عليه مصر لا يزيد على ثلث اجمالي المعونه .

على الجانب الاخر، وعلى الصعيد العسكري، وهو الاهم ،على مستوى المعونات الامريكية، خاصة وأنه يركز على أهمية التنسيق العسكري بين مصر والولايات المتحدة، كما يؤكد على ضرورة الاشتراك في الترتيبات الامنية بالمنطقة بأكملها بالاضافة الى المناورات العسكرية المشتركة .

هذه المحطات، والتي لكل منها دلالة مهمة جداً عند محاولة التعرف على توجهات السياسة الخارجية المصرية، وبالتالي القرار السياسي المصري للربط بين المساعدات والمعونات الامريكية لمصر وأثرها على السياسة الخارجية المصرية وكذا مدى استقلالية القرار السياسي ازاءها .

من هنا، يرى الباحث بأنه لا بد من الوقوف على الركائز والمبادىء الاساسية في السياسة الخارجية المصرية – محدودات السياسة الخارجية المصرية ومفهومها الاستراتيجي.تساؤولات في هذا الشأن لا بد من طرحها – ما الذي يمكن أن يهدد الامن الوطني / القومي المصري ؟ اين توجد مصالح مصر الحيوية؟

في وقفه مع محددات السياسية الخارجية المصرية ومفومها الاستراتيجي، وهذا ما تفرضه الاوضاع الجغرافية والتاريخية بالنسبة لمصر، وكما سبق ذكره في سياق الدراسة بأن المشرق العربي وكذا الجنوب بالنسبة لمصر ،هما اساس الامن القومي والوطني المصري، الامر الذي يفرض استراتيجية مصرية لحماية هذا الامن، و تحقيق المصالح الحيوية، الاعتبارات الجغرافية والتاريخية هي التي تملي سياسة مصر الخارجية وهي ثوابت ،بغض النظر عن طبيعة الحكم والنظام.فاية تحولات في السياسة الخارجية ،لا بد أن تواجه بسؤال يطرح نفسه – لماذا هذا التحول ؟ وهذا ما يفرض نفسه على الدارسة وللتفسير لا بد من التطرق الى ماهية النظام المصري .
مصر، وهي الدولة المركزية السلطة، بمعنى أن السلطة بيد الرئيس، الامر الذي يفرض بأن الاعتبارات السياسية في مجملها لا بد وأن تقرأ من تفكير رئيس الدولة ،وهو الشخصية المحورية في النظام السياسي،

وهنا ،وبحكم الاطلاع والدراسات والابحاث والتقارير، كان قد انشغل الرئيس السادات بحل الصراع العربي الاسلرائيلي، ولكنه تصور أن الحل للصراع واستعادة سيناء يأتي من خلال منظومة ورؤية مختلفة تماماً اذ طرح شعار مصر أولاً، وتراجع عن كل الثوابت المصرية ،والتقائه مع جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، عام 1971 التي، ربما، كانت تهدف لاستكشاف الى أي مدى يمكن تحول الرئيس المصري الجديد جوزيف سيسكو عن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت المفاجأة باستعداده بالتحول الكامل (د. حسن نافعه)[108].

يضيف الباحث، بأن شروط المعونات والمساعدات الامريكية لمصر كانت قد عكست ثمنا غالياً عندما ترجمت الدراسات والتقارير بأن هذه المعونات والمساعدات مشروطة ومرتبطة بالسلام اولاً، وثانياً بيع القطاع العام (الخصخصة) وتغلغل النفوذ الامريكي والاسرائيلي ،وبالتالي خلق اسس ومعايير جديدة داخل النظام الاقتصادي المصري.

ويلاحظ مما ورد ايضا بأن هناك علاقة تبعية، ممثله في اصحاب المصالح الحقيقية وهم من استفاد من المعونات والمساعدات المشروطة اذ انتجت شروطها طبقة رجال الاعمال بعد بيع القطاع العام ووقف التصنيع والانتاج هذة الطبقة التي تمثل جماعة المصالح والمنافع لغياب التعددية الديمقراطية، واستحوذت السياسة والقرارات الخاصة بها بيد رئيس الجمهورية في اطار المركزية والمحوريه، الامر الذي يعني ،بالتالي ،أن المعونات والمساعدات ذهبت بعيداً الى القطاع الخاص، وبالتالي بيع القدرة للقوة الاقتصادية المصرية ،الامر الذي يخلق عدم قدرة الدولة على الحرب، على سبيل المثال، اذ بدون القطاع العام لا يمكن الدخول في حرب وهذا ما اكده رئيس وزراء مصر د. عزيز صدقي ،(رجال الاعمال والمال لا يمكنهم الآن تمويل قوة مصرية للحرب) .[109]

تساؤولات كثيرة مهمة مبهمة وغير مفهومة وغير مبررة ايضاً، ليست غير مفهومة فقط، ولكن بحاجة الى تفسير، التفسير قد يعكس حقائق من شانها الوقوف على طبيعة العلاقات الامريكية المصرية الاسرائيلية – الوقوف على حقيقة المعونات والمساعدات الامريكية لمصر واثرها على السياسة الخارجية .

هناك عوامل كثيرة يمكن الاستناد والاعتماد عليها تعزز المخاطر المنوه عنها.ببساطة طبيعة النظام ومركزية القرار، قد تكون حكماً فاصلاً في مثل هذه القضايا الديمقراطيه وحكم الشعب، والرأي والرأي الآخر والتعددية الفاعلة كلها معايير حكم في هذه الدراسة ايضا، هناك ادله مشابهه تستحق أن تكون، أيضا، وجه للمقارنه –

[108] في العمق – حلقة بعنوان سياسة مصر الخارجية ، علي الظفيري الساعة التاسعة مساءا ،2010/2/1 فضئية الجزيرة

[109] نفس المصدر .

تركيا ،وهي تتمتع بعلاقات قوية مع امريكا واسرائيل ،مع فارق أن تركيا ترجمت حديثاً بأنها قادرة على مواجهة امريكا ،ورفض مطالبها بمعنى التحلل والتنصل من أطر العلاقات التي تخدش كرامة الدولة ،وتحد من هيبتها وتؤثر على سيادتها وقرارها السياسي في السياسة الخارجية التركية والأمثلة كثيرة ؛ حرب العراق، اذ رفضت السماح للقوات الاجنبية بضرب العراق من اراضيها – حرب غزة ومدى قوة نقد تركيا لاسرائيل بل واهانتها – قضية السفير التركي وارغام اسرائيل على الاعتذار.

يخرج الباحث ويؤكد، بأن استقلالية القرار السياسي يكمن في ديمقراطية الحكم والنظام الدستوري في السياسة الخارجية لاي دولة وكذا الالتزام بالثوابت ومبادىء السياسة – مفهوم الامن القومي وجماعات المصالح والتي تعد ركائز السياسة الخارجية وتاثير الداخل والخارج.

إن الاتفاقيات الدولية تعني التوازن والانضباط وتحقيق المصالح وحمايتها ،وهنا اشارة الى ما اكد عليه محمد حسين هيكل منذ سنوات عندما اكد بقوله: إن ما خسرته مصر يوازي كل ما كسبته من المعونات الامريكية.[110]

هذه عناوين ومبادىء تفرض بالقطع على مصر، أن تعتمد الديمقراطية وكذا التعددية وتفعيل دور الاحزاب، والقبول بحكم الشعب وايلاء مفهوم الامن القومي والوطني اهتماماً يتوافق ومسماه، الامر الذي يترجم عندها استقلالية القرار السياسي المصري .

لا بد من اعادة السياسة الداخلية المصرية الى مسارها الحقيقي وثوابتها الرئيسية وفق الديمقراطية وتداول السلطة ،كما أن السياسة الخارجية يجب أن تعبر عن كل القوى السياسية.لا تستطيع مصر وحدها، ولا يستطيع العرب بدون مصر – مطلوب رؤيا لصيغ تكاملية على المستوى العربي يمكنه استخلاص العبر من اخطاء المراحل الماضية ويستفيد من تجارب اخرى تساهم في تأمين الامن القومي.

من هنا يرى الباحث، بأنه لا بد من الحفاظ على السيادة الوطنية للدول العربية تجنباً للهيمنه الخارجية – بناء اتحاد عربي موحد ومتكامل الموارد قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تطرحها ظاهرة العولمه والتي تتخدها الولايات المتحدة الامريكية مطيه لتبرير تدخلاتها – إحداث تحولات سياسية وثقافية ومجتمعيه تعيد صياغة الواقع العربي في بناء مجتمع المعرفة ،والاحترام الكامل لقيم الحرية والديمقراطيه وحقوق الإنسان، والتطلع الى اطار نظام اقليمي عربي بعيداً عن التجزئة والانقسام والتوحد في المواقف إزاء القضايا الاساسية ؛ المصرية والعربية وفق ادارة سياسة فاعلة قادرة على ممارسة أدوار طلائعية سواء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية او فيما يرتبط بمواجهة النظام الدولي وليس كوحدات منفصلة .

[110] نفس المصدر .

المراجع:

- نعمة ، كاظم هاشم (1979) العلاقات الدولية ، جامعة بغداد : كلية القانون والسياسة .
- عبد الله ثناء فؤاد. العلاقات المصرية الأمريكية بين التعاون والتحالف " المستقبل العربي مجلد 23 . 2000 .
- حتي ناصيف يوسف، (1985) النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان : دار الكتاب العربي .
- شلبي أمين . 2000. " العلاقات المصرية الأمريكية ثلاثة عهود "، السياسة الدولية ع . 139: 105–106.
- أماني قنديل , جماعة المصالح والسياسة الخارجية ، دراسة لدور رجال الأعمال في مصر ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات , 1990. ورقة بحثيه مقدمة إلى أعمال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية تحت عنوان سياسة مصر الخارجية في عالم متغير .
- زينب محمد عبد العظيم ، السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة من 1981–1991، سلسلة أطروحات رسائل الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت 1997.

- د . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية سنة 1998.
- د. هيثم جنابي ,مشروع عربي في موسكو لتقديم روسيا بعيون عربية , 2008 .

- رياض الريس : عام على حرب السويس ,5, الحرب المنسية السويس 1956 ,عن شركة رياض الريس للكتب والنشر – بيروت .
- سامر صالح ضرفي ، التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال للتبادل السلعي مع الجماعة الأوروبية ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1991.

- مصر ، وزارة الخارجية ، الإدارة القانونية والمعاهدات " مجموعة المعاهدات التي تصدرها وزارة الخارجية الإدارة القانونية والمعاهدات " القاهرة الهيئة العامة للشؤون والمصالح الأمريكية .
- ايليا حريق ، " العرب وإعادة النظر في النظام الاقتصادي " في : ايليا حريق محرر العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد (بيروت : دار المشرق والمغرب ، 1983) .

- زينب عفيفي ، " ما هي حقيقة المعونات الأمريكية لمصر ؟ ، " حديث اجري مع وينس مورس وكيل مكتب الشؤون المصرية بالوكالة الدولية للتنمية حول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، آخر ساعة (18 كانون الثاني / يناير 1984).
- هيرمان مريورك إيليش ، " الولايات المتحدة ومصر " في : وليام ب . كوانت ، الشرق الأوسط – كامب ديفيد بعد 10 سنوات (القاهرة مؤسسة الهرم للترجمة والنشر ، 1989)
- جلال " المعونة الأمريكية معونة للاقتصادية الأمريكي : أمريكا ومصر ، المعونة والعلاقة السياسية .
- اسلام أون لاين حدث في العام الهجري – ثورات وحركات

- Judith Caesar , Crossing Borders : An American Woman in the Middle East (contemporary issues in the Middle East) 2006.
- John Hoff , A Faustian Foreign Policy from Woodrow Wilson to George W. Bush : Dream of perfectibility, 2008.
- by Juan Cole. Napoleon’s Egypt: invading the Middle East ,2008 .
- Rachel Bronson , Thicker than Oil: Americas Uneasy Partnership with Saudi Arabia , 2008 .
- Fawaz A .Gerges , The Far Enemy : Why Jihad Went Global (Cambridge Middle east Studies). 2008
- George Feifer , The Great Gamble : The Soviet War In Afghanistan, 2009 .
- Noam Chomesky , Open Media , Seven Stories Press , 2009 .
- Directors : Morgan Spurlock , Where in The World Is Osama Bin Ladin ? 2008.
- George Friedman, American's Secret War : Inside the Hidden Worldwide ,Struggle Between America And Its Enemies , 2009.

- Juan Cole & Palgrave Mcmillan, Engaging the Muslim World 2009.
- Patrick Tyler Farrar, Straus and Giroux , A World of trouble : The White House and the Middle East , From the Cold War to the War on Terror by 2009 .
- Samuel P , The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, Huntington , 2008.
- Lawrence Wright, The Looming Tower : Al-Qaeda and the Road to 9/11 2007 .
- Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, the Challenge of Democracy, Government in America, 3rd Edition, Houghton Mifflin Company 1992.
- Larry Elowitz, Introduction to Government Harper Collins Publishers , Inc. , The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge ، Cairo , 1991.
- American Government Annual Editions 00/ 01 .
- Smith Duan , an introduction to the political philosophy of the constitution
- Paul F. Boller, Presidential Anecdotes, penguin books Ltd. Middlesex، England 1981.
- Melvin Urofesky, individual freedom and the bill of Rights.
- The Economist September 01, 2007 . Economist Magazine
  Killing Détente: The Right the CIA Anne.H Cahn
- Avner Cohen, Israel and the Bomb.
- Angela Stent , Russia and Germany Reborn , 2008
- Angel Rabasa, Colombian Labyrinth: The Synergy of Drugs and insurgency and its implications for Regional Stability، 2008
- Subscribe to in-depth coverage of the most important world events .
- 7. John Acheson and Empire : The British Accent in American Foreign policy T.McNay, 2007.
- Security First : For a Musculur ، 8. Amitai Etzioni Yale, Moral Foreign policy , University Press . 2009 .
- www.dushkin.com , annual edition .
- www.mhhe.com , McGraw- Hill Higher Education
- www.foreignpolicy.com Foreign Policy Magazine,

فهرس الجداول

الرقم		الصفحة
.1	نظرية روزنانو حول الوزن النسبي لمتغيرات السياسة الخارجية	27
.2	نسبة المساعدات الامريكية والمشروعات الى اجمالي المساعدات الامريكية لمصر	58
.3	الرأسمالي الثابت لمصر (1981 – 1991)	73
.4	حجم المساعدات التي تتلاقاها مصر من الولايات المتحدة– المساعدات المخصصة للمشروعات	74
.5	حجم ونسبة المساعدات التي تتلاقاها مصر من الولايات المتحدة الامريكية وقيمة ما هو مخصص للمشروعات مقارنة باجمالي ما تتلقاه من مساعدات من 1980–1991	75
.6	حجم المساعدات التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة مقارنه باجمالي التكوين الراس مالي الثابت من سنة 1981–1991	76
.7	نسبة المساعدات الامريكية المقدمة لمصر والمخصصة للمشروعات	77

.8	مقياس مدى اعتماد مصر على الولايات المتحدة الامريكية في مجال المساعدات	78
.9	اجمالي الاستثمارات في قطاع النفط	84
.10	نسبة الاستثمار الوطني الى اجمالي الاستثمار في قطاع النفط	84
.11	نسبة الاستثمار الاجنبي الى اجمالي الاستثمار في قطاع النفط	84
.12	نسبة الاستثمار الامريكي في قطاع النفط إلى اجمالي الاستثمار	84
.13	نسبة استثمار الولايات المتحدة الى اجمالي الاستثمارات الاجنبية	85

فهرس المحتويات

الرقم		الصفحة
	الاهداء	
	الاقرار	أ
	شكر وتقدير	ب
	مصطلحات اجرائية	ت
	قائمة المختصرات	ث
	الملخص بالعربية	ج
	الملخص بالانجليزية	ذ
1.1	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	1
1.1	مقدمة	1
2.1	دراسات وادبيات سابقة	4
1.2.1	الجانب النظري للدراسة "الاطار النظري ".....	4
2.2.1	الجانب العملي للدراسة "الاطار العملي التطبيقي ".....	5
3.1	مبرارات الدراسة واهميتها	7
4.1	مشكلة الدراسة	7

5.1	تساؤولات الدراسة	8
6.1	اهداف الدراسة	8
7.1	منهج الدراسة	8
8.1	ادوات الدراسة	9
9.1	مجالات الدراسة	9
10.1	فرضية الدراسة	10
	1.2 الفصل الثاني: الاطار النظري	
1.2	الاقتصاد السياسي	11
2.2	تلاؤم السياسي مع دراسة السياسة الخارجية لمصر	11
1.2.2	نموذج مقايضة الاقتصاد بالسياسة	14
1.1.2.2	مفهوم الاعتماد الاقتصادي	15
2.1.2.2	مفهوم التبعية المطلقة	17
2.2.2	نموذج الاتفاق التابع	21
1.2.2.2	الفرضية الاولى للاتفاق التابع	21
2.2.2.2	الفرضية الثانية للاتفاق التابع	21
3.2.2.2	الفرضية الثالثة للاتفاق التابع	22
3.2	المتغيرات السياسية	25
1.3.2	المتغيرات الموضوعية	29
1.1.3.2	المتغيرات الداخلية	29
2.1.3.2	المتغيرات الخارجية	30
2.3.2	المتغيرات النفسية	31
الرقم		الصفحة
3.3.2	المتغيرات الوسطية	31
4.2	محددات السياسة الخارجية	32
1.4.2	المقدرات القومية	32
2.4.2	النظام السياسي	33
3.4.2	النظام الدولي	34
	3.1. الفصل الثالث: تاريخ وتطور العلاقات الامريكية – المصرية	36
1.3	الفترة بين 1830–1956	36
2.3	العلاقات المصرية – الامريكية فيا طار عالم ثنائي القطبية	38
1.2.3	الفترة مابين 1956–1973	38
1.1.2.3	حرب عام 1956	38
2.1.2.3	حرب عام 1967	39
3.1.2.3	حرب عام 1973	41
3.3	العلاقات المصرية– الامريكية في اطار عالم احادي القطبية	43
1.3.3	حرب الخليج	44
	1.4 الفصل الرابع: المساعدات الامريكيةواثرها في السياسة الخارجية المصرية	47

1.4	مقدمة	47
2.4	خلفية المساعدات والمعوناتالامريكية لمصر	48
3.4	المعونات والمساعدات الامريكية العسكرية لمصر	49
4.4	المعونات الاقتصادية	49
1.4.4	انفاق المعونات	50
2.4.4	خفض المعونات	51
3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري	52
1.3.4.4	اهم المقولات الشائعة في ادبيات الاعتماد الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية وتأثيره على العالم الثالث.....	52
2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال المساعدات والمعونات	61
1.2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال المساعدات	62
2.2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال صرف المساعدات	63
3.2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال المساعدات المتعددة الاطراف.....	63
4.2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال الشروط المطلوبة	64
5.2.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال خدمة السياسة الخارجية للدولة المانحة	65
1.2.3.4.4	المساعدات الامريكية لمصر مابين الاهداف والنتائج المحققة	66
1.1.2.3.4.4	الرؤيا السلبية في موضوع المساعدات الامريكية لمصر	66
2.1.2.3.4.4	الرؤيا الايجابية في موضوع المساعدات الامريكية لمصر	71
3.3.4.4	اعتماد الاقتصاد المصري على الولايات المتحدة في مجال الاستثمار	79
1.3.3.4.4	الاستثمار الاجنبي في الدول الناميةواثره عليها	80
2.3.3.4.4	الاستثمار الاجنبي في مصر بدايته، ابعاده، ودوافعه	81
1.2.3.3.4.4	بداية الاستثمار الاجنبي في مصر	81
الرقم		الصفحة
2.2.3.3.4.4	الدوافع المصرية لتشجيع الاستثمار	82
3.2.3.3.4.4	الدوافع الامريكية في مصر	82
1.5	الخاتمة والخلاصة	87
1.6	استنتاجات وتوصيات	89
المراجع.....		96
فهرس الجداول.....		100